

صندوق النقد الدولي

آفاق الاقتصاد الإقليمي

الشرق الأوسط
وآسيا الوسطى

تحديات متصاعدة وأوقات حاسمة



أكتوبر
٢٠٢٢

دراسات استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية

آفاق الاقتصاد الإقليمي

الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

تحديات متصاعدة وأوقات حاسمة

٢٠٢٢ أكتوبر

صندوق النقد الدولي

©2022 International Monetary Fund
الطبعة العربية © صندوق النقد الدولي ٢٠٢٢

تمت الترجمة والتحرير اللغوي والجمع التصويري في شعبة اللغة العربية
إدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية، صندوق النقد الدولي

Cataloging-in-Publication Data

Names: International Monetary Fund, publisher.

Title: Regional economic outlook. Middle East and Central Asia : Mounting Challenges, decisive times.

Other titles: Middle East and Central Asia. | Mounting Challenges, decisive times. | World economic and financial surveys.

Description: Washington, DC : International Monetary Fund, 2022. | World economic and financial surveys. | Oct. 22. | Includes bibliographical references.

Identifiers: 9798400220654 (English, paper)
9798400220661 (Arabic, paper)
9798400220777 (Arabic, ePub)
9798400220791 (Arabic, Web PDF)

Subjects: LCSH: Economic forecasting -- Middle East. | Economic forecasting -- Asia, Central. | Economic development -- Middle East. | Economic development -- Asia, Central. | Middle East -- Economic conditions. | Asia, Central -- Economic conditions.

Classification: LCC HC415.15.A1 R445 2022

تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ينشر مرتين سنوياً، في الربيع والخريف، لاستعراض التطورات في المنطقة. ويورد التقرير تقديرات وتوقعات، كما يتضمن اعتبارات تتعلق بالسياسات، وكلها من إعداد خبراء الصندوق ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر الصندوق أو مجلسه التنفيذي أو السلطات الوطنية التي يمثلها أو إدارته العليا.



يُرجى إرسال طلبات الحصول على هذه المطبوعة إلى صندوق النقد الدولي على العنوان التالي

International Monetary Fund, Publication Services

P.O. Box 92780, Washington, DC 20090, U.S.A.

هاتف: (202) 623-7430 فاكس: (202) 623-7201

بريد إلكتروني: publications@imf.org

إنترنت: www.imfbookstore.org

www.elibrary.imf.org

المحتويات

هـ	شكر وتقدير
ز	تصنيف مجموعات البلدان
ط	الافتراضات والأعراف المتبعة
١	١- التطورات والآفاق الاقتصادية الإقليمية: تحديات متصاعدة وأوقات حاسمة
١	١-١: تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية العالمية
٢	١-٢: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: استمرار التعافي في أوائل ٢٠٢٢، ولكن مع ارتفاع التضخم وتشديد أوضاع التمويل
٦	١-٣: عام ٢٠٢٢ جاء أفضل من المتوقع، ولكن آفاق ٢٠٢٣ تتدهور
١١	١-٤: ميزان المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية يميل بشدة نحو التطورات السلبية
١٣	١-٥: أوقات حاسمة لمواجهة تحديات متصاعدة
١٦	المراجع
	٢- هل يتكرر الماضي؟ انعكاسات الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية على المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
١٩	٢-١: دورات السلع الأولية: واقع عالمي متكرر
١٩	٢-٢: الدروس المستفادة من نوبات ارتفاع أسعار السلع الأولية في الماضي
٢١	٢-٣: الارتفاع الحالي في أسعار السلع الأولية: الانعكاسات على المالية العامة
٢٦	٢-٤: كيف ينبغي أن تستجيب سياسة المالية العامة لارتفاع أسعار السلع الأولية؟
٣٠	المراجع
٣٣	٣- الحرب في أوكرانيا: مخاطر زيادة الفقر وعدم المساواة في القوقاز وآسيا الوسطى
٣٥	٣-١: مخاطر في الأفق من انعكاس مسار التقدم نحو الحد من الفقر وعدم المساواة
٣٥	٣-٢: كيف يؤثر التضخم وتحويلات العاملين في الخارج على الفقر وعدم المساواة؟
٣٦	٣-٣: كيف كان الوضع في المنطقة في الأشهر الأولى من الحرب؟
٤٠	٣-٤: استشراف المستقبل: مخاطر زيادة الفقر وعدم المساواة
٤١	٣-٥: كيف يمكن تخفيف المخاطر؟
٤٣	المراجع
٤٥	الأطر
١٧	١-١: الأمن الغذائي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى
١٨	١-٢: تأثير الحرب الروسية في أوكرانيا على بلدان القوقاز وآسيا الوسطى
	الأشكال البيانية
٢	١-١: مؤشر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي
٣	١-٢: مؤشر التوظيف
٣	١-٣: التضخم على أساس شهري مقارنة، محسوبا على أساس سنوي
٤	١-٤: مؤشر صافي معدلات التبادل السلعي لكل بلد، يناير ٢٠٢٢ - يوليو ٢٠٢٢
٤	١-٥: رصيد الحساب الجاري

٤	٦-١: احتياطات النقد الأجنبي، يناير- أغسطس ٢٠٢٢
٥	٧-١: إجمالي دين الحكومات العامة
٥	٨-١: التغير في فروق العائد على السندات السيادية بين فبراير وسبتمبر ٢٠٢٢
٦	٩-١: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إصدارات سندات اليوروبوند والديون وشبكة الاستحقاق
٦	١٠-١: أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية
	١١-١: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان:
٨	إجمالي الاحتياجات التمويلية الخارجية إلى إجمالي الاحتياطات الدولية
٩	١٢-١: البلدان المصدرة للنفط: موازين المالية العامة الأولية والإيرادات النفطية
٩	١٣-١: العوامل المساهمة في التغيرات في إجمالي الدين
١٠	١٤-١: توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام ٢٠٢٢
	١٥-١: البلدان المستوردة للنفط في القوقاز وآسيا الوسطى: إجمالي الاحتياجات التمويلية الخارجية إلى إجمالي الاحتياطات الدولية
١١	١-٢: الأسعار العالمية للسلع الأولية
٢٠	٢-٢: إجمالي الدين العام والنمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا + باكستان
٢٠	٣-٢: معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان
٢١	٤-٢: تضخم أسعار الغذاء والوقود محليا وعالميا
٢٢	٥-٢: الأرضة الأولية
٢٣	٦-٢: الاستجابة التاريخية للمالية العامة تجاه طفرة أسعار السلع الأولية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١
٢٤	٧-٢: الأجور والرواتب
٢٥	٨-٢: تأثير متغيرات اجتماعية مختارة على استجابة الدعم والتحويلات تجاه ارتفاع أسعار النفط
٢٦	٩-٢: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا + باكستان: الدعم الحالي على الغذاء والطاقة
٢٦	١٠-٢: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - الدعم والتحويلات
	١١-٢: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا + باكستان:
٢٧	التدابير المعلنة مؤخرا في مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء
٢٨	١٢-٢: التغير في الأرضة الأولية لعام ٢٠٢٢
٢٩	١٣-٢: الأرضة الأولية - التوقعات الحالية مقابل توقعات ما قبل الحرب
٢٩	١٤-٢: البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - معدلات الادخار الحكومي
	١٥-٢: الاستجابة المتوقعة للمالية العامة خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧، مقارنة بالاستجابة الفعلية للمالية العامة تجاه صدمة أسعار النفط عام ٢٠١١
٣٠	١٦-٢: انعدام كفاءة برامج الحماية الاجتماعية - حلقة غير مستدامة
٣١	١٧-٢: التغير في دعم الطاقة، ٢٠١٥-٢٠٢١
٣٦	١-٣: الفقر وعدم المساواة
٣٦	٢-٣: التضخم المتوقع في مؤشر أسعار المستهلكين (٢٠٢٢-٢٠٢٣)
٣٧	٣-٣: أهمية تحويلات العاملين في الخارج والخسائر المتوقعة منذ اندلاع الحرب
٣٨	٤-٣: آثار التغيرات في الأسعار النسبية على حصص الغذاء والرفاهية
٣٩	٥-٣: استجابة تحويلات العاملين في الخارج لارتفاع أسعار الغذاء أكبر في حالة الأسر الأفقر
٤٠	٦-٣: أهمية تحويلات العاملين في الخارج وتأثيرها على الرفاهية
٤١	٧-٣: الاستخدام الأساسي لتحويلات العاملين في الخارج
٤٢	٨-٣: تقديرات تراجع الرفاهية الناتج عن الحرب وتكاليف القضاء على الفقر (٢٠٢٣)
٤٣	٩-٣: التحويلات الاجتماعية عبر منطقة القوقاز وآسيا الوسطى

شكر وتقدير

تعد إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي (MCD) كل ربيع وخريف تقريرها عن آفاق الاقتصاد الإقليمي (REO) لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ويمثل التحليل والتوقعات الواردة في التقرير جزءاً لا يتجزأ من دور الإدارة في مراقبة التطورات والسياسات الاقتصادية في البلدان الأعضاء. ويستند التقرير في الأساس إلى المعلومات التي يجمعها خبراء الإدارة من خلال مشاوراتهم مع البلدان الأعضاء.

وقد تم تنسيق التحليل الوارد في هذا التقرير بإشراف عام من جهاد أزغور (مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وتولى إدارة المشروع كل من تالين كورنشليان (نائب مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وبيلين بيركمان (رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وياسر أديع (نائب رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى)، وسيزار سيرا (نائب رئيس قسم التحليل والاستراتيجيات الإقليمية في إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

والمساهمون الرئيسيون في هذا التقرير هم نور الدين لعبيدي، ومهدي أخباري، ومحمد بلخير، و فيجدان بورانوف، ورودريغو غارسيا-فيردو، وفيليبو غوري، وبشار حليحل، وتروي ماثيسن، وجيتا مينكولاسي، وزهرا سخا، وإيسوف ساماكي، وروبرت تشايدزه، و لينغ زو. وتلقى الفريق مساهمات من روز مونغاي، وويليام سيتز، وسلمان زيدي (جميعهم من البنك الدولي).

وتولت فيجدان بورانوف إعداد الملحق الإحصائي وإدارة قاعدة البيانات وتقديم المساعدة البحثية بالتعاون مع أزين إحسان عبد الكريم، وبشار حليحل، وروي راندين، وسوبي فيلكوما.

وقامت بتحرير التقرير برونوين براون. وتولت قيادة فريق التحرير وإدارة إنتاج التقرير شيريل توكسوز بالتعاون مع لورين كوفي. وقدمت الدعم في عملية الإنتاج ماريا غاتسكيا وغينتاريه غيديمايته. وقام بتدقيق النص المترجم محمد بلخير، وأوليفيه بيزيمانا، وتوماس كروين، ومحب ثابت ملاك، ويوري سوبوليف، وذلك بالتعاون في تدقيق المحتوى مع نهى الشلقاني، وهبة خليل (اللغة العربية)، وبنجامين كوربل، وجان-إيف ليسيان، ومونيكا نيبوتي-سيت (اللغة الفرنسية)، وألكزاندرا أكتشورين، وسفيتلانا أندريونينا، ودينيز شنيشنكوف، وميكائيل سورين (اللغة الروسية)، وبالتنسيق مع شياوشن وانغ، وبرايان دي نيكولا (مركز تنسيق أعمال الترجمة)، وجميعهم من قسم الخدمات اللغوية بإدارة الخدمات والمنشآت المؤسسية.

This page intentionally left blank

تصنيف مجموعات البلدان

يغطي عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى البلدان والأقاليم التي تختص بها إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (MCD) في صندوق النقد الدولي ويشار إليها ببلدان وأقاليم "الشرق الأوسط وآسيا الوسطى" (ME&CA). ويقدم هذا العدد عرضاً شاملاً لآخر التطورات الاقتصادية إلى جانب الآفاق المتوقعة وقضايا السياسات على المدى المتوسط. وتيسيراً لأعمال التحليل، تقسم بلدان وأقاليم منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التي يغطيها التقرير، والتي يبلغ عددها ٣٢ بلداً، إلى ثلاث مجموعات (غير متداخلة)، على أساس عائدات التصدير ومستوى التنمية: (١) البلدان المصدرة للنفط (OE)؛ و(٢) بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل (EM&MI)؛ و(٣) البلدان النامية منخفضة الدخل (LIC). وتتيح المجموعات التحليلية والإقليمية الإضافية فرصة لعرض تقسيمات أكثر تفصيلاً لأغراض تحليل البيانات واستمراريتها. وتوضع بين قوسين اختصارات أسماء البلدان والمجموعات التحليلية المستخدمة في بعض الجداول والأشكال البيانية.

وتتألف البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من الجزائر (ALG)، وأذربيجان (AZE)، والبحرين (BHR)، وإيران (IRN)، والعراق (IRQ)، وكازاخستان (KAZ)، والكويت (KWT)، وليبيا (LBY)، وعمان (OMN)، وقطر (QAT)، والمملكة العربية السعودية (SAU)، وتركمانستان (TKM)، والإمارات العربية المتحدة (UAE).

وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تتألف من أرمينيا (ARM)، ومصر (EGY)، وجورجيا (GEO)، والأردن (JOR)، ولبنان (LBN)، والمغرب (MAR)، وباكستان (PAK)، والجمهورية العربية السورية (SYR)، وتونس (TUN)، والصفة الغربية وغزة (WBG).

وتتألف البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من أفغانستان (AFG)، وجيبوتي (DJI)، وجمهورية قيرغيزستان (KGZ)، وموريتانيا (MRT)، والصومال (SOM)، والسودان (SDN)، وطاجيكستان (TJK)، وأوزبكستان (UZB)، واليمن (YEM).

وتتألف منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (CCA) من أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان وأوزبكستان.

وتضم بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المصدرة للنفط (CCA OE) أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان.

أما بلدان القوقاز وآسيا الوسطى المستوردة للنفط (CCA OI) فهي أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان.

وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في القوقاز وآسيا الوسطى تتألف من أرمينيا وجورجيا.

والبلدان منخفضة الدخل في القوقاز وآسيا الوسطى فهي تتألف من جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان.

وتضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والصفة الغربية وغزة واليمن.

وتضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط (MENA OE) الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وتضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط (MENA OI) جيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والصفة الغربية وغزة واليمن.

وتتألف بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مصر والأردن ولبنان والمغرب والجمهورية العربية السورية وتونس والصفة الغربية وغزة.

وتضم البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا جيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن.

وتضم مجموعة MENAP بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

وتضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان المستوردة للنفط (MENAP OI) بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط وأفغانستان وباكستان.

ويتألف العالم العربي من الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية وغزة واليمن.

وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) البحرين والكويت وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

أما البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي فتشمل الجزائر وإيران والعراق وليبيا.

وتضم بلدان شمال إفريقيا الجزائر وجيبوتي ومصر وليبيا وموريتانيا والمغرب والسودان وتونس.

وتشمل الدول الهشة والبلدان المتأثرة بالصراعات (FCS) أفغانستان وجيبوتي والعراق ولبنان وليبيا والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وطاجيكستان والضفة الغربية وغزة واليمن.

وتشمل البلدان المتأثرة بالصراعات ليبيا والصومال والجمهورية العربية السورية واليمن.

الافتراضات والأعراف المتبعة

اعتمد عدد من الافتراضات لكي تستند إليها التوقعات الواردة في عدد أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فيفترض استمرار السلطات الوطنية في تطبيق سياساتها القائمة؛ وأن يبلغ متوسط سعر النفط^١ ٩٨,١٩ دولار أمريكي للبرميل في عام ٢٠٢٢ و ٨٥,٥٢ دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣، وأن يتراوح متوسط سعر الفائدة السائد بين بنوك لندن ("ليبور") على الودائع بالدولار الأمريكي لستة أشهر بين ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٢ و ٤,٨٪ في عام ٢٠٢٣. وهذه بالطبع فرضيات للعمل وليست تنبؤات، كما أن أوجه عدم اليقين المحيطة بها تزيد من هامش الخطأ الذي قد تنطوي عليه التوقعات في كل الأحوال. وتجدر الإشارة إلى أن البيانات الواردة في الأشكال البيانية والجداول لعامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ هي بمثابة توقعات. وتستند هذه التوقعات إلى المعلومات الإحصائية المتوفرة حتى أواخر سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢، ما لم يذكر خلاف ذلك. وتُستبعد جميع الإيرادات الهيدروكربونية، كإيرادات النفط والغاز، من المؤشرات غير النفطية.

وفيما يلي الأعراف المستخدمة في هذه المطبوعة:

- تشير نقاط الحذف (.) في الجداول إلى أن البيانات "غير متاحة"، وتشير كلمة "صفر" أو الرقم "٠,٠" إلى "صفر" أو "قيمة لا تذكر". ويؤدي التقريب إلى تفاوتات طفيفة بين المجاميع الكلية ومجاميع الأرقام المكونة لها.
 - تشير علامة الشرطة الداخلية (-) بين السنوات أو الشهور (مثل ٢٠١١-٢٠١٢ أو يناير/كانون الثاني - يونيو/حزيران) إلى السنوات أو الشهور المشمولة، بما فيها سنوات أو شهور البداية والنهاية؛ وتشير الشرطة المائلة (/) بين السنوات أو الشهور (مثل ٢٠١١/٢٠١٢) إلى سنة الميزانية أو السنة المالية.
 - "مليار" تعني ألف مليون، و"تريليون" تعني ألف مليار.
 - "نقاط الأساس" تشير إلى ٠,٠١ نقطة مئوية (فمثلا، ٢٥ نقطة أساس تعادل رُبع نقطة مئوية).
- ومصطلح "بلد"، حسب استخدامه في هذه المطبوعة، لا يشير في جميع الحالات إلى كيان إقليمي يشكل دولة حسب مفهوم القانون والعرف الدوليين. وإنما يشمل أيضا، حسب استخدامه في هذا التقرير، بعض الكيانات الإقليمية التي لا تشكل دولا ولكن يُحتفظ ببياناتها الإحصائية على أساس منفصل ومستقل.
- ولا تنطوي الحدود والألوان والتسميات ولا غيرها من المعلومات المستخدمة في الخرائط على أي استنتاجات من جانب صندوق النقد الدولي بشأن الوضع القانوني لأي إقليم ولا أي تأييد أو قبول لهذه الحدود.

^١ متوسط بسيط لسعر خام برنت المملكة المتحدة وفاتح دبي وغرب تكساس الوسيط.

This page intentionally left blank

١ – التطورات والآفاق الاقتصادية الإقليمية: تحديات متصاعدة وأوقات حاسمة

مستمرة، والعقوبات المفروضة على روسيا أخذة في الاتساع. وفي الوقت نفسه، تشهد أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم – وهي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين – تباطؤًا حادًا في ظل تحقق مخاطر التطورات المعاكسة التي أبرزها عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي.

ويشهد النشاط الاقتصادي العالمي في الوقت الراهن حالة من التباطؤ، وازدادت مخاطر الركود بدرجة كبيرة. فقد أدى انكماش الناتج العالمي في الربع الثاني من عام ٢٠٢٢ واستمرار أوجه الضعف الاقتصادي التي تنعكس في المؤشرات الرائدة إلى التعجيل بتخفيض التوقعات لنمو إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى ٣,٢٪ في ٢٠٢٢ و ٢,٧٪ في ٢٠٢٣ (بانخفاض قدره ٠,٩ و ٠,٤ نقطة مئوية على الترتيب، مقارنة بتوقعات شهر إبريل). ورغم أجواء عدم اليقين الاستثنائية التي تحيط بهذا السيناريو الأساسي، فإن ميزان المخاطر يميل بشدة نحو تحقق التطورات السلبية، كما تتزايد المخاوف من الدخول في حالة الركود.

ولا تزال أسعار السلع الأولية مرتفعة. ورغم أن أسعار الغذاء الآن دون مستوياتها في الفترة السابقة لاندلاع الحرب، فإنها لا تزال أعلى كثيرًا من متوسطها في ٢٠٢١ ومن المتوقع ارتفاعها في ٢٠٢٢ بنسبة قدرها ١٤,٢٪ على أساس سنوي مقارنة – دون تغيير يذكر عن تنبؤات الصندوق في شهر إبريل. وبالنسبة لأسعار القمح، التي تتعرض لمخاطرها على وجه الخصوص بلدان كثيرة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، فقد انخفضت في الوقت الراهن عن مستوياتها في الفترة السابقة للحرب، نتيجة اتفاق شهر يوليو بين روسيا وأوكرانيا لاستئناف صادرات الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود، وموسم الحصاد الصيفي المواتي في نصف الكرة الشمالي، وازدياد المخاوف من الركود العالمي. ومع ذلك، لا تزال أعلى من مستواها المتوسط في ٢٠١٩ بحوالي ٨٠٪. وقد تتسبب أسعار الأغذية والسماد المرتفعة في خلق تحديات جسيمة على مستوى الأمن الغذائي بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل والدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، بالإضافة إلى الفئات الضعيفة في البلدان الأخرى (الإطار ١-١). وظلت أسعار النفط متسمة بتقلبها حيث تشير التنبؤات إلى بلوغها ٩٨,٢ دولارا للبرميل للسنة بأكملها، بزيادة قدرها ٤١,٢٪ مقارنة بعام ٢٠٢١. غير أن هذه الزيادة أقل من تنبؤات شهر إبريل بنسبة قدرها ١٣,٢ نقطة مئوية، حيث تم تحديد أثر العقوبات واسعة النطاق على واردات الطاقة من روسيا وتجاوزه نتيجة تباطؤ النمو العالمي وقرار منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) بالبدء مبكرًا في تنفيذ زيادات الإنتاج المقررة.

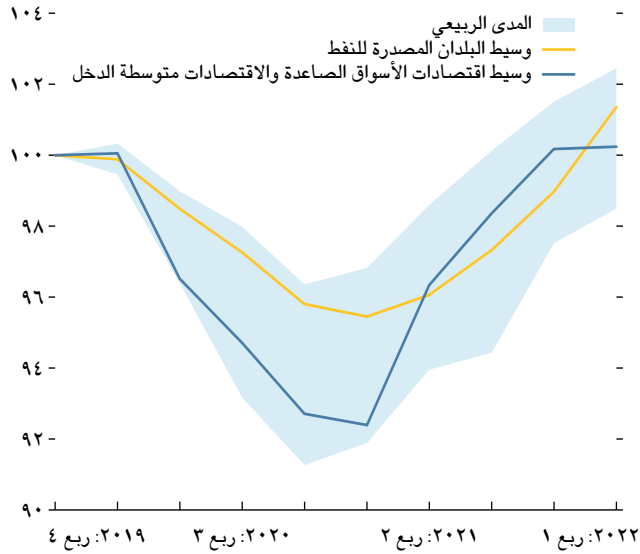
في بيئة عالمية متفاقمة الأوضاع، تنهال اللطمات على منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من طائفة من الصدمات: تباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، وارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وتقلبها، وتشديد الأوضاع المالية بأسرع وأقوى من المتوقع، ومخاطر التجزؤ الاقتصادي. وكانت اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل في المنطقة قد تضررت بشدة، حيث يعاني عدد كبير منها من انخفاض فرص الحصول على التمويل من السوق، في حين تتمتع البلدان المصدرة للنفط بهوامش أمان مالي بفضل أسعار الطاقة التي لا تزال مرتفعة. ورغم أن الآثار السلبية للحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا جاءت أخف من المتوقع حتى الآن على منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، فإن قوة ارتباط المنطقة مع روسيا تترتب عليها مخاطر هائلة على آفاقها الاقتصادية. وبات التحدي الأكثر إلحاحًا على صعيد السياسات في جميع البلدان متمثلًا في التصدي لأزمة تكاليف المعيشة عن طريق استعادة استقرار الأسعار، وحماية الفئات الضعيفة من خلال الدعم الموجه للمستحقين، وضمان تحقيق الأمن الغذائي. وأصبحت المفاضلات بين السياسات أكثر أهمية عن أي وقت مضى في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل، نظرا لأنها بحاجة أيضا إلى الحفاظ على استدامة القدرة على تحمل الدين والاستقرار المالي. أما البلدان المصدرة للنفط فأمامها فرصة لتعظيم المنافع المتحققة من أرباح النفط الاستثنائية ببناء هوامش الأمان المالي والمضي قدما بتنفيذ خطط التنويع الاقتصادي. وينبغي أن تتوخى بلدان القوقاز وآسيا الوسطى العناية في تقدير حجم وطول أمد التداعيات المبدئية للحرب في أوكرانيا وتعديل مزيج سياساتها على هذا الأساس. ومع ضيق الحيز المتاح للتصرف من خلال السياسات في عدد كبير من البلدان، أصبحت هناك حاجة ملحة للإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي مع تحقيق التحول في الاقتصادات لكي تصبح أكثر صلابة واستدامة وتنوعا واحتواء.

١-١ تدهور كبير في الأوضاع الاقتصادية العالمية

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية تدهورا ملحوظا في الآونة الأخيرة. فالحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا لا تزال

أعد هذا الفصل محمد بلخير، ورودرغو غارسيا-فيردو (رئيس الفريق)، وروبرت تشايندر، بمساعدة بحثية ممتازة من فيجيان بورانوف، وروي راندن، وسوبي فيلكومار.

الشكل البياني ١-١: مؤشر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (المؤشر، ٢٠١٩ = ١٠٠، مجموع متحرك من أربعة أرباع)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

النشاط الاقتصادي في المنطقة بالصلابة حتى الآن. فعلى سبيل المثال، يشير مؤشر مديري المشتريات إلى استمرار النمو غير النفطي (كازاخستان، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة) ومواصلة توسع الإنتاج الصناعي (مصر، والأردن، وجمهورية قيرغيزستان، وباكستان، والمملكة العربية السعودية، والصفة الغربية وغازة)، وإن كان بوتيرة أكثر اعتدالا في معظم البلدان. وعلى نفس الغرار، شهد شهر يوليو استمرار تعافي معدلات إشغال الفنادق ووصول رحلات الطيران الدولية.

وواصلت معدلات التوظيف التعافي من الخسائر التي منيت بها أثناء الجائحة، حيث جاء معدل التوظيف الوسيط (في البلدان المصدرة للنفط واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل) في النصف الثاني من ٢٠٢١ أعلى من المستويات المسجلة في نهاية عام ٢٠١٩. ومع ذلك، ظلت معدلات التوظيف في المنطقة خلال الربع الأول من ٢٠٢٢ أقل من المستويات التي أشارت إليها الاتجاهات العامة لفترة ما قبل الجائحة (الشكل البياني ١-٢). وهذا يعني أن البطالة ظلت مرتفعة، وخاصة بين النساء والشباب في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (وبلغت ٢٢٪ و ٣٢٪، على التوالي)، على الرغم من تراجعها عن مستويات الذروة في ٢٠٢٠.

غير أن الصدمات المناخية نتجت عنها مجموعة من الاضطرابات أيضا. فقد شهدت باكستان فيضانات مدمرة مؤخرا طالت تداعياتها ٣٣ مليون شخص - أي ١ من كل ٧ باكستانيين - كما كان لها تأثير هائل على المدارس،

واتسمت كذلك أسعار الطاقة من الغاز الطبيعي والفحم بارتفاعها وتقلبها، مما يعكس أجواء عدم اليقين المحيطة بمواصلة تدفقات الغاز الروسي إلى أوروبا. وأدت هذه التطورات إلى إحداث فجوة بين البلدان المصدرة للسلع الأولية والبلدان المستوردة لها وما لذلك من انعكاسات اقتصادية ملحوظة (الفصل الثاني).

وجاء تشديد الأوضاع المالية العالمية أسرع وأكثر حدة مما كان متوقعا منذ فصل الربيع الماضي. فالسياسات النقدية حول العالم تشهد حاليا تشديدا بوتيرة أسرع من المتوقع استجابة لارتفاع معدلات التضخم المفاجئة. ويواصل "مؤشر الأوضاع المالية العالمية" الذي أعده صندوق النقد الدولي تسجيل أرقام مرتفعة منذ شهر مارس ٢٠٢٢ ويبلغ في الوقت الحالي أعلى مستوياته المسجلة منذ شهر سبتمبر ٢٠٢٠ - حيث فاق تشديد الأوضاع في الأسواق الصاعدة (باستثناء الصين) المستويات المسجلة في الاقتصادات المتقدمة. وبالإضافة إلى ذلك، زادت درجة العزوف عن المخاطر عالميا، مما أدى إلى انخفاض تقييمات أسواق أسهم رأس المال، واتساع فروق العائد على السندات السيادية في الأسواق الصاعدة، وازدياد تدفق استثمارات الحافظة إلى الخارج من الأسواق الصاعدة (عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي).

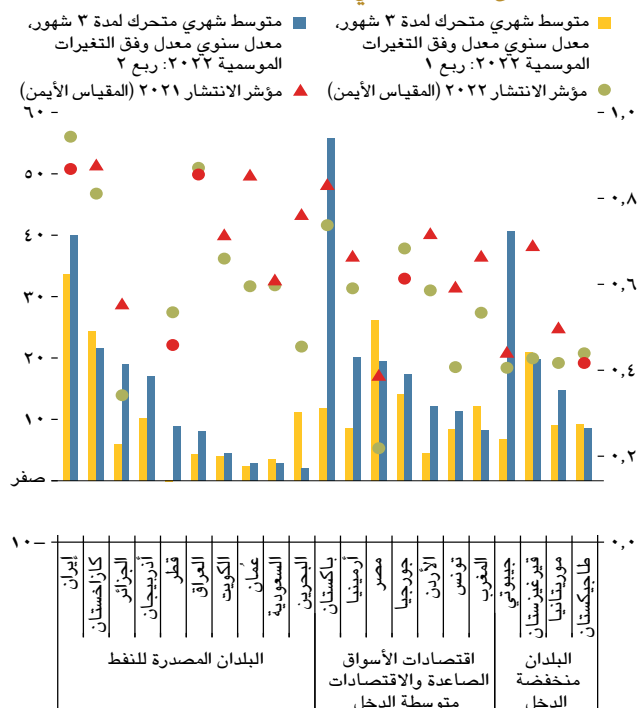
٢-١ الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: استمرار التعافي في أوائل ٢٠٢٢، ولكن مع ارتفاع التضخم وتشديد أوضاع التمويل

ظل النشاط الاقتصادي في المنطقة محتفظا بتماسكه في النصف الأول من عام ٢٠٢٢، ولكن معدلات التضخم ارتفعت بصورة مفاجئة، وانخفضت فرص الحصول على التمويل من الأسواق الخارجية انخفاضاً حاداً بالنسبة للاقتصادات الضعيفة في مجموعة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل.

استمرار التعافي في النصف الأول من عام ٢٠٢٢ ...

حققت المنطقة تقدما كبيرا في استعادة الناتج الضائع من جراء صدمة كوفيد-١٩. واستمر توسع الناتج الوسيط في البلدان المصدرة للنفط واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الربع الأول من ٢٠٢٢، رغم تباطؤ وتيرته، لا سيما بالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (الشكل البياني ١-١). ورغم أثر تداعيات الحرب والتشديد الحاد للأوضاع المالية العالمية، فإن المؤشرات عالية التواتر للربع الثاني من عام ٢٠٢٢ تشير إلى تمتع

الشكل البياني ١-٣: التضخم على أساس شهري مقارن،
محسوبا على أساس سنوي

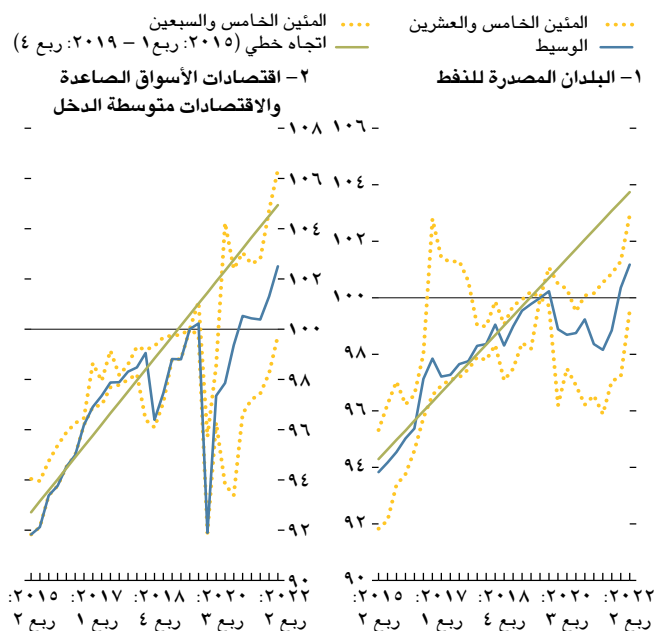


ملحوظة: كل قيم التضخم هي متوسطات شهرية متحركة لمدة ٣ شهور لسلسلة بيانات
المدلات السنوية المعدلة حسب التغيرات الموسمية. مؤشر الانشطار هو النسبة المئوية
الفئات النفقات أو للمنتجات في مؤشر أسعار المستهلكين والذي يزيد معدل تضخمها عن
مستوى حدي معين. والمستوى الحدي المستخدم هو آخر هدف للتضخم أعلنه عن البنك
وإن وجد، ولا يُستخدم متوسط معدل التضخم لكل عنصر أو منتج على مدار فترة
من ٢ إلى ٥ سنوات قبل تفشي الجائحة، حسب مدى توافر البيانات التفصيلية القديمة
للمؤشر أسعار المستهلكين.

البلدان، حسب وضع هذه البلدان من حيث كونها مصدرا صافيا للغذاء والطاقة أم لا. وفي المتوسط، بلغ صافي مكاسب التبادل التجاري في السلع الأولية بالنسبة للبلدان المصدرة للنظ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢ حوالي ٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، بينما بلغت خسارة البلدان المستوردة للنظ (اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل) قرابة ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة (دراسة 2019 Gruss and Kebhaj) (الشكل البياني ١-٤). ورغم أن الانخفاضات الأخيرة في أسعار السلع الأولية قد تخفف حجم الصدمة في معدلات التبادل التجاري، فإن التأثير الكلي لا يزال كبيرا، مع ما له من انعكاسات على الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة (الفصل الثاني) ومعدلات الفقر وعدم المساواة (الفصل الثالث).

وقد تباعدت مستويات أرصدة الحساب الجاري الخارجي بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة للنفط في المنطقة مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والسلم الأولية الأخرى.

الشكل البياني ١-٢: مؤشر التوظيف
(٢٠١٩: ربع ٤ = ١٠٠، معدل حسب التغيرات الموسمية)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

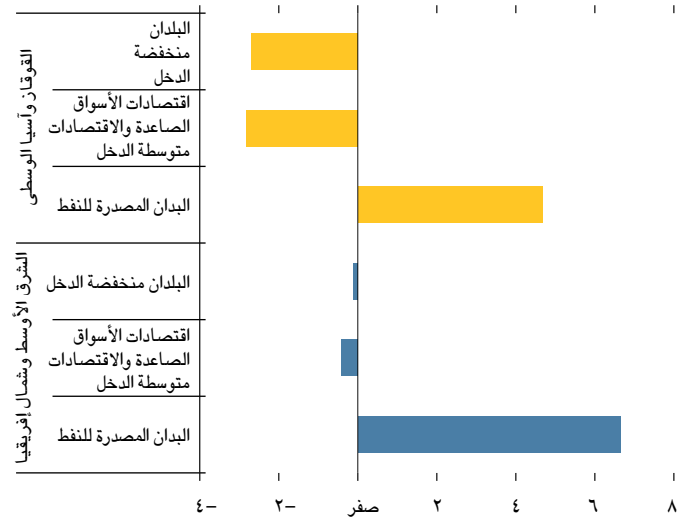
والبنية التحتية الحيوية لقطاع النقل، والمحاصيل، ويرجع أن تؤثر على النمو أيضا فيما بعد فترة التوقعات.

وزاد معدل التضخم الكلي في معظم البلدان، وبلغ متوسطه المرحح ١٥,١٪ على أساس سنوي مقارنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ١٣,٥٪ في القوقاز وآسيا الوسطى في شهر يوليو ٢٠٢٢. ورغم أن أسعار الغذاء لا تزال هي المحرك الرئيسي للتضخم الكلي، فإن هناك أدلة أولية على اتساع انتشار التضخم عبر مختلف فئات النفقات والمنتجات (الشكل البياني ١-٣)، متسببا في اندلاع أزمة غلاء المعيشة في كثير من البلدان. وبالنسبة لعدد قليل من البلدان التي يمكن الحصول على بياناتها من التنبؤات الوسيطة المجمعة، فقد ارتفعت التوقعات التضخمية للسنة الجارية (مصر وباكستان). في حين لا تزال التوقعات متوسطة الأجل قيد السيطرة مقارنة بمستويات نهاية عام ٢٠٢١.

... مع تباعد الأرصدة الخارجية وأرصدة المالية العامة بين البلدان المصدرة للنفط والبلدان الأخرى ...

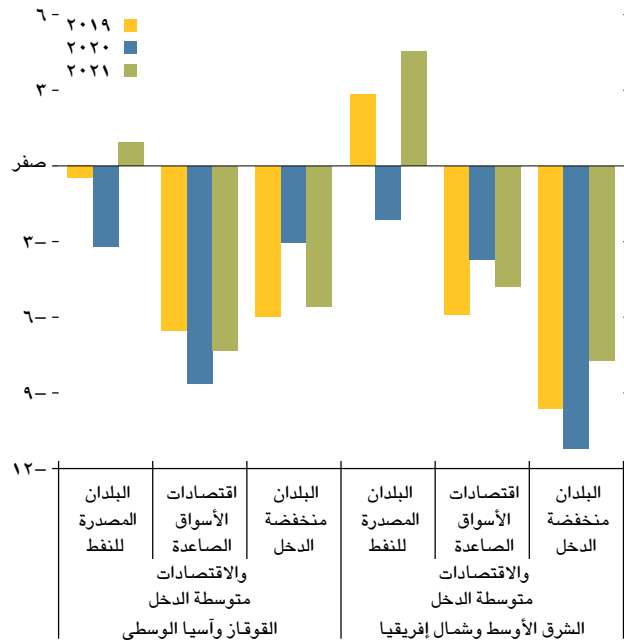
تشير زيادة أسعار الغذاء والطاقة منذ عام ٢٠٢١، التي تفاقمت من جراء الحرب الدائرة في أوكرانيا، إلى حدوث صدمة كبيرة في معدلات التبادل التجاري في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. غير أن تأثيرها جاء متبايناً في مختلف مجموعات

الشكل البياني ١-٤: مؤشر صافي معدلات التبادل السلعي لكل بلد، يناير ٢٠٢٢ - يوليو ٢٠٢٢
(% إجمالي الناتج المحلي، مرجحا بإجمالي الناتج المحلي المحسوب على أساس تعادل القوى الشرائية)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي على أساس دراسة (Gruss and Kebabdjian, 2019).

الشكل البياني ١-٥: رصيد الحساب الجاري (% إجمالي الناتج المحلي)

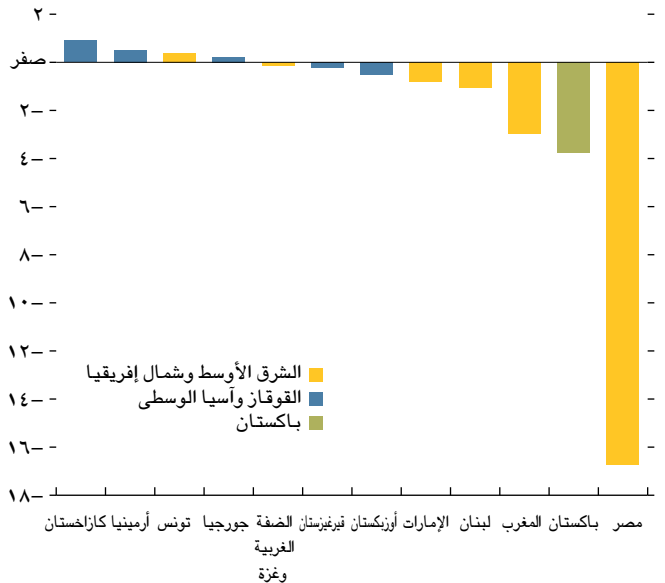


المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ففي عام ٢٠٢١، سجلت أرصدة الحساب الجاري فائضا في البلدان المصدرة للنفط في منطقتي القوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا على السواء (بمتوسط قدره ٠,٩٪ و ٤,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، على الترتيب) بينما سجلت مستويات عجز مرتفعة في مختلف اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (٣,٦٪ و ٦,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي، على الترتيب) (الشكل البياني ١-٥). وتفيد البيانات المتاحة بأن هذه الاتجاهات العامة استمرت في الربع الأول من ٢٠٢٢، مع اتساع عجز الحساب الجاري في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (باكستان) بينما استمرت زيادة فائض الحسابات الجارية في البلدان المصدرة للنفط (أذربيجان، والبحرين، وإيران) في ظل ارتفاع أسعار السلع الأولية الدولية وزيادة الصادرات.

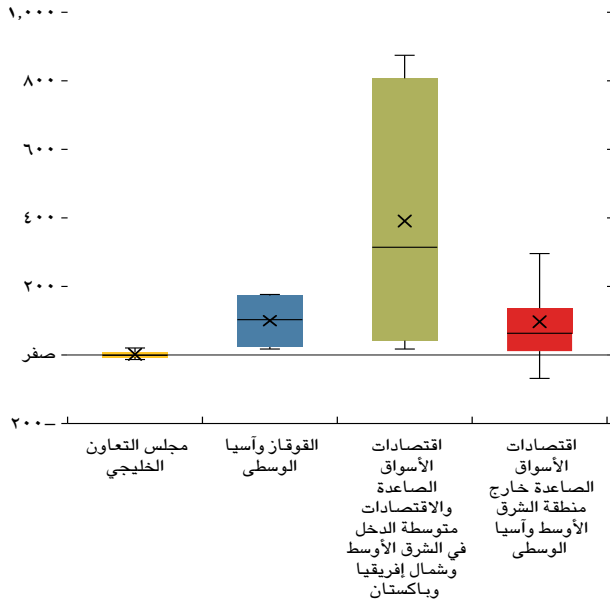
وتعرضت أسعار الصرف والاحتياطيات الأجنبية إلى ضغوط كبيرة في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبباكستان. فمُنذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، انخفضت أسعار الصرف الفعلية الاسمية بقرابة ١٥٪ في باكستان و ١٠٪ في مصر. وفي المقابل، بعد تسجيل خسائر أولية، ارتفعت أسعار الصرف الفعلية الاسمية في بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى منذ شهر مارس، مما يرجع جزئيا إلى ازدياد تحويلات الأموال إلى المنطقة في أعقاب الغزو الروسي لأوكرانيا (راجع الإطار ١-٢).

الشكل البياني ١-٦: احتياطيات النقد الأجنبي، يناير - أغسطس ٢٠٢٢
(بمليارات الدولارات الأمريكية)



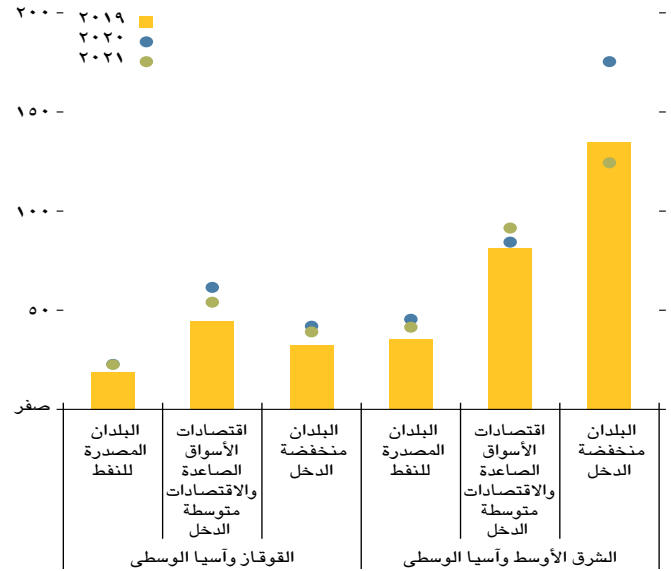
المصادر: Haver Analytics، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: رهنا بتوفر البيانات، يحسب احتياطي النقد الأجنبي إما في آخر إبريل أو آخر يونيو أو آخر يوليو.

الشكل البياني ١-٨: التغيير في فروق العائد على السندات السيادية بين فبراير وسبتمبر ٢٠٢٢ (بنقاط الأساس)



المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P. وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: علامة X تشير إلى المتوسط الحسابي، وتشير الخطوط الأفقية إلى الوسيط والربيعات؛ وتشير العرضتان إلى الحد الأقصى والحد الأدنى، مع استبعاد القيم الشاذة.

الشكل البياني ١-٧: إجمالي دين الحكومات العامة (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وتشير بيانات شهر يوليو ٢٠٢٢ كذلك إلى فرض ضغط خافض على احتياطات النقد الأجنبي في بعض البلدان، ومنها مصر والمغرب وباكستان (الشكل البياني ١-٦).

وبنهاية عام ٢٠٢١، كانت أرصدة المالية العامة في كل مجموعات البلدان قد تحسنت مقارنة بمستوياتها في ٢٠٢٠. ومع ذلك، بينما عادت أرصدة المالية العامة الأولية غير النفطية في البلدان المصدرة للنفط إلى مستويات قريبة من نتائج المالية العامة في الفترة السابقة للجائحة، ظلت أرصدة المالية العامة الأولية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل ضعيفة ودون مستويات النتائج في الفترة السابقة للجائحة. ونتيجة لذلك، تراجعت نسب الدين العام كنسبة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢١، فيما عدا اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث ارتفعت نسبة الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي من ٨٤٪ في ٢٠٢٠ إلى ٩٢٪ في ٢٠٢١ (الشكل البياني ١-٧).

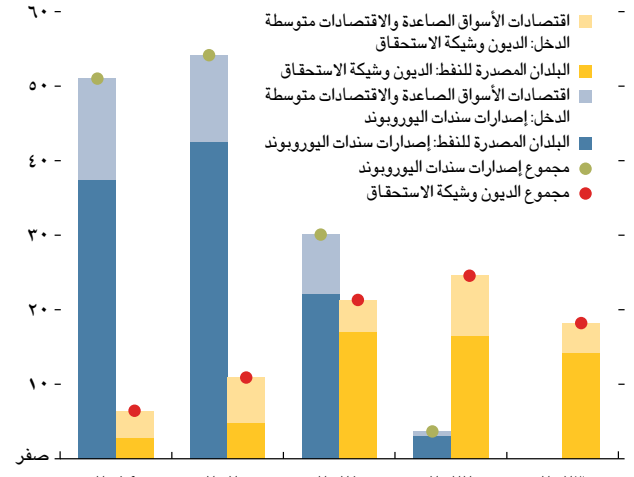
... وتشديد الأوضاع المالية بصورة حادة في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل

ازداد تشديد الأوضاع المالية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في المنطقة، لا سيما الاقتصادات ذات الأساسيات الاقتصادية

الضعيفة، مقارنة بالاقتصادات الواعدة واقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى حول العالم (عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير الاستقرار المالي العالمي). واتسعت فروق العائد على السندات السيادية بالعملة الأجنبية بدرجة كبيرة في العديد من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (مصر وتونس) وباكستان، كما اتسعت إلى حد ما في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (أرمينيا وجورجيا)، مما يعكس مخاوف المستثمرين من ارتفاع مواطن الضعف في الحسابات الخارجية وحسابات المالية العامة، وأثر التداعيات من جراء الحرب في أوكرانيا في ظل استمرار تشديد الأوضاع المالية العالمية وتباطؤ النمو العالمي. وتعرضت غيرها من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (الأردن والمغرب) لزيادات أكثر اعتدالا في فروق العائد، مما يرجع إلى التمايز في الأسواق. وفي المقابل، ظلت فروق العائد على السندات السيادية في بلدان مجلس التعاون الخليجي مستقرة منذ اندلاع الحرب (الشكل البياني ١-٨).

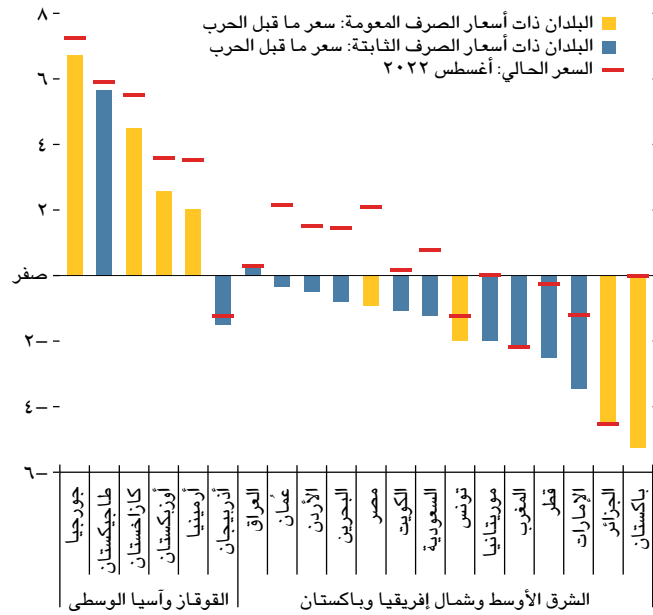
ومع ضعف العملات واتساع فروق العائد على التمويل بالدولار ارتفعت تكلفة الاقتراض الخارجي، مما أدى إلى تراجع كبير في إصدارات سندات "اليوروبوند" في ظل ازدياد حاجة اقتصادات

الشكل البياني ٩-١: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: إصدارات سندات اليوروبوند والديون وشبكة الاستحقاق (بمليارات الدولارات الأمريكية)



المصادر: قاعدة بيانات Perfect Information؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: إصدارات سندات اليوروبوند لعام ٢٠٢٢ حتى سبتمبر.

الشكل البياني ١٠-١: أسعار الفائدة الأساسية الحقيقية (%)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُحسب سعر الفائدة الأساسي الحقيقي كسعر الفائدة الأساسي الاسمي ناقص توقعات التضخم لسنة قادمة. ولحساب سعر الفائدة الأساسي الحقيقي تُستخدم عدة أسعار كأسعار الفائدة الأساسية عبر البلدان المختلفة رهنا بتوفرها. علماً بأن المستويات السابقة للحرب ترجع إلى فبراير ٢٠٢٢.

وشمال إفريقيا وباكستان. وفي البلدان التي تعتمد ربط عملاتها بالدولار الأمريكي (بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن) ارتفعت أسعار الفائدة الأساسية بالتزامن مع زيادات أسعار الفائدة الحادة التي اعتمدها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أو في أعقابها مباشرة (الشكل البياني ١٠-١).

١-٣ عام ٢٠٢٢ جاء أفضل من المتوقع، ولكن آفاق ٢٠٢٣ تتدهور

رغم مواصلة التعافي الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى خلال النصف الأول من ٢٠٢٢، فإن تباطؤ الاقتصاد العالمي، والحرب الدائرة في أوكرانيا وعواقبها على أسعار السلع الأولية، وتشدّد الأوضاع المالية العالمية سوف تؤثر سلباً على الآفاق الاقتصادية للمنطقة في الفترة المتبقية من عام ٢٠٢٢ وفي عام ٢٠٢٣. ويرجع استمرار البلدان المصدرة للنفط في بناء هوامش الأمان المالي بفضل أسعار النفط التي لا تزال مرتفعة. وسوف تتعرض البلدان منخفضة الدخل لمخاطر مرتبطة بالأمن الغذائي، وضعف التقدم المحرز في نشر اللقاحات، ومواطن الهشاشة ذات الخصوصية القطرية. وبينما تم تعديل الآفاق الاقتصادية لعام ٢٠٢٢ في

الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في المنطقة إلى إعادة التمويل الخارجي. وتراجعت إصدارات "اليوروبوند" كذلك في البلدان المصدرة للنفط، وإن كان لأسباب مختلفة، نتيجة انخفاض احتياجاتها التمويلية في ظل أسعار النفط المرتفعة. ففي خلال الفترة من يناير إلى سبتمبر ٢٠٢٢، انخفضت إصدارات المنطقة من السندات لتصل إلى ٣,٦٥ مليار دولار مقارنة بإصدارات بقيمة ٣٠,١ مليار دولار على مدار نفس الفترة من العام السابق. وحتى الآن، يمثل هذا الانخفاض فجوة كبيرة مقارنة بإصدارات "اليوروبوند" السيادية بقيمة قدرها ٢٤,٥ مليار دولار والتي يحل أجل استحقاقها في عام ٢٠٢٢ في مختلف بلدان المنطقة، ثلثها تقريباً في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (الشكل البياني ٩-١). وتعكف بلدان المنطقة على سد هذه الفجوة بالتمويل الرسمي الثنائي ومتعدد الأطراف والمحلي.

كذلك تعرض تدفقات استثمارات الحافظة في المنطقة للضغط منذ منتصف عام ٢٠٢١، إذ فقدت المنطقة قدراً كبيراً من رأس المال الأجنبي منذ الغزو الروسي لأوكرانيا في شهر فبراير. فقد سحب المستثمرون الدوليون رؤوس أموالهم من المنطقة بقيمة بلغت ٣,٨ مليار دولار منذ شهر يوليو ٢٠٢١، حيث تم سحب أكثر من نصف هذا المبلغ (٢,٢ مليار دولار) منذ شهر فبراير.

ومع قيام كثير من البنوك المركزية (معظم بلدان القوقاز وآسيا الوسطى، ومصر، وموريتانيا، وباكستان، وتونس) برفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم المتزايد والضغط على أسعار الصرف، أصبح سعر الفائدة الحقيقي المتوقع موجبا في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، ولكنه ظل سالبا في معظم بلدان الشرق الأوسط

بموجب اتفاقية مجموعة أوبك+، وتراجع أسعار النفط، وتباطؤ الطلب العالمي. وتشير التوقعات إلى تباطؤ وتيرة النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليصل إلى ٣,٩٪، انعكاسا لانخفاض النمو في مصر وتونس في ظل استمرار ضعف الطلب وتشديد الأوضاع المالية. ومن المتوقع أن تستمر بعض الأسواق الصاعدة، كالمغرب مثلا، في الانتعاش من العوامل غير المرتبطة بحركة السوق (مثل تحسن الإنتاج الزراعي مع انحسار موجة الجفاف في شمال إفريقيا). ومن المتوقع تراجع النمو كذلك في باكستان، مما يرجع إلى تشديد السياسات الاقتصادية الكلية بالإضافة إلى العوامل العالمية. وبينما يتوقع تعافي البلدان منخفضة الدخل تدريجيا في ٢٠٢٣ وعلى المدى المتوسط، مع افتراض تراجع الاختناقات السياسية، فإنها ستظل معرضة لتحديات جسيمة نابعة من ارتفاع أسعار الغذاء وانعدام الأمن الغذائي (راجع الإطار ١-١)، وضعف التقدم المحرز في نشر اللقاحات، ومواطن الهشاشة ذات الخصوصية القطرية، والصراعات.

ومن المتوقع أن يظل التضخم الكلي مرتفعا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (ما عدا السودان) ليصل إلى ١٢,١٪ في ٢٠٢٢ (وهو ما يمثل زيادة قدرها ١,٧ نقطة مئوية مقارنة بعام ٢٠٢١ و ١,١ نقطة مئوية مقارنة بتنبؤات شهر إبريل) و ١١,٢٪ في ٢٠٢٣ - معدلا بزيادة قدرها ٢,٦ نقطة مئوية. وتعكس هذه التعديلات في المقام الأول الآثار المتأخرة لارتفاع أسعار الغذاء، وفي بعض الحالات، انخفاض أسعار الصرف مع توسع الضغوط التضخمية. وبينما يتوقع أن يمضي التضخم في مسار تنازلي مماثل، في المتوسط، بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط والبلدان منخفضة الدخل، فمن المتوقع بقاء التضخم الكلي عموما دون تغيير في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل. ومن المتوقع أن يكون معدل التضخم في باكستان في حدود الرقمين خلال ٢٠٢٢-٢٠٢٣، مع تعديل التوقعات بالزيادة مقارنة بتوقعات شهر إبريل. وعلى المدى المتوسط، يتوقع انخفاض التضخم قليلا في ظل تراجع أسعار السلع الأولية، وتباطؤ وتيرة النمو، وتشديد أوضاع السياسة النقدية وسياسة المالية العامة.

وتشير التوقعات إلى زيادة تحسن الحسابات الخارجية في البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٣ نظرا لبقاء أسعار النفط والغاز مرتفعة إلى حد كبير مقارنة بمستوياتها في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. وتبدو الآفاق أكثر إشراقا في بلدان مجلس التعاون الخليجي. فمن المتوقع زيادة متوسط فائض الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط (بمجلس التعاون الخليجي) من ٤,٦٪ من إجمالي

منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بالزيادة - انعكاسا لانخفاض آثار الحرب في أوكرانيا أكثر من المتوقع مبدئيا - فإنها ليست بنفس الوضوح في السنوات التالية.

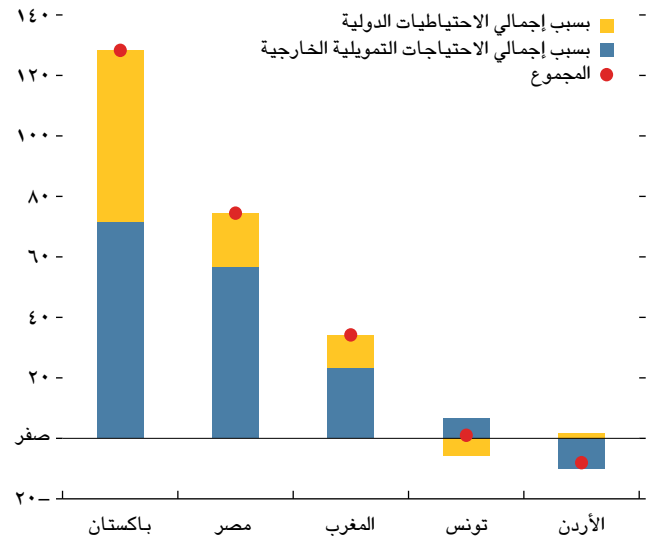
تباين الآفاق المتوقعة لبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان

تشير التنبؤات إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بنسبة قدرها ٥,٠٪ في ٢٠٢٢، دون تغيير عن شهر إبريل، ومسجلا ارتفاعا مقارنة بنسبة بلغت ٤,١٪ في ٢٠٢١. فبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، توازن أسعار النفط المرتفعة والنمو القوي لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي الآثار السلبية لأسعار الغذاء المرتفعة وتساعد أسعار الفائدة العالمية في ٢٠٢٢، حيث تحقق اقتصادات هذه البلدان نموا بنسبة ٥,٢٪ (مقارنة بنمو قدره ٤,٥٪ في ٢٠٢١). وتستفيد البلدان المصدرة للنفط كذلك من تحول مسار التجارة إلى حد ما نتيجة الحرب في أوكرانيا، حيث تسعى البلدان الأوروبية لإيجاد بديل لمشترياتها النفطية المخفضة من روسيا. كذلك، جاء أثر تقييد الأوضاع العالمية محدودا على بعض البلدان المصدرة للنفط، في ظل ما تتمتع به نظمها المصرفية من فائض السيولة في ظل أسعار النفط المرتفعة (دراسة IMF 2022). وبالنسبة لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن التنبؤات تشير إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي بنسبة قدرها ٤,٩٪ في ٢٠٢٢، معدلا بزيادة قدرها ٠,٥ نقطة مئوية مقارنة بشهر إبريل، مما يرجع جزئيا للأداء الاقتصادي في مصر الذي جاء أقوى من المتوقع خلال السنة المالية ٢٠٢٢، في ظل تفوق آثار فترة الأساس المترتبة على قوة نتائج الميزانية في النصف الأول من السنة المالية على الآثار السلبية لصدمة معدلات التبادل التجاري وتقييد الأوضاع المالية العالمية وضعف الطلب من الشركاء التجاريين خلال النصف الثاني من السنة المالية بعد اندلاع الحرب. وفي باكستان، ساهم موقف السياسة النقدية التيسيرية في موازنة التأثيرات الخارجية السلبية، حيث يتوقع بلوغ النمو ٦٪ في السنة المالية ٢٠٢٢. وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل، من المتوقع أن يظل النمو ضعيفا بنسبة قدرها ٠,٨٪ في ٢٠٢٢ (حيث تم تخفيض التوقعات ٠,٣ نقطة مئوية مقارنة بشهر إبريل)، مما يرجع لمواطن الهشاشة ذات الخصوصية القطرية والأثر السلبي لأسعار السلع الأولية المرتفعة.

وأدى تفاقم الأوضاع الاقتصادية العالمية إلى التأثير سلبا على الآفاق الاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تباطأ النمو ليصل إلى ٣,٦٪ في ٢٠٢٣، دون تغير عن توقعات شهر إبريل. ومن المتوقع تراجع النمو في البلدان المصدرة للنفط إلى ٣,٥٪ مع بدء انحسار زيادات إنتاج النفط

^١ إلغاء أثر التخفيض الكبير في التوقعات بالنسبة للسودان، مما يرجع في المقام الأول لارتفاع آثار فترة الأساس وضعف الطلب مع استمرار تآكل الدخل الشخصي المتاح نتيجة التضخم ثلاثي الرقم.

الشكل البياني ١-١١: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان: إجمالي الاحتياجات التمويلية الخارجية إلى إجمالي الاحتياطات الدولية (التغير % بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٢)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الناتج المحلي (٨,٢٪) في ٢٠٢١ إلى ٩,٧٪ من إجمالي الناتج المحلي (١٦,٧٪) في ٢٠٢٢ - مسجلاً فائضاً إضافياً قدره ٢٧٥ مليار دولار (٢٠٨ مليار دولار) - ثم يتراجع إلى ٧,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي (١٣,٧٪) في ٢٠٢٣. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، فعلى الرغم من ارتفاع أسعار الطاقة والسلع الأولية الغذائية والتباطؤ الاقتصادي العالمي، فمن المتوقع أن يظل عجز الحسابات الجارية في ٢٠٢٢ في نفس مستويات عام ٢٠٢١ تقريباً (حوالي ٥٪ من إجمالي الناتج المحلي)، مما يعكس الأثر الموازن لقوة تدفق تحويلات العاملين في الخارج وانتعاش السياحة في بعض البلدان، ثم ينخفض قليلاً إلى ٤,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٣. وتشير التوقعات أن البلدان منخفضة الدخل تعاني من تدهور كبير في أوضاعها، مع تركيز زيادة وارداتها في بنود الغذاء والطاقة الضرورية. ومن المتوقع اتساع عجز حساباتها الجارية المجمعة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي من مستواه في عام ٢٠٢١ البالغ ٧,٧٪ إلى ٩,٣٪ في ٢٠٢٢ ثم ينكمش قليلاً ليصل إلى ٨,٣٪ في ٢٠٢٣.

ومن المنتظر أن يواصل النمو غير النفطي القوي في بلدان مجلس التعاون الخليجي تعزيز تدفقات تحويلات العاملين في الخارج إلى بلدان المنطقة على النطاق الأوسع، مما يوازن إلى حد ما الآثار المعاكسة الخارجية. وفي ضوء الارتباط السابق بين النمو غير النفطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي وتدفق تحويلات العاملين في الخارج إلى اقتصادات الأسواق

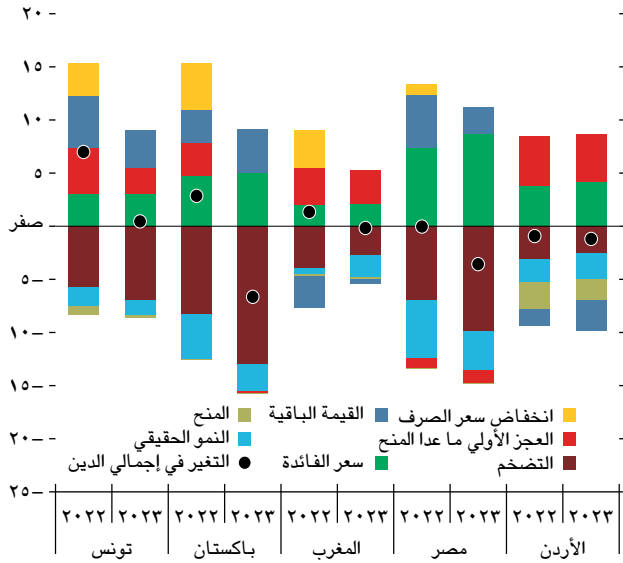
الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يمكن أن تسجل تحويلات العاملين من مجلس التعاون الخليجي نمواً في حدود ١,٩٪ إلى ٣,٤٪ سنوياً على المدى المتوسط.^٢

وتتزايد مواطن التعرض للمخاطر الخارجية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان نتيجة استمرار مستويات عجز الحساب الجاري المرتفعة وتراجع احتياطات النقد الأجنبي (الشكل البياني ١-١١). فسوف تزداد احتياجات التمويل الخارجي في هذه البلدان من ١٠٩٪ من إجمالي الاحتياطات الدولية (٢٣٢ مليار دولار) في عام ٢٠٢١ إلى ٢٤٢٪ في ٢٠٢٢ (٢٧٥ مليار دولار) ثم تتراجع إلى ١٦٣٪ في عام ٢٠٢٣ (٢٦٥ مليار دولار). وتعمل بلدان مجلس التعاون الخليجي والمؤسسات المالية المصاحبة حالياً على سد جانب من هذه المتطلبات التمويلية المرتفعة، لأسباب منها مساعدة البلدان على التصدي لشواغل الأمن الغذائي. فعلى سبيل المثال، قامت مجموعة التنسيق العربية بإطلاق خطة عمل للأمن الغذائي من خلال حزمة برامج أولية قيمتها ١٠ مليارات دولار. وبالإضافة إلى ذلك، تعهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي بتقديم مبلغ إجمالي قدره ٤١ مليار دولار إلى مصر والأردن وباكستان واليمن في هيئة دعم رسمي واستثمارات، تم صرف أو تمديد صرف أكثر من ٢٢ مليار دولار حتى الآن.

كذلك تشكل الآثار المتباينة لارتفاع أسعار السلع الأولية وتشديد الأوضاع المالية العالمية الاتجاهات العامة لأرصدة المالية العامة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وبالنسبة للبلدان المصدرة للنفط، تشير توقعات أرصدة المالية العامة الأولية والإيرادات النفطية إلى أن معظم البلدان ادخرت زيادات الإيرادات النفطية المتحققة خلال ٢٠٢١-٢٠٢٢. وينعكس ذلك في زيادة تحسن توقعات رصيد المالية العامة الأولي الكلي بنسبة تكاد تتطابق مع هذه الزيادة أو تتجاوزها في معظم البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الشكل البياني ١-١٢). وعلى مدار الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٦، يشير ارتفاع أسعار النفط بالمقارنة مع التوقعات وقت إعداد عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى إلى تحقيق هذه البلدان إيرادات استثنائية تراكمية بمبلغ قدره حوالي تريليون دولار. ومن المتوقع أن تدخر حكومات مجلس التعاون الخليجي، في المتوسط، ٣٣٪ تقريباً من الإيرادات النفطية - وهو معدل ادخار أعلى بكثير من تلك المعدلات التي اندفعت إلى المساحة السالبة في أعقاب نوبات الانخفاض السابقة في أسعار النفط - مما يعد اختلافاً صارخاً عن اعتمادها السياسات المالية المسيرة للاتجاهات الدورية في السابق. غير أن التوقعات تشير

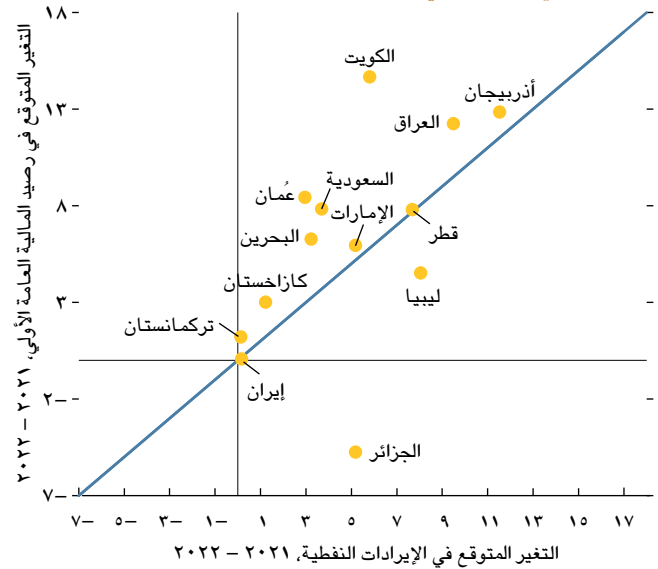
^٢ استناداً إلى التقديرات المتعلقة ببلدان مجلس التعاون الخليجي في دراسة "De and others (2019)", تتراوح مرونة تحويلات العاملين الخارجة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي غير النفطي على المدى الطويل بين ٠,٦ و ١,١. وتقوم هذه التقديرات على نماذج انحدار باستخدام بيانات سنوية من ١٩٧١ إلى ٢٠١٧.

الشكل البياني ١-١٣: العوامل المساهمة في التغيرات في إجمالي الدين (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ١-١٢: البلدان المصدرة للنفط: موازين المالية العامة الأولية والإيرادات النفطية (% من إجمالي الناتج المحلي)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ثم تتراجع في عام ٢٠٢٣. وعلى الرغم من أسعار الفائدة المرتفعة فإن الفروق بين أسعار الفائدة ومعدلات النمو التي لا تزال سلبية تخفف من ضغوط المديونية، مما يرجع للاعتماد على التمويل الرسمي الميسر والدين المحلي الأقل تكلفة نسبيا في معظم اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان (الشكل البياني ١-١٣).

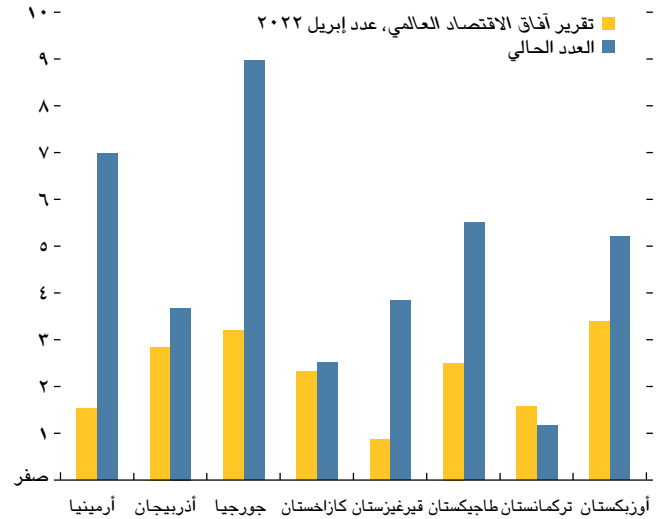
وسوف تؤدي مدفوعات الفائدة المرتفعة وزيادة الاعتماد على التمويل قصير الأجل في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (مصر، وباكستان، وتونس) إلى زيادة إجمالي الاحتياجات التمويلية العامة ليصل إلى ٥٥٠ مليار دولار على مدار الفترة من ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ (بزيادة قدرها ٢٢ مليار دولار مقارنة بإجمالي الاحتياجات التمويلية العامة على مدار الفترة من ٢٠٢٠ - ٢٠٢١). ومن المتوقع أن يصل إجمالي الاحتياجات التمويلية متوسطة سنويا بنسبة ٣٣٪ و٢٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في مصر وباكستان، على التوالي، على مدار نفس الفترة. وفي حين لا يتوقع مضاهاة هذه الاحتياجات التمويلية المرتفعة بتمويل خارجي، فسوف تواصل البلدان اعتمادها على التمويل من البنوك المحلية، مما يتسبب في زيادة الرابطة، القوية أصلا، بين الكيانات السيادية والبنوك في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان.

إلى هبوط حاد في معدلات الادخار العام في البلدان الأخرى المصدرة للنفط (الجزائر)، مما يعكس استمرار اعتماد السياسات المالية المسايمة للاتجاهات الدورية (الفصل الثاني).

وبينما يتوقع أن تؤدي إعانات الدعم المرتفعة في ظل تصاعد أسعار السلع الأولية إلى اتساع عجز المالية العامة الأولية لعام ٢٠٢٢ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان مقارنة بتوقعات الفترة السابقة على الحرب (الفصل الثاني)، فمن المرجح بقاؤها دون تغيير في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١، في المتوسط، عند حوالي ٣,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، ثم تتحسن لتصل إلى ١,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٣. ويرجع ذلك للتقدم المحرز سابقا في إصلاح نظام الدعم، وفي بعض الحالات، لاتخاذ تدابير موازنة في ظل ضعف الحيز المالي بالفعل (الفصل الثاني). ومن المتوقع أن يؤدي تقييد أوضاع الاقتراض المحلي والخارجي إلى زيادة مصروفات الفوائد بنسبة قدرها ٠,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط في ٢٠٢٣ مقارنة بعام ٢٠٢٢، وفي حالة مصر بنسبة تصل إلى ١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. ونظرا لأن مستويات العجز الأولية لا تزال مرتفعة في معظم البلدان وفي ظل آثار التقييم الناتجة عن انخفاض أسعار الصرف في بعض البلدان، فإن نسب الدين العام إلى إجمالي الناتج المحلي مهيأة للارتفاع قليلا في ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١.

الشكل البياني ١-٤: توقعات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لعام ٢٠٢٢

(التغير % على أساس سنوي مقارن)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ والسلطات الوطنية.

منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: التداعيات عكس المتوقع حتى الآن، ولكن المرحلة القادمة يكتنفها عدم اليقين

جاء أداء اقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى قويا في النصف الأول من ٢٠٢٢ (أرمينيا، وجورجيا، وكازاخستان، وجمهورية قيرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان) حيث جاءت التداعيات السلبية للحرب في أوكرانيا أقل من المتوقع (الإطار ١-٢). ونتيجة لذلك، رغم توقع تباطؤ نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي من ٥,٦٪ في ٢٠٢١ إلى ٣,٨٪ في ٢٠٢٢، فقد تم تحديث توقعات النمو بزيادة قدرها ٢,٠ نقطة مئوية و ٥,٦ نقطة مئوية في البلدان منخفضة الدخل واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل، على التوالي، مقارنة بتوقعات شهر إبريل (الشكل البياني ١-٤). ويرجع السبب في هذا التحديث إلى (١) تعديل بالزيادة في تنبؤات نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في روسيا (بزيادة قدرها ٥,١ نقطة مئوية مقارنة بشهر إبريل)؛ و(٢) التدفقات الوافدة غير المتوقعة، مثل نزوح العمال والشركات من روسيا وتحولات الأموال الكبيرة (من رأس المال والدخل)، التي حفزت زيادة الاستهلاك (أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وأوزبكستان)؛ و(٣) صلاية التجارة، بدعم من تسوية المعاملات التجارية بالروبل (أرمينيا) وحدث طفرة في شحن البضائع عبر ممرات تجارية بديلة، لا سيما طريق النقل الدولي العابر لبحر قزوين

(أذربيجان وجورجيا)؛ و(٤) الدفعة التنشيطية من المالية العامة في بعض البلدان (كازاخستان وطاجيكستان).

وفي هذه المرحلة، يتوقع بمرور الوقت أن يتلاشى أثر العوامل التي وفرت دفعة للنمو في ٢٠٢٢. ومع بدء ظهور التأثيرات المعاكسة للحرب في أوكرانيا وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، يتوقع تخفيض معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في ٢٠٢٣ بواقع ٠,٢ نقطة مئوية مقارنة بتوقعات شهر إبريل، ليصل إلى ٤,٠٪. وعلى المدى المتوسط، بينما يتوقع أن يبلغ النمو حوالي ٣,٥٪، تماشيا مع توقعات النمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، فإنه يظل أقل كثيرا من متوسط مستوياته التاريخية التي قاربت ٧٪. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تباطؤ النمو المتوقع في روسيا مقارنة بتوقعات فترة ما قبل الحرب ومخاطر التجزؤ الاقتصادي التي تلوح في الأفق يخلقان أجواء كثيفة من عدم اليقين.

ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة التضخم في المنطقة من ٩,٢٪ في ٢٠٢١ إلى ١٢,٩٪ في ٢٠٢٢ بحيث يظل مرتفعا بنسبة ١٠,٥٪ في ٢٠٢٣، وهو ما يمثل تعديلا بزيادة قدرها ٢,٢ نقطة مئوية و ١,٩ نقطة مئوية في ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، على التوالي. وعلى غرار الوضع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن تضخم أسعار الغذاء هو المحرك الأساسي للزيادة في التضخم الكلي في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى. غير أن قوة الطلب، في بعض البلدان، يتوقع أن تسهم في ارتفاع التضخم. وإن كانت التنبؤات تشير إلى انخفاض التضخم على المدى المتوسط في ظل تراجع أسعار الغذاء وتقييد موقف المالية العامة.

وفي السابق، كانت تحويلات العاملين في الخارج - لا سيما من روسيا - تقوم بدور حيوي في موازنة التأثير السلبي لزيادات أسعار الغذاء، وخاصة على الفقراء. ومع ذلك، كانت تحويلات العاملين في الخارج من روسيا بالمقاييس التاريخية وثيقة الارتباط بإجمالي الناتج المحلي الروسي. ومن ثم فإن التباطؤ الاقتصادي المتوقع في روسيا يشكل مخاطر على استمرار تدفقات تحويلات العاملين في الخارج، مع ما لذلك من انعكاسات على الفقر وعدم المساواة في المنطقة (الفصل الثالث).

وتهيمن حاليا أسعار النفط المرتفعة وتداعيات الحرب في أوكرانيا على تطورات الحسابات الخارجية في بلدان المنطقة، حيث تفيد البلدان المصدرة للنفط من أسعار النفط المرتفعة بينما تسهم زيادة تدفقات الأموال الوافدة وإيرادات السياحة في بعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في تحييد التأثيرات المعاكسة الخارجية. فمن المتوقع أن يسجل متوسط فائض الحساب الجاري في البلدان المصدرة للنفط في القوقاز وآسيا الوسطى زيادة حادة من ٠,٩٪ في ٢٠٢١ إلى ٨,٣٪ في ٢٠٢٢، ليتراجع بعد ذلك إلى ٧,٣٪ في ٢٠٢٣. أما البلدان المستوردة للنفط (اقتصادات الأسواق

المالية العامة الأولى في ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣، مما يرجع إلى الزيادة الكبيرة في أجور القطاع العام (جمهورية قيرغيزستان) وانخفاض الإيرادات الضريبية نتيجة تطبيق قانون الضرائب الجديد في ٢٠٢١ (طاجيكستان).

وفي المجمل، من المتوقع أن تشهد مسارات الدين العام تحسنا طفيفا بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط (من ٢٢,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١ إلى ١٩,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢٢) واقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (من ٥٤,١٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى ٤٥,٠٪ من إجمالي الناتج المحلي خلال نفس الفترة)، والبلدان منخفضة الدخل (من ٣٩,١٪ من إجمالي الناتج المحلي إلى ٣٧,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي). ولا تزال اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل تفيد من الانخفاض النسبي في فواتير الفوائد (بمتوسط قدره ١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي في الفترة من ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣، دون تغيير عن عام ٢٠٢١)، وهو ما يرجع لاعتمادها على التمويل الميسر من الشركاء الفنائين ومتعددي الأطراف.

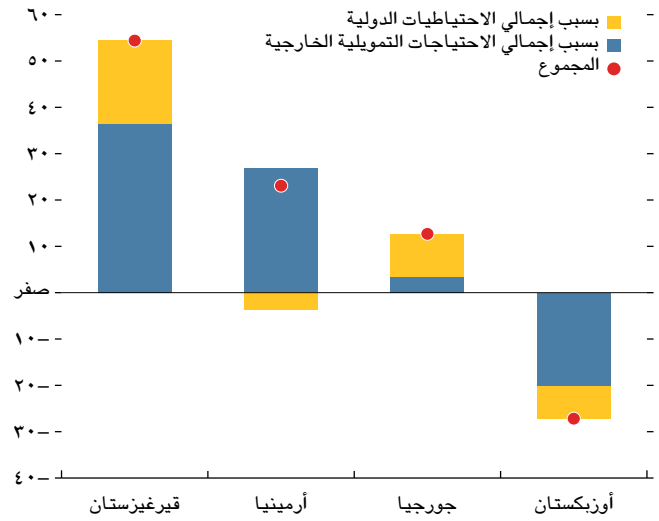
١-٤ ميزان المخاطر المحيطة بالآفاق الاقتصادية يميل بشدة نحو التطورات السلبية

تميل كفة ميزان المخاطر بقوة نحو التطورات السلبية، مدفوعة بأجواء عدم اليقين الاستثنائية وسط طائفة من الصدمات التي قد تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي العالمي والإقليمي. أما احتمالات التطورات الإيجابية فتشمل احتمال حدوث تراجع أكبر من المتوقع في أسعار السلع الأولية الغذائية، مدعوما باستئناف صادرات الحبوب من أوكرانيا، وفي حالة اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل، فتشمل احتمال حدوث تراجع أكبر من المتوقع في أسعار النفط.

فقد يؤدي طول أمد الحرب في أوكرانيا واتساع نطاق العقوبات الاقتصادية على روسيا إلى خفض صادرات هذه البلدان من النفط والغاز والأغذية والسماد، وما يترتب على ذلك من نقص هذه المنتجات، وارتفاع الأسعار الدولية للأغذية ومنتجات الطاقة وزيادة ثقلها، بالإضافة إلى تباطؤ شديد في النشاط الاقتصادي في أوروبا، وهي من أهم الشركاء التجاريين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وقد تستمر معدلات التضخم المحلي في الارتفاع والتوسع بدرجة أكبر. فربما تزداد المخاطر المحيطة بآفاق التضخم على غير العادة بفعل عاصفة مكتملة الأركان ناجمة عن صدمات التكلفة الخارجية الكبيرة، وتشديد الأوضاع المالية العالمية التي تؤدي إلى ضغوط على أسعار الصرف، وهشاشة

الشكل البياني ١-١٥: البلدان المستوردة للنفط في القوقاز وآسيا الوسطى: إجمالي الاحتياجات التمويلية الخارجية إلى إجمالي الاحتياطيات الدولية (التغير ٪ بين عامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل)، فمن المتوقع أن تضيق فجوة عجز الحساب الجاري فيها من ٦,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٢١ لتصل إلى ٤,٤٪ في ٢٠٢٢، ثم تتسع بقدر طفيف إلى حوالي ٥,٠٪ في ٢٠٢٣ والأعوام التالية. ومن المتوقع ازدياد الاحتياجات التمويلية الخارجية في ٢٠٢٢ بالنسبة لأرمينيا، وجورجيا، وجمهورية قيرغيزستان، لكنها ستخف بالنسبة لأوزبكستان (الشكل البياني ١-١٥).

وبالنسبة لسياسة المالية العامة، من المتوقع تحسن أرصدة المالية العامة الأولية خلال الفترة من ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ في البلدان التي استفادت من الصدمة الإيجابية في معدلات التبادل التجاري (أذربيجان وكازاخستان) وانتقال آثار التداعيات الإيجابية غير المنتظرة من الحرب في أوكرانيا (أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وأوزبكستان). ومن المتوقع تشديد رصيد المالية العامة الأولى غير النفطي في كل من أذربيجان وكازاخستان خلال الفترة من ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ (ليبلغ صافي التشديد ٢,٧٪ و ٢,٩٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي، على التوالي). وعلى نفس الغرار، من المتوقع تحسن رصيد المالية العامة الأولى في كل من أرمينيا وجورجيا وأوزبكستان في الفترة ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ في حدود ١,٨٪ إلى ٣,٥٪ من إجمالي الناتج المحلي. وعلى النقيض، نجد أن جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان، اللتين يتوقع معاناتهما من أكبر زيادة في معدلات الفقر وعدم المساواة من جراء الحرب (الفصل الثالث)، سوف تشهدان توسعا في رصيد

(الفصل الثالث) مما يؤدي في نهاية المطاف إلى إثارة القلاقل الاجتماعية في المنطقة، على النحو الذي اتضح من النوبات السابقة من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. وقد تؤدي احتمالات القلاقل الاجتماعية بدورها إلى زعزعة الاستقرار السياسي، وسياسات مسايرة للاتجاهات الدورية في البلدان المصدرة للنفط (الفصل الثاني)، وانتكاس الإصلاحات، وانخفاض قدرة السلطات الوطنية على تنفيذ الإصلاحات، مما يضع المزيد من المعوقات أمام النشاط الاقتصادي.

وقد يؤدي تشديد الأوضاع المالية أكثر من المتوقع إلى ضغوط المديونية والضغط الخارجية والمخاطر التي تهدد الاستقرار المالي:

- ازدياد مخاطر إعادة التمويل قريب الأجل في ظل المستويات المرتفعة من الديون العامة الخارجية التي يستحق أجلها في ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل (التي تزداد سنويا في المتوسط إلى ضعف مستوياتها المسجلة في ٢٠١٩) واقترائها بضيق فرص النفاذ إلى الأسواق، حسبما يتضح من مستويات إصدار السندات منذ بداية السنة حتى الآن.
- ومن المرجح أن يترتب على زيادة تشديد الأوضاع المالية العالمية مقارنة بالتوقعات الحالية ارتفاع تكاليف خدمة الدين الحكومي، مما يتسبب في تدهور ديناميكية الدين في العديد من البلدان وزيادة تعقيد فرص النفاذ إلى الأسواق. فلا يكون أمام الحكومات مفر من الاعتماد على التمويل المحلي الأقصر أجلا، مما يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص، ومن ثم الاستثمارات، في الحصول على الائتمان، وتفاقم الروابط بين الكيانات السيادية والبنوك (عدد إبريل ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وفي بعض البلدان، نجد أن قدرة النظام المصرفي على إقراض الحكومة محدودة بالفعل بسبب مستوى انكشافها المرتفع على القطاع العام، مما يزيد من مخاطر الدخول في ضائقة تمويلية. وقد يؤدي اللجوء إلى التمويل النقدي إلى زيادة أكبر في التضخم.

- وفي حال تشديد أوضاع السياسة النقدية الأمريكية على نحو أسرع من المتوقع، بحيث يؤدي إلى زيادة قدرها ٣٠٠ نقطة أساس إجمالا في عائدات سندات الخزنة الأمريكية ذات أجل استحقاق ١٠ سنوات في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١، تنخفض تدفقات استثمار الحافظة إلى المنطقة بقرابة ١٨ مليار دولار (حوالي ٣٪ من الاحتياجات التمويلية الخارجية للمنطقة).^٣ وإذا اقترن ذلك بازدياد العزوف عن المخاطر عالميا،

^٣ تتضمن توقعات العدد الحالي من تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" حدوث زيادة في عائدات سندات الخزنة الأمريكية بأجل استحقاق ١٠ سنوات بنحو ١٨٠ نقطة أساس و ٣٠٠ نقطة أساس خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣، على التوالي، مقارنة بعام ٢٠٢١. ومن شأن تحقق سيناريو المخاطر الذي يتركز فيه التشديد المتوقع بالكامل في ٢٠٢٢ أن يؤدي إلى حدوث زيادة إضافية قدرها ١٢٠ نقطة أساس في عائدات سندات الخزنة الأمريكية بأجل استحقاق ١٠ سنوات إلى جانب التوقعات الحالية لعام ٢٠٢٢.

ركيزة التوقعات التضخمية. وبالإضافة إلى ذلك، إذا امتدت آثار الأدلة المستقاة من الربع الثاني على توسع نطاق زيادات الأسعار (راجع القسم ١-٢) إلى النصف الثاني من عام ٢٠٢٢ وما بعده، فقد تفلت التوقعات التضخمية عن ركيبتها المستهدفة. وهذا بدوره يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم أكثر - بنحو ٠,٢ نقطة مئوية، في المتوسط، بزيادة قدرها نقطة مئوية في توقعات التضخم على مدار خمس سنوات قادمة (عدد إبريل ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى) - ويؤدي إلى حلقة مفرغة من ارتفاع التوقعات التضخمية وأرقام التضخم الفعلية مما يتسبب في زعزعة استقرار الاقتصاد الكلي.

وبالنسبة للسياسات المضادة للتضخم فإن تكلفتها قد تكون أكبر من المتوقع، على المستويين العالمي والإقليمي على السواء. فعلى المستوى العالمي، قد تفضي إلى تباطؤ حاد في النشاط الاقتصادي (في ظل مخاطر الركود العالية في الوقت الراهن)، مما يؤدي إلى زيادة تفاقم الأوضاع الخارجية للمنطقة. وعلى المستوى المحلي، فإن ارتفاع مستويات الدولار، وضخالة الأسواق المالية، وبلوغ أطر السياسات النقدية أقصى مراحلها - ودرجة الموثوقية الوليدة - يمكن أن تتسبب في إضعاف حساسية الطلب الكلي للتغيرات في أسعار الفائدة الأساسية في بلدان القوقاز وآسيا الوسطى (دراسة Poghosyan and others، تصدر قريبا) وفي بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (دراسة Gray and others 2013). وهذا يعني أن تحقيق أي تغيير ملموس في معدلات التضخم بهذه البلدان قد يتطلب زيادات كبيرة في أسعار الفائدة الأساسية وهو ما يشكل مجازفة تلقي باقتصادات منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في هوة الركود. كذلك فقد يؤدي انعدام التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة المالية العامة إلى المزيد من الضغوط التضخمية، مما يتطلب زيادة تشديد السياسة النقدية لكبح جماح التضخم.

وإذا طال أمد التباطؤ الاقتصادي في الصين، فقد يؤثر سلبا على البلدان ذات الروابط التجارية المباشرة معها، مما يؤدي إلى انتقال التداعيات إلى بلدان أخرى، وبالتالي تفاقم التباطؤ الاقتصادي العالمي، وانخفاض أسعار السلع الأولية الذي يؤدي بدوره إلى تلاشي هوامش الأمان المالي في البلدان المصدرة للنفط.

ومن شأن ارتفاع أسعار الغذاء واتساع نقص الغذاء والطاقة أن يؤدي إلى انعدام الأمن الغذائي وإثارة القلاقل الاجتماعية، لا سيما في عام ٢٠٢٣. فمع تزايد أسعار الأسمدة في ظل نضوب الاحتياطات الاستراتيجية قد تنشأ مخاطر تهدد موسم الحصاد الزراعي في ٢٠٢٣، فتتفاقم أوضاع انعدام الأمن الغذائي في البلدان منخفضة الدخل وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل التي تعاني من ضعف القدرة على النفاذ إلى الأسواق (الإطار ١-١). وإذا اقترن ذلك بفجوات التوظيف، واحتمال انخفاض تحويلات العاملين في الخارج إلى منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، وضيق الحيز المتاح للتصرف من المالية العامة، فمن الممكن أن تتفاقم أوضاع الفقر وعدم المساواة

ونظرا لمخاطر التجزؤ الاقتصادي التي تلوح في الأفق، فإن التعاون على الصعيدين العالمي والإقليمي ضروري لتحقيق هذه الأهداف. ومع تفاقم أوضاع البيئة العالمية، وتشديد السياسات الاقتصادية الكلية، وضيق الحيز المتاح للتصرف من السياسات في عدة بلدان ينشأ الشعور بالحاجة الملحة للمضي قدما بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي مع تحقيق التحول في الاقتصادات لكي تصبح أكثر صلابة واستدامة وتنوعا واحتواء.

تأمين استقرار الأسعار

يمثل الحد من التضخم أولوية رئيسية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي الكلي وتجنب ازدياد عدم المساواة والفقر. ولتحقيق هذا الهدف، فإن التنسيق بين السياسات النقدية والمالية العامة والهيكلية سيكون مهما وسيختلف بين الاقتصادات المختلفة حسب المحركات الدافعة لضغوط الأسعار وحجم هذه الضغوط.

فالبلدان التي تظهر عليها بوادر تحول التضخم إلى تضخم واسع النطاق وترتفع فيها التوقعات التضخمية أعلى من الأهداف الموضوعية سوف يتعين عليها تقييد السياسة النقدية. وثمة أهمية أكبر لذلك الأمر في البلدان التي يرتفع فيها التضخم بفعل ضغوط الطلب. ومن شأن اعتماد موقف أكثر تشددا في سياسة المالية العامة، مع توجيه الدعم إلى الفئات المعوزة، أن يساعد على المساهمة في تخفيض التضخم، مع دعم التماسك الاجتماعي.

وفي البلدان التي تعتمد نظام سعر الصرف المربوط، ينبغي التوسع في سحب تدابير التيسير النقدي مع مواصلة الاقتصادات المتقدمة تشديد سياساتها النقدية. وسوف يساعد ذلك على احتواء ضغوط التضخم وحماية أسعار الصرف المربوطة في ظل تفاقم الأوضاع الخارجية.

وعلى أفق زمني أطول، سوف تكون هناك أهمية لتقوية أطر السياسة النقدية للتخفيف من أثر الصدمات المستقبلية على التضخم حيث ستعزز هذه الجهود من قنوات انتقال الآثار وتعطي دفعة لمصادقية البنوك المركزية، وتساعد على تثبيت التوقعات التضخمية. وقد تنطوي عملية تحديث الأطر النقدية على تدابير مثل (١) تركيز السياسة النقدية على استقرار الأسعار المحلية مع تقوية استقلالية البنوك المركزية؛ و(٢) الحد من الدولار، بسبل منها إنشاء أسواق ومؤسسات مالية؛ و(٣) تعزيز التواصل الجماهيري وزيادة شفافية العمليات النقدية والتدخلات في سوق الصرف الأجنبي؛ و(٤) التركيز على عودة التضخم إلى المستويات المستهدفة للمساعدة في تثبيت التوقعات التضخمية.

فقد يمثل ذلك خطرا إضافيا، مما يفرض ضغوطا على أسعار الصرف واختيارات إعادة التمويل.

وفي ظل سيناريو التطورات السلبية حيث ترتفع أسعار النفط - مؤدية إلى صدمة سلبية في جميع البلدان ما عدا مصدري النفط - ويتم تشديد الأوضاع المالية العالمية ويزداد عمق تباطؤ النشاط في الصين ويتباطأ النشاط الاقتصادي العالمي (عدد أكتوبر ٢٠٢٢ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، تشير التقديرات إلى تراجع إجمالي الناتج المحلي في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والقوقاز وآسيا الوسطى بنسبة قدرها ٠,٩ نقطة مئوية و٢,٢ نقطة مئوية، على الترتيب، في ٢٠٢٣.

ومن الممكن أن يتعاطم أثر هذه المخاطر في حالة تجزؤ الاقتصاد العالمي. فمن شأن الحرب في أوكرانيا أن تساهم في تجزؤ الاقتصاد العالمي إلى كتل جغرافية-سياسية. وقد يؤدي هذا التجزؤ إلى تغيرات في التجارة الخارجية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والتدفقات المالية إلى المنطقة، ويضعف فعالية التعاون متعدد الأطراف والإقليمي في سبيل التصدي لمشكلة تغير المناخ. ونظرا لروابط منطقة القوقاز وآسيا الوسطى الوثيقة مع روسيا وروابطها التجارية مع أوروبا والصين، فإن الآفاق الاقتصادية للمنطقة على المدى المتوسط قد تتأثر بشدة بدرجة هذا التجزؤ.

١-٥ أوقات حاسمة لمواجهة تحديات متصاعدة

في بيئة عالمية متزايدة المصاعب ومحفوفة بأجواء عدم اليقين، حيث يعكف صناع السياسات في مختلف المناطق على مكافحة التضخم ومستويات المديونية العالية، سوف تختلف السياسات عبر مختلف مجموعات البلدان. فالاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل ستكون بحاجة للمحافظة على استدامة أوضاع المالية العامة مع ضمان الاستقرار الاجتماعي. أما البلدان المصدرة للنفط فسوف تكون بحاجة لتعظيم الفوائد المتحققة من عائدات النفط الاستثنائية وسط أجواء عدم اليقين، وذلك ببناء هوامش الأمان المالي والمضي قدما بتنفيذ خطط التحول والتنوع الاقتصادي. ومع ذلك، فإن الأولويات على المدى القريب بالنسبة لكل البلدان تتمثل في الحفاظ على استقرار الأسعار أو استعادته مع حماية فئات المجتمع الضعيفة، والتحرك لمواجهة تشديد الأوضاع المالية العالمية مع ضمان الحفاظ على الاستقرار المالي، والتأكد من تحقيق الأمن الغذائي وأمن مصادر الطاقة، ومعالجة المخاطر ممتدة الأثر المرتبطة بالجائحة.

التصدي لانعدام الأمن الغذائي

ثمة حاجة لاتخاذ إجراءات حاسمة على نطاق عالمي وإقليمي للحيلولة دون وقوع أزمة غذاء كبرى في عام ٢٠٢٢ والسنوات التالية في وقت يرجح أن تعاني فيه المحاصيل الزراعية من نقص الأسمدة وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بما فيها تكاليف الطاقة. فإلغاء القيود التجارية وفائض احتياطات التخزين، وتكملة ذلك بتدابير لتيسير التجارة، سيكون عاملاً رئيسياً لتمكين تدفق السلع الاستهلاكية الأساسية من الأغذية والمدخلات الزراعية الضرورية من مناطق الفائض إلى البلدان المعوزة، والقضاء على تشوهات الأسعار التي تحد من حوافز كفاءة الإنتاج في أسواق الصادرات الرئيسية. وينبغي أن تتركز الجهود أيضاً على تكتيف الإنتاج الزراعي في الموسم القادم بتحسين فرص الحصول على السماد ومستلزمات إنتاجه بما فيها الغاز الطبيعي، وفرص الاستفادة من التمويل التجاري وإمكانات سلاسل الإمداد مع الاستثمار في الزراعة القادرة على تحمل تغير المناخ.

وبالنسبة للبلدان منخفضة الدخل والدول الهشة المعرضة للمخاطر، ينبغي أن تحرص الجهات المانحة والهيئات الدولية على إعطاء أولوية لتقديم المنح والقروض الميسرة وسد النقص في تمويل برنامج الغذاء العالمي. وسوف يكون التعاون الدولي والإقليمي، على غرار الخطة التي اعتمدها مجموعة التنسيق العربية، عاملاً بالغ الأهمية لمنع وقوع أزمة إنسانية وسط تصاعد مخاطر انعدام الأمن الغذائي (الإطار ١-١).

حماية الفئات الضعيفة مع ضمان استدامة القدرة على تحمل الدين

تتزايد في الوقت الحالي تعقيدات المفاضلات في سياسة المالية العامة بالنسبة لكثير من البلدان المستوردة للنفط في المنطقة. فارتفاع أعباء الدين العام في اقتصادات الأسواق الصاعدة، وتشديد الأوضاع المالية، واتساع نطاق التضخم، واحتياجات التنمية في البلدان منخفضة الدخل تتطلب توفير مساحة للإنفاق على الأولويات. ونظراً لأن سياسة المالية العامة في بعض البلدان ربما تكون قد بلغت أقصى حدودها، فإن التعجيل بضبط أوضاع المالية العامة سيكون بالغ الأهمية لإبقاء الدين في حدود مستدامة. وفي هذا الخصوص، فإن تقوية أطر المالية العامة متوسطة الأجل سيساعد على ترسيخ الثقة في استدامة المالية العامة. وسوف يتعين توجيه هذا الضبط المالي نحو النفقات التي تفتقر إلى الكفاءة مع رفع كفاءة وفعالية الإنفاق على الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة (بما في ذلك معالجة المخاطر الباقية للجائحة والتأهب للتحرك بسرعة وإنصاف لمواجهة تهديدات أي

متحورات أو جوائح تالية). وفي الوقت نفسه، ينبغي تعزيز الإيرادات المحلية عن طريق إلغاء الإعفاءات الضريبية واسعة الانتشار والحوافز الضريبية التي تفتقر إلى الكفاءة، وتقوية إدارات الإيرادات الضريبية للحد من التحايل والتهرب الضريبيين (راجع دراسة Verdier and others 2022). وفي الحالات التي يتعذر فيها ضبط أوضاع المالية العامة، وتصبح القدرة على إبقاء الدين في حدود مستدامة مهددة بالخطر، فقد يتطلب الأمر النظر في عمليات للتعامل مع هذا الدين.

وسوف يتعين على البلدان المصدرة للنفط تعظيم منافع إيرادات النفط الاستثنائية لصالح الأجيال المستقبلية عن طريق بناء هوامش الأمان المالي، والمحافظة على زخم إصلاحات المالية العامة، والمضي قدماً في تنفيذ خطط التنويع الاقتصادي. وينبغي أن تتجنب الإنفاق المسارير للاتجاهات الدورية (أو مواصلة جهود تجنب مثل هذه السياسات)، ولا سيما بزيادة فئات الإنفاق التي يتعذر إلغاؤها عند هبوط أسعار النفط (على سبيل المثال تعيينات الموظفين وزيادات الأجور في القطاع العام).

ولحماية الفئات الضعيفة ومنع تفاقم مستويات الفقر وعدم المساواة في ظل أسعار السلع الأولية المرتفعة وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي ينبغي اعتماد سياسات قصيرة الأجل مصممة خصيصاً لكل بلد على حدة وفقاً لمواطن الضعف الحالية في البلدان، والهيكل الاقتصادي، وأدوات السياسات المتاحة، بما في ذلك إنشاء شبكات الأمان الاجتماعي ونطاق تغطيتها ومدى فعاليتها. وتخلق هذه البيئة الصعبة أيضاً فرصة أمام بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى تسمح لها بالتخلي عن نظام الدعم المعمم، وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي التي تستهدف المستحقين، وتنفيذ تدابير تتسم بفعالية التكاليف لتوفير الحماية للمحتاجين مع بناء إطار يتمتع بالصلابة في مواجهة الصدمات المستقبلية، وذلك بسبل منها تخفيض الاعتماد على النفط (راجع الفصل الثاني للاطلاع على قائمة بسياسات المالية العامة في الأجلين القريب والمتوسط والتي يمكن تطبيقها على كل بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

التحرك لمواجهة تشديد الأوضاع المالية العالمية

لمواجهة تزايد أسعار الفائدة العالمية والعزوف عن المخاطر، يتعين على البنوك المركزية التي تعتمد نظم أسعار الصرف المرنة أن تسمح بانخفاض قيمة عملاتها وأن ترفع أسعار الفائدة الأساسية حسب الحاجة بغية السيطرة على الضغوط التضخمية. وفي حالات التقلبات الحادة في أسعار الصرف، سوف يتعين على البنوك المركزية التدخل في سوق النقد الأجنبي للتخفيف من حدة الأوضاع السوقية المربكة.

- وفي حالة الاقتصادات ذات مستويات الدولار العالية (أرمينيا وجورجيا، جمهورية قيرغيزستان، وطاجيكستان، وأوزبكستان) وتلك الاقتصادات التي لديها نسبة كبيرة من الديون المقومة بالعملات الأجنبية (أرمينيا وتونس)، ينبغي توخي الدقة في متابعة آثار تحركات أسعار الصرف على الميزانيات العمومية.
- ومع تراجع الآفاق الاقتصادية وتآكل هوامش الربح الضعيفة أصلاً، نتيجة تبعات الجائحة وتزايد تكاليف مستلزمات الإنتاج في الآونة الأخيرة، فمن المحتمل ازدياد حالات فشل الشركات، مما يعني أن إصلاحات أطر الإعسار ستكون بالغة الأهمية في المرحلة القادمة (عدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وفي هذا السياق، مع ارتفاع أسعار الفائدة، سوف تحقق البنوك مكاسب من ارتفاع الدخل الصافي لكنها قد تعاني من الخسائر مع تراجع إنشاء القروض وارتفاع معدلات التعثر. وبناء على ذلك، حيثما كانت انكشافات البنوك كبيرة على القطاعات التي تعاني من مواطن ضعف متزايدة، سيتعين معايير سياسات السلامة الاحترازية الكلية بدقة لدعم تحقيق الاستقرار المالي.
- تشجيع تنمية القطاع الخاص عن طريق تسهيل دخول الشركات الجديدة إلى الأسواق، وإلغاء الحواجز، والحيلولة دون ازدياد آثار المتبقي منها. ولتحقيق ذلك يتعين إصلاح المؤسسات المملوكة للدولة لإرساء قواعد المنافسة العادلة (دراسة Ramirez-Rigo and others 2021)، وتحسين فرص حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الخدمات المالية (دراسة Jarvis and others 2021)، والحد من الروتين الإداري والفساد (دراسة IMF 2021)، وتخفيض تكلفة مزاولة الأعمال في المنطقة.
- تكثيف جهود التحول الرقمي لتعزيز الكفاءة والإدماج والصلابة عن طريق توسيع نطاق تغطية الرقمنة وإمكانية الربط بشبكة الإنترنت، وزيادة الاستثمارات في التكنولوجيات الجديدة.
- اتخاذ تدابير للتكيف مع تحدي تغير المناخ، وضمان تحقيق أمن الطاقة والأمن المائي، والتخطيط لسلسلة التحول إلى اقتصادات أكثر تنوعاً وأقل كثافة في انبعاثات الكربون (دراسة Duenwald and others 2022). وفي الفيزانات الأخيرة التي شهدتها باكستان تذكروا بضرورة اتخاذ خطوات حاسمة في هذا الصدد.

المضي قدماً بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية لتحقيق النمو الاحتوائي والصلب

في حين ينصب تركيز السياسات الاقتصادية الكلية على التصدي لأزمة غلاء المعيشة والمحافظة على الاستدامة المالية، فقد أصبح التعجيل بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية أكثر إلحاحاً على الإطلاق بغية التخفيف من الآثار المعاكسة المحتملة على النمو ودعم التعافي المستدام والاحتوائي. ومن بين الأولويات تنفيذ الإصلاحات التي تعالج مواطن الضعف الهيكلي وتعزز الإنتاجية مع التخفيف من التحديات الراهنة أمام بلدان المنطقة. فالإصلاحات مثلًا التي تعالج مشكلة عدم المساواة الضريبية وارتفاع مستويات اللارسمية تسهم كذلك في تحسين استدامة القدرة على تحمل الدين وتعزز تشديد موقف السياسة النقدية اللازم لاستعادة استقرار الأسعار. وتتضمن أولويات الإصلاحات ما يلي:

- إعادة تصميم النظم الضريبية لزيادة إيرادات المالية العامة وجعلها أكثر عدالة، وذلك بسبل منها توسيع القاعدة الضريبية وزيادة تصاعدية الضريبة (دراسة Verdier and others 2022).

الدعم المقدم من الصندوق

لا يزال صندوق النقد الدولي ملتزماً تماماً بدعم المنطقة من خلال التمويل وتنمية القدرات والمشورة على مستوى السياسات. ومنذ بداية الجائحة بلغ حجم التمويل المقدم من الصندوق إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ٢١,٣ مليار دولار. ومنذ اندلاع الحرب في أوكرانيا، وافق المجلس التنفيذي للصندوق على اتفاق تمويلي جديد لجورجيا وعلى زيادة الموارد المتاحة للأردن وباكستان في إطار الاتفاقين الحاليين مع البلدين. ومثلما كثفنا جهودنا أثناء الجائحة، يعكف الصندوق مرة أخرى على تطويع مجموعة أدواته لتلبية احتياجات بلدانه الأعضاء. وللمساعدة في التصدي لأزمة الغذاء الملحة التي تواجهها بلداننا الأعضاء الأكثر تعرضاً للمخاطر، نجحنا في تعزيز مجموعة تسهيلات التمويل الطارئ من خلال إنشاء نافذة جديدة لمواجهة صدمات الغذاء - وافق عليها المجلس التنفيذي للصندوق مؤخراً - لتسهيل الاستفادة من موارد

- Jarvis Christopher J., Gaelle Pierre, Benedicte Baduel, Dominique Fayad, Alexander de Keyserling, Babacar Sarr, Mariusz A. Sumlinski. 2021, "Economic Governance Reforms to Support Inclusive Growth in the Middle East, North Africa, and Central Asia," IMF Departmental Paper No. 2021/001, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Poghosyan, Tigran, Klakow Akepanidaworn, Maria Atamanchuk, Ezequiel Cabezon, and Selim Cakir. Forthcoming. "Strengthening Monetary Policy Frameworks in the CCA." IMF Departmental Paper 21/019, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Ramirez-Rigo, Ernesto, Christine J. Richmond, Oluremi Akin Olugbade, Gareth Anderson, Maria Atamanchuk, Hatim Bukhari, Iacovos Ioannou, and others. 2021. "State-Owned Enterprises in Middle East, North Africa, and Central Asia: Size, Costs, and Challenges." IMF Departmental Paper 21/019, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Verdier, Geneviève, Brett Rayner, Imen Benmohamed, Mahmoud Harb, Priscilla Muthoora, Nathalie Reyes, Ling Zhu, and others. 2022. "Revenue Mobilization for a Resilient and Inclusive Recovery in the Middle East and Central Asia." IMF Departmental Paper 22/013, International Monetary Fund, Washington, DC.

الصندوق لصالح البلدان التي تواجه موازين مدفوعاتها ضغوطا مرتبطة بالغذاء والأسمدة. وعززنا كذلك مجموعة أدواتنا القائمة عن طريق إنشاء الصندوق الاستثماري للصلاصة والاستدامة، الذي تم تشغيله مؤخرا، لدعم البلدان منخفضة الدخل والبلدان المعرضة للمخاطر من البلدان متوسطة الدخل في بناء الصلاصة لمواجهة الصدمات الخارجية والتصدي للتحديات الأطول أمدا، بما في ذلك تغير المناخ والتأهب للجوائح. ولمواجهة تحدي انعدام الأمن الغذائي، يعمل الصندوق بالتنسيق الوثيق مع البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة وغيرها من بنوك التنمية متعددة الأطراف والمنظمات الدولية لضمان القيام بتحريك دولي يتسم بالكفاءة يركز على نطاق الاختصاص الأساسي والميزة النسبية لكل منظمة دولية.

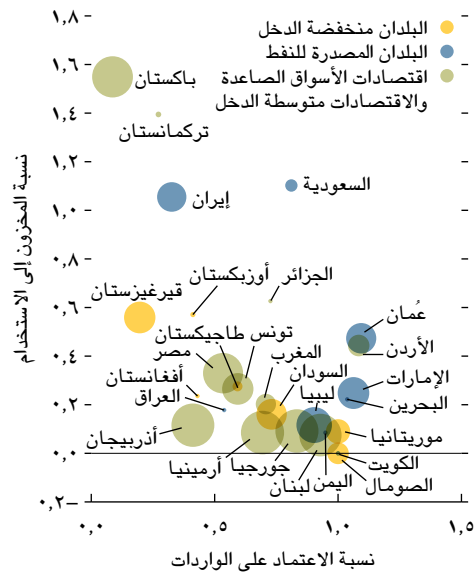
المراجع

- Cardarelli, Roberto, Mercedes Vera Martin, and Subir Lall, eds. 2022. *Promoting Inclusive Growth in the Middle East and North Africa: Challenges and Opportunities in a Post-Pandemic World*. Washington, DC: International Monetary Fund.
- De, Supriyo, Saad Quayyum, Kirsten Schuettler, and Seyed Reza Yousefi. 2019. "Oil Prices, Growth, and Remittance Outflows from the Gulf Cooperation Council." *Economic Notes* 48 (3): e12144.
- Duenwald, Christoph, Yasser Abdih, Kerstin Gerling, Vahram Stepanyan, Abdullah Al-Hassan, Gareth Anderson, Anja Baum, and others. 2022. "Feeling the Heat: Adapting to Climate Change in the Middle East and Central Asia." IMF Departmental Paper 22/008, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Gray, Simon, Philippe Karam, Vilada Meeyam, and Michel Stubbe. 2013. "Monetary Issues in the Middle East and North Africa: A Policy Implementation Handbook for Central Bankers." IMF Departmental Paper 13/010, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Gruss, Bertrand, and Suhaib Kebhaj. 2019. "Commodity Terms of Trade: A New Database." IMF Working Paper 19/021, International Monetary Fund, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2022. "Saudi Arabia: 2022 Article IV Consultation Staff Report." Washington, DC.

الإطار ١-١: الأمن الغذائي في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى

تتسبب أربعة عوامل - طفرة أسعار السلع الغذائية الأولية حول العالم خلال العامين الماضيين^١، واعتماد البلدان على واردات القمح والأسمدة من روسيا وأوكرانيا، وانخفاض حجم المخزون والاحتياطيات الاستراتيجية بوجه عام، وتزايد تكاليف الاقتراض الخارجي - في فرض ضغوط متواصلة على إمكانية توفير السلع الغذائية الأساسية بأسعار معقولة في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (الشكل البياني في الإطار ١-١-١). فقد قامت بلدان كثيرة بتنويع مصادر وارداتها بغية تأمين الإمدادات الكافية من القمح وغيره من السلع الغذائية الأساسية (مصر، والأردن، والمغرب، وتونس). غير أن هناك أدلة على نقص الغذاء في بلدان أخرى. ففي الصومال، تشير التقديرات إلى أن نسبة كبيرة من السكان تعاني من ارتفاع مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد نتيجة موجة الجفاف الشديدة المقترنة باضطرابات سلاسل إمداد الغذاء العالمية. وفي السودان، ساهم نقص الأسمدة في انعدام الأمن الغذائي، حيث انخفض إنتاج القمح بقرابة الثلث تقريبا مقارنة بعام ٢٠٢١ بنسبة ١٣٪ عن متوسطه المسجل لخمس سنوات.

الشكل البياني في الإطار ١-١-١: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: نسبة الاعتماد على واردات القمح ونسبة المخزون إلى الاستخدام، ٢٠٢٢/٢٠٢١



المصادر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لإحصاءات تجارة السلع الأساسية؛ ووزارة الزراعة الأمريكية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: نسبة الاعتماد على الواردات محسوبة بقسمة الواردات على الاستهلاك المحلي؛ ونسبة المخزون إلى الاستخدام محسوبة بقسمة المخزون في نهاية الفترة على الفرق بين الاستهلاك والإنتاج على المستوى المحلي. وسنة ٢٠٢٢/٢٠٢١ هي السنة السوقية حسب تعريف وزارة الزراعة الأمريكية؛ والمخزون في نهاية الفترة هو حجم المخزون في السنة السوقية. ويزداد حجم كل دائرة مع ازدياد حصة واردات القمح من روسيا وأوكرانيا.

وشهدت بعض البلدان، لا سيما البلدان منخفضة الدخل (موريتانيا، والصومال، والسودان، واليمن) هبوط مستوى احتياطياتها من القمح إلى ما يعادل ثلاثة أشهر من الاستهلاك أو دون ذلك. ومع ما تتعرض له هذه البلدان من ضيق فرص الحصول على التمويل وموجات الجفاف أو ضعف مواسم الحصاد المحلية (جيبوتي، والصومال، والسودان)، فإنها تعتمد على المعونة الدولية لتأمين واردات السلع الأساسية من الغذاء.

وتنتقل كذلك تداعيات ارتفاع أسعار الغذاء العالمية بالتدريج إلى تضخم أسعار الغذاء المحلية، الذي تسارعت وتيرته في الشهور الأخيرة عبر مختلف بلدان المنطقة، مما أثر على إمكانية جعل الغذاء في متناول الجميع، ولا سيما الفقراء. فقد بلغت معدلات تضخم أسعار الغذاء ١٥٪ أو أكثر في كل من الجزائر وأرمينيا وأذربيجان ومصر وجورجيا وكازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وباكستان وأوزبكستان، بينما بلغت ١٢٪ في الصومال.

ولا تزال هناك مخاطر كبيرة تهدد توافر الغذاء وإمكانية جعله في المتناول. وقد يتسبب تزايد أسعار السماد والوقود في عرقلة قدرات البلدان على زيادة إنتاجها المحلي من المنتجات الغذائية والتأثير سلباً على محاصيل الحصاد في

المواسم المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن قيود التصدير الحالية على الأغذية والأسمدة (مصر، كازاخستان، جمهورية قيرغيزستان، باكستان) قد يترتب عليها اتساع نطاق النقص في إمدادات الغذاء، بل وزيادة ارتفاع الأسعار، فتتفاقم المخاوف بشأن جعل الغذاء في المتناول، لا سيما بين البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل التي تضم أعداداً كبيرة من فئات السكان الضعيفة.

إعداد محمد بلخير.

^١ رغم تراجع أسعار الغذاء العالمية في الشهور الأخيرة فقد ظلت أعلى من مستوياتها المسجلة في ٢٠٢١. ومن شأن اتفاق شهر يوليو المبرم بين روسيا وأوكرانيا لتسهيل صادرات الحبوب الأوكرانية أن يؤدي إلى زيادة الإمدادات عالمياً وتخفيض أسعار محاصيل الحبوب أكثر.

الإطار ١-٢: تأثير الحرب الروسية في أوكرانيا على بلدان القوقاز وآسيا الوسطى

رغم الروابط القوية لمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى مع روسيا حتى الآن من خلال التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج والمعاملات المالية، فقد ظل التأثير السلبي للحرب الروسية في أوكرانيا على المنطقة أخف مما كان متوقعا مبدئيا. ويرجع ذلك، إلى حد كبير، لصلاصة النمو الاقتصادي الروسي على المدى القريب، والتحويلات المالية غير المتوقعة، والتدابير على مستوى السياسات لتجنب العقوبات الاقتصادية الثانوية. وعلاوة على ذلك، فإن الممرات التجارية لا تزال مفتوحة، والتدفقات المالية مستمرة (مما يرجع للعدد الكبير من البنوك الروسية التي لم تفرض عليها العقوبات)، كما أن الترتيبات القائمة (مثل العضوية في الاتحاد الجمركي الأوراسي وعقود توريدات الغاز طويلة الأجل) تساعد في التخفيف من حدة أثر ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة.

ورغم أن البلدان المصدرة للنفط تلقت دفعة تنشيطية من أسعار السلع الأولية المرتفعة، فإن المؤشرات عالية التواتر تشير إلى استمرار التعافي لما بعد الجائحة كذلك في البلدان المستوردة للنفط بالمنطقة. وتشير البيانات المتاحة إلى احتمال أن يكون نزوح الأعمال التجارية والأفراد من روسيا على غير المتوقع قد ساهم بدور كبير في هذا التعافي.

وشهدت الشهور الأخيرة زيادة كبيرة في تحويلات الأموال إلى عدة بلدان في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (أرمينيا، وأذربيجان، وجورجيا، وأوزبكستان) (الشكل البياني في الإطار ١-٢-١). ولا يمكن تفسير مثل هذه التحويلات بالتدفق المعتاد لتحويلات العاملين في الخارج؛ وإنما يحتمل أن تكون إشارة لتدفقات رؤوس الأموال، بما في ذلك من العمالة العائدة من الخارج. وقد ساهمت هذه التدفقات الوافدة في نمو الودائع المصرفية والعملة المحلية، فغيرت مسار الخسائر الأولية المسجلة مقابل الدولار الأمريكي في فترة ما بعد الحرب في كل من أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان.

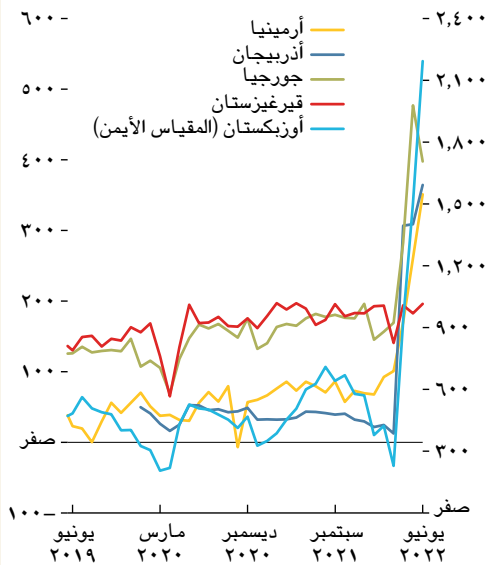
وتتضح هذه الآثار بصفة خاصة في أرمينيا، حيث ارتفعت أعداد القادمين من روسيا بدرجة كبيرة (بزيادة قدرها ٢٠٠٪ في الربع الأول من ٢٠٢٢ مقارنة بنفس الفترة في ٢٠٢١ و ٥٠٪ مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة) كما ارتفعت معدلات الإشغال الفندقية فبلغت مستويات قياسية مرتفعة. وبينما زادت الأعداد المعلنة للقادمين من روسيا إلى جورجيا مقارنة بعام ٢٠٢١ فإنها لا تزال منخفضة بالمقارنة مع ٢٠١٨-٢٠١٩. غير أن أعداد القادمين من بيلاروسيا وكازاخستان زادت كذلك بصورة ملحوظة (مسجلة زيادة بنسبة ١١٤٪ و ٣٦٪، على التوالي، في النصف الأول من ٢٠٢٢ مقارنة بنفس الفترة قبل الجائحة)، مما قد يرجع إلى حالات النزوح من روسيا في ظل عدم وجود رحلات مباشرة إلى جورجيا بصفة منتظمة.

ولم يتحدد حتى الآن إن كانت حالات النزوح هذه مؤقتة أم دائمة. وبينما تفيد الاقتصادات المضيفة من دفعة تنشيط الاستهلاك على المدى القصير، فإن التأثير على المدى المتوسط ليس مؤكدا بنفس القدر. فليس من الواضح حتى الآن إذا كانت حالات النزوح هذه ستكون دافعا لزيادة كبيرة في مشروعات الأعمال الجديدة.

وسوف تظل الحرب في أوكرانيا بمثابة مخاطرة متعددة الأبعاد تكتنفها أجواء كثيفة من عدم اليقين وسوف تتطلب تحركات استباقية ومرنة على صعيد السياسات. وأصبحت مخاطر انتقال الدعايات المتعلقة بالتضخم والأمن الغذائي والتمويل الخارجي أكثر أهمية وإثارة للقلق. وقد زادت التوترات الاجتماعية-السياسية في بعض البلدان وقد تتفاقم من جراء ضغوط الأسعار المحلية وتحديات الفقر أو عدم المساواة (الفصل الثالث). وإذا طال أمد الحرب، وما يترتب على ذلك من اتساع نطاق العقوبات الاقتصادية أو تحول التحالفات الجغرافية-السياسية، فإن الروابط الاقتصادية بين منطقة القوقاز وآسيا الوسطى من جهة وروسيا من جهة أخرى قد تتعرض للضغط، مع احتمالات أن ينعكس ذلك سلبا على اقتصادات القوقاز وآسيا الوسطى.

إعداد روبرت تشايدزه.

الشكل البياني في الإطار ١-٢-١: تحويلات الأموال: صافي التدفقات الوافدة (بملايين الدولارات الأمريكية)



المصادر: مؤسسة Haver Analytics، والسلطات الوطنية.

٢- هل يتكرر الماضي؟ انعكاسات الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية على المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

١-٢ دورات السلع الأولية: واقع عالمي متكرر

الأسعار الدولية للسلع الأولية تسجل ارتفاعات مقارنة إلى حد كبير لسابقتها ...

سجلت أسعار السلع الأولية ارتفاعا حادا منذ منتصف عام ٢٠٢٠ نتيجة زيادة الطلب فيما بعد الجائحة والقيود المفروضة على جانب العرض (الشكل البياني ١-٢). وأدت الحرب في أوكرانيا إلى تفاقم الضغوط السعرية في الأسواق الدولية. ويعد الارتفاع الحالي في أسعار السلع الأولية مماثلا إلى حد كبير لما شهدناه خلال عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١ من حيث حجمه وتأثيره على الطاقة والغذاء والمدخلات الزراعية، وإن كانت أسعار الغذاء قد وصلت إلى مستويات قياسية في النوبة الحالية. وبينما يُتوقع تراجع أسعار الطاقة والغذاء على مدار العامين التاليين، تخضع هذه التنبؤات لدرجة كبيرة من عدم اليقين، وبالتالي فقد تطول النوبة الحالية عن النوبات السابقة.

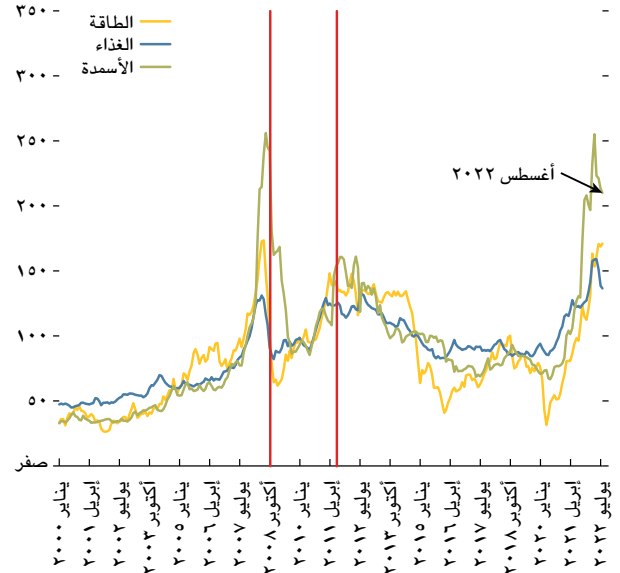
... ولكن في ظل أوضاع عالمية ودورية مغايرة تماما

تأتي صدمة أسعار السلع الأولية الحالية في ظل ظروف عالمية وإقليمية مختلفة مقارنة بالنوبات السابقة (الشكل البياني ٢-٢). فالأوضاع المالية العالمية التي تشهدها الأسواق الصاعدة أكثر تشددا عما كانت عليه خلال النوبات السابقة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة العالمية والمحلية وزيادة علاوات المخاطر الناتجة عن ارتفاع مستويات الدين أو الروابط مع روسيا وأوكرانيا (الفصل ١). كذلك ارتفعت مستويات الدين بمقدار ٢٥-٤٠ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي مقارنة بالنوبات السابقة (الشكل البياني ٢-٢)، مما ساهم في تفاقم الضغوط على المالية العامة في جميع الأسواق الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويتزامن تقلص الحيز المالي مع مستويات نمو أقل كثيرا عما كانت عليه قبل نوبة ارتفاع أسعار السلع الأولية التي شهدناها عام ٢٠٠٨، كما هو الحال في عدد من بلدان المنطقة (مصر والأردن وتونس)، وإن كانت مقارنة عموما لما قبل نوبة ٢٠١١ (الشكل البياني ٢-٢).

تنشأ عن ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والوقود ضغوط متزايدة على المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الوقت الذي تعاني فيه بلدان المنطقة من تشديد الأوضاع المالية العالمية وحالة عدم اليقين غير المسبوق، بينما تراجع الحيز المالي المتاح من خلال السياسات بسبب الجائحة. وفي الماضي، استجاب صناع السياسات سريعا لنوبات ارتفاع أسعار السلع الأولية للتخفيف من تداعياتها. غير أن استجاباتهم لم تقتزن في الغالب بأليات استهداف واضحة أو خطط مسبقة، مما أدى إلى تداعيات سلبية على المالية العامة وتوزيع الدخل، بما في ذلك (١) التراخي الشديد والمستمر في تطبيق سياسة المالية العامة، و(٢) زيادة جمود الميزانية و(٣) الانخفاض من عدالتها، فضلا عن (٤) غياب تدابير الضبط المالي اللازمة لموازنة هذه التداعيات. ونتيجة لهذه الاستجابات، تفاقم المخاطر التي تهدد استدامة القدرة على تحمل الدين في البلدان المستوردة للنفط، وطبقت البلدان المصدرة للنفط سياسات مالية مسيرة للاتجاهات الدورية أعقبتها تصحيح مالي حاد بسبب هبوط أسعار النفط. واستجاب معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مجددا من خلال تطبيق سياسات مماثلة لما شهدناه في السابق، ولا سيما الدعم المعمم للأسعار، ولكن على نطاق أضيق بسبب استمرار تقلص الحيز المالي وما تم إحرازه من تقدم - منقوص - نحو إصلاح نظام الدعم. وبينما تتوقع البلدان توسع مالياتها العامة إلى حد ما في عام ٢٠٢٢ مقارنة بتنبؤات ما قبل الحرب، من المنتظر أن تواصل مسارها التصحيحي مستقبلا. وبينما لا تزال الآفاق العالمية محفوفة بالتحديات في ظل مخاطر معاكسة غير مسبوق، ينبغي لصناع السياسات على مستوى المنطقة النظر في (١) اتخاذ تدابير فعالة من حيث تكلفتها لمواجهة الضغوط الناجمة عن تزايد أسعار الغذاء والوقود، و(٢) تنفيذ إصلاحات لدعم صلابة المالية العامة، بما في ذلك الحد من الاعتماد على الوقود، قبل بداية دورة السلع الأولية التالية.

أعد هذا الفصل فيليبو غوري وجيتا مينكولاسي (رئيس الفريق) وإيسوف ساماكي ولينغ زو، وقدم كل من آزين عبد الكريم وروي راندين مساعدة بحثية ممتازة.

الشكل البياني ٢-١: الأسعار العالمية للسلع الأولية (المؤشر، ٢٠١٠ = ١٠٠)

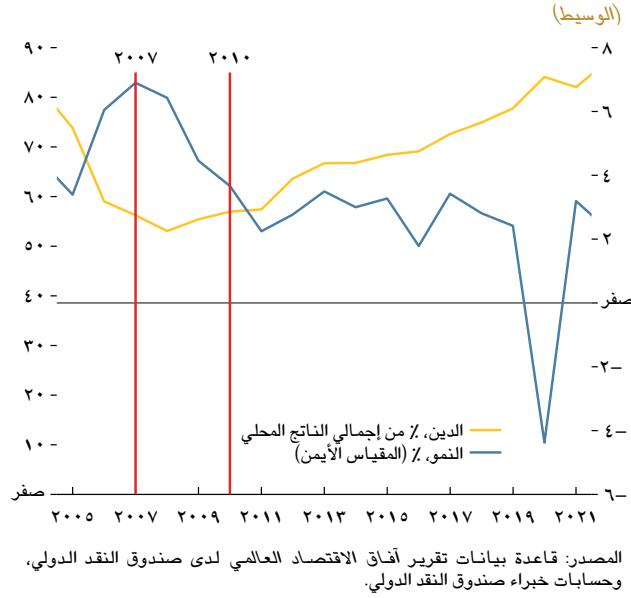


وتحيط بالآفاق مخاطر متنامية قد تؤدي حال تحققها إلى مزيد من التراجع في مستويات النمو العالمي واستمرار ارتفاع التضخم لفترة أطول.

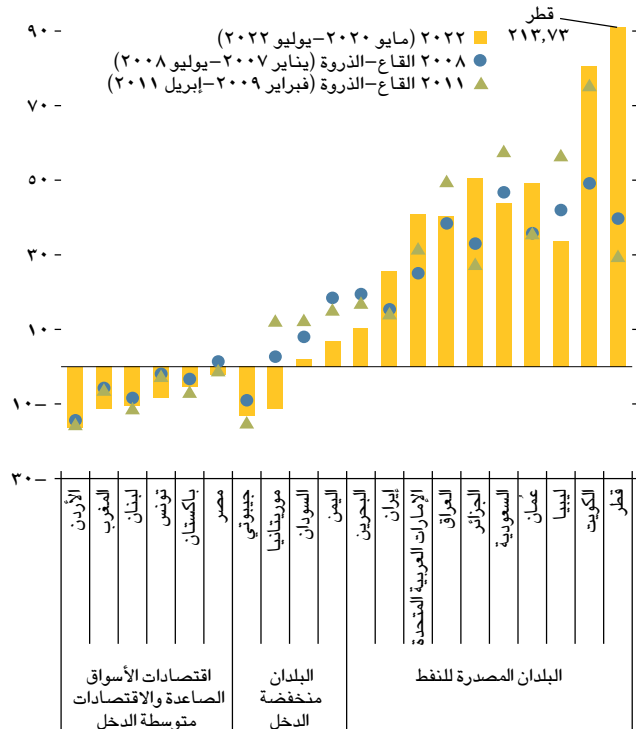
صدّات عكسية في معدلات التبادل التجاري في البلدان المصدرة والمستوردة للسلع الأولية ...

كما كان الحال في الماضي، يؤدي تباين الهياكل التجارية لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى تحركات عكسية في معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية عبر المنطقة (الشكل البياني ٢-٣). فبينما سجلت البلدان المصدرة للنفط تحسناً ملحوظاً، تراجعت معدلات التبادل التجاري إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق منذ مايو/أيار ٢٠٢٠ في الأسواق الصاعدة المستوردة للنفط بالمنطقة – لا سيما الأردن ولبنان والمغرب وتونس. وفي البلدان منخفضة الدخل، تحسنت معدلات التبادل التجاري في السودان واليمن بفضل تصدير السلع الأولية مثل الذهب (السودان) والنفط الخام (اليمن)، مع تدهورها في جيبوتي وموريتانيا. علاوة على ذلك، يقترب الارتفاع الحالي في أسعار السلع الأولية بتحركات أكبر في معدلات التبادل التجاري مقارنة بالنوبات السابقة.

الشكل البياني ٢-٢: إجمالي الدين العام والنمو في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا + باكستان (الوسط)

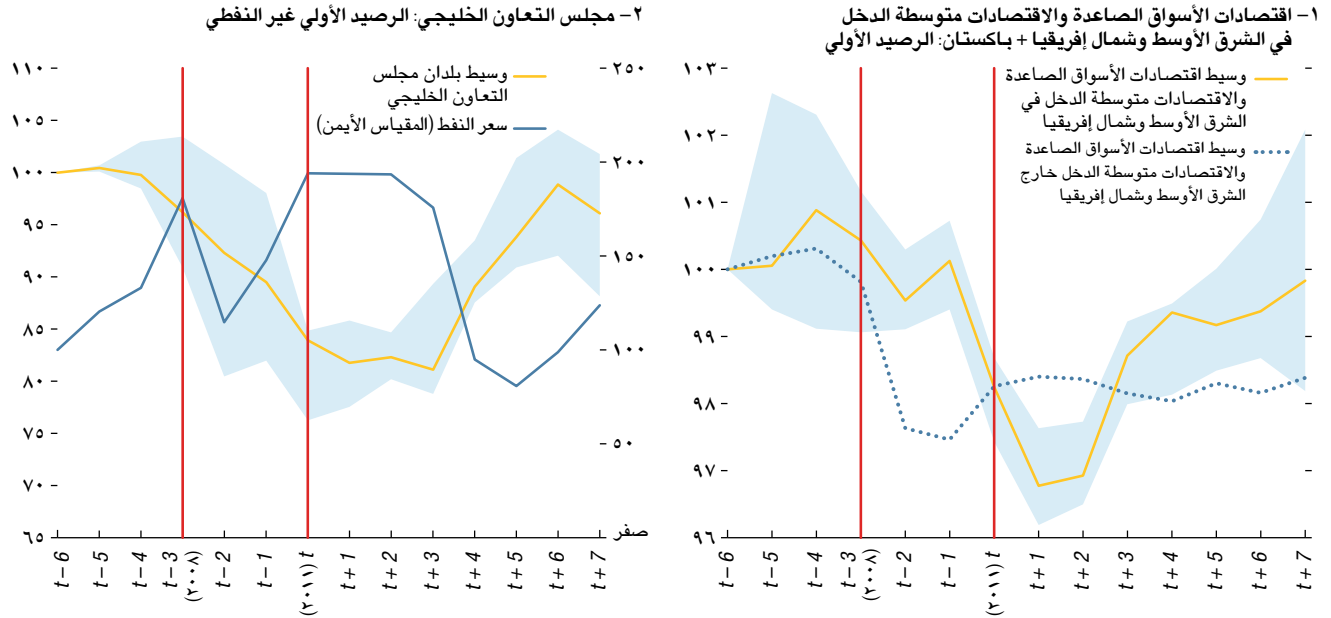


الشكل البياني ٢-٣: معدلات التبادل التجاري في السلع الأولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان (النسبة المئوية)



الشكل البياني ٢-٥: الأرصدة الأولية

(٪ من إجمالي الناتج المحلي: إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط: المؤشر، ٢٠٠٥ = ١٠٠)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: الفترة الزمنية $t-3$ = ٢٠٠٨ والفترة الزمنية t = ٢٠١١. وتعتبر المنطقة المظللة عن الفرق بين الربع الأول والربع الثالث لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل وباكستان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولأغراض هذا الرسم البياني، تحسب قيم المؤشر بحيث تفسر التغيرات في مجملات المالية العامة كنقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي. مثال: يشير التغير في قيمة أحد مجملات المالية العامة من ١٠٠ إلى ١٠٢ إلى زيادة هذا المجلع بنقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي.

وكذلك إلى تراجع الإيرادات غير النفطية، ولكن بدرجة أقل.^٢
وبخلاف بلدان مجلس التعاون الخليجي، طبقت الجزائر أيضا سياسات مساهمة للاتجاهات الدورية.

ولم يكن من السهل التراجع عن زيادة الإنفاق الجاري، مما أدى إلى زيادة جمود الميزانية

عادة ما تتماشى مستويات الدعم والتحويلات مع تحركات أسعار السلع الأولية. ففي الأسواق الصاعدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بلغت مستويات الدعم والتحويلات ذروتها في المتوسط عام ٢٠١٢ - مرتفعة بمقدار ٣ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي منذ عام ٢٠٠٧ - لتتراجع لاحقا نتيجة انخفاض أسعار السلع الأولية وإصلاحات الدعم (مصر والأردن والمغرب وتونس).^٣ غير أن الدعم ظل مرتفعا

^٢ في بلدان مجلس التعاون الخليجي، استجابت قطاعات أخرى بخلاف الحكومة العامة من خلال سياسات مساهمة للاتجاهات الدورية تجلت في صورة زيادة هائلة في القروض المصرفية المحلية الممنوحة للمؤسسات المملوكة للدولة في أعقاب طفرة أسعار النفط منذ عام ٢٠٠٨.

^٣ نظرا لضعف شبكات الأمان الاجتماعي على مستوى المنطقة عموما، يُفترض أن الدعم المعمم على الأسعار يشكل المكون الأساسي في "الدعم والتحويلات".

أساس تراكمي بلغ حوالي ٥ إلى ٦ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي. وأدى مزيج ارتفاع أسعار السلع الأولية والانخفاضات العربية إلى استمرار الأسواق الصاعدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في سياساتها المالية التوسعية التي لم يمكنها التراجع عنها إلا بعد عدة سنوات. وشهدت الأرصدة الأولية تحسنا، وإن ظلت دون مستويات ما قبل نوبة ارتفاع أسعار النفط طوال ستة أعوام في المتوسط عقب صدمة عام ٢٠١١. وفي المقابل، كانت استجابة المالية العامة محدودة في بلدان المنطقة منخفضة الدخل بسبب القيود التمويلية. ومقارنة بالأسواق الصاعدة الأخرى، شهدت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تراجعا أكبر في أرصدها الأولية بسبب أزمة عام ٢٠١١، ولكن لفترة أقصر.

كذلك تبنت بلدان المنطقة المصدرة للنفط موقفا ماليا توسعيا عقب ارتفاع أسعار النفط الدولية في عام ٢٠٠٨، وهو ما يعكس تطبيق سياسات مساهمة للاتجاهات الدورية في ظل طفرة أسعار النفط (الشكل البياني ٢-٥، اللوحة ٢). وبلغ التوسع المالي ذروته في بلدان مجلس التعاون الخليجي، حيث سجلت الكويت وعمان والإمارات العربية المتحدة الانخفاض الأكبر على الإطلاق في الأرصدة الأولية غير النفطية - وهو ما يرجع إلى الارتفاع الحاد في الإنفاق الجاري والرأسمالي،

٢- هل يتكرر الماضي؟ انعكاسات الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية على المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الشكل البياني ٢-٦: الاستجابة التاريخية للمالية العامة تجاه طفرة أسعار السلع الأولية في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١١

(% من إجمالي الناتج المحلي: إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط؛ المؤشر، ٢٠٠٥ = ١٠٠)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: الفترة الزمنية ٢٠٠٨ = ٣ و ٢٠١١ = ٤. وتعتبر المنطقة المظللة عن الفرق بين الربع الأول والربع الثالث لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل وباكستان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولأغراض هذا الرسم البياني، تحسب قيم المؤشر بحيث تفسر التغيرات في مجملات المالية العامة كنقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي. مثال: يشير التغير في قيمة أحد مجملات المالية العامة من ١٠٠ إلى ١٠٢ إلى زيادة هذا المجلع بنقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي.

واستجابات المالية العامة من خلال تدابير أخرى - زيادة الأجور والإعفاءات الضريبية - استمرت لفترة أطول أيضاً، مما أدى إلى تفاقم جمود الميزانية (الشكل البياني ٢-٦، اللوحتان ٢ و ٥). فقد سجلت مستويات الأجور والرواتب زيادة ملحوظة عبر الأسواق الصاعدة بالمنطقة بالتزامن تقريباً مع نوبة ارتفاع أسعار السلع الأولية عام ٢٠١١،

لفترة أطول في بعض البلدان (مصر وتونس)، ولم يتراجع سوى تدريجياً أو جزئياً. واستمر الدعم طويلاً في البلدان المصدرة للنفط مقارنة بغيرها، حيث بلغ ذروته عام ٢٠١٤ مسجلاً ارتفاعاً بمقدار ٦ نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي (الشكل البياني ٢-٦، اللوحتان ٣ و ٨). وفي هاتين المجموعتين من البلدان، لم يشكل دعم الغذاء سوى نسبة محدودة من التكلفة المالية الكلية.^٤

^٥ ارتفاع فاتورة الأجور في المنطقة، بسبب زيادة مستويات التوظيف أو الأجور بالقطاع العام، غالباً ما يُنظر إليه باعتباره إحدى آليات الحماية الاجتماعية، وإن كانت هذه الآلية تفتقر إلى الدقة في استهداف الفئات المستحقة وتساهم في تفاقم جمود الميزانية (راجع IMF 2020).

^٤ في عام ٢٠١٠، بلغ دعم الأسعار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان ٧,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، غير أن تكلفة دعم الغذاء لم تتجاوز ١,٥٪ من هذه القيمة (١,٢٪ من إجمالي الناتج المحلي، عدد إبريل/نيسان ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

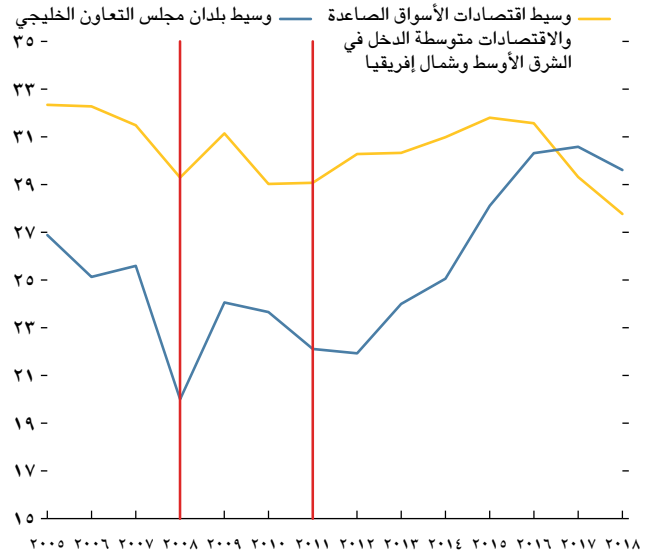
وكان الدعم المعمم والإعفاءات الضريبية أقل فعالية في حماية الفئات الضعيفة

كانت تدابير الدعم المعمم للأسعار والإعفاءات الضريبية أقل فعالية في استهداف الشرائح السكانية الضعيفة، وهي إحدى أدوات الحماية الاجتماعية المكلفة. وخلصت دراسات سابقة إلى أن شريحة الأربعين في المائة الأدنى دخلا من السكان في مصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب واليمن لم تحصل سوى على ٥٪ إلى ٢٠٪ من مجموع تحويلات المالية العامة الموجهة لدعم الديزل والبنزين (دراسة Sdravovich and others 2014). ونجد أن الطبيعة التنافسية لدعم الطاقة أكثر حدة في أفقر بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث يزداد تركيز الاستهلاك ومعدلات تملك السيارات والربط بشبكة الكهرباء الوطنية في الشرائح السكانية الأعلى دخلا. وكان دعم الغذاء أكثر دقة إلى حد ما في استهداف الفئات المستحقة، حيث حصلت شريحة الأربعين في المائة الأدنى دخلا على ٣٠٪ إلى ٦٠٪ من دعم القمح، مما يعكس عموما استخدام آليات الاستهداف الذاتي^٧. واستهدفت إعفاءات ضريبة القيمة المضافة تخفيض الأسعار النهائية للسلع والخدمات التي تستهلكها الأسر الضعيفة، غير أن هذه الإجراءات لم توجه إلى مستحقيها بدقة في الغالب (دراسة Jewell and others 2015).

وتشير التقديرات التجريبية للاستجابة الديناميكية لدعم الأسعار والتحويلات في أعقاب نوبات ارتفاع أسعار السلع الأولية إلى أن الحكومات تظل حبيسة حلقة مفرغة من الاعتماد المتزايد على التدخلات المالية المكلفة ما دامت شبكات الأمان الاجتماعي تنقصها الكفاءة. كذلك تشير التجارب التي يستند إليها هذا الفصل إلى أن الإحصاءات تعكس ارتفاعا أكثر حدة في مستويات الدعم عقب تعرض أسعار النفط لصدمات موجبة كبيرة في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا حيث تفتقر برامج الحماية الاجتماعية إلى دقة التوجيه (الشكل البياني ٢-٨، اللوحة ١). وهناك شواهد مماثلة في البلدان حيث تتجاوز مستويات عدم المساواة المتوسط الإقليمي (الشكل البياني ٢-٨، اللوحة ٢؛ راجع المرفق على شبكة الإنترنت).

^٧ تتضمن آليات الاستهداف الذاتي التمييز على أساس الجودة (على سبيل المثال، دعم البنود أو السلع الأقل جودة التي يرجح أن يستهلكها الفقراء) وبرامج توزيع السلع الغذائية التموينية.

الشكل البياني ٢-٧: الأجور والرواتب (٪ من مجموع الإنفاق الحكومي)



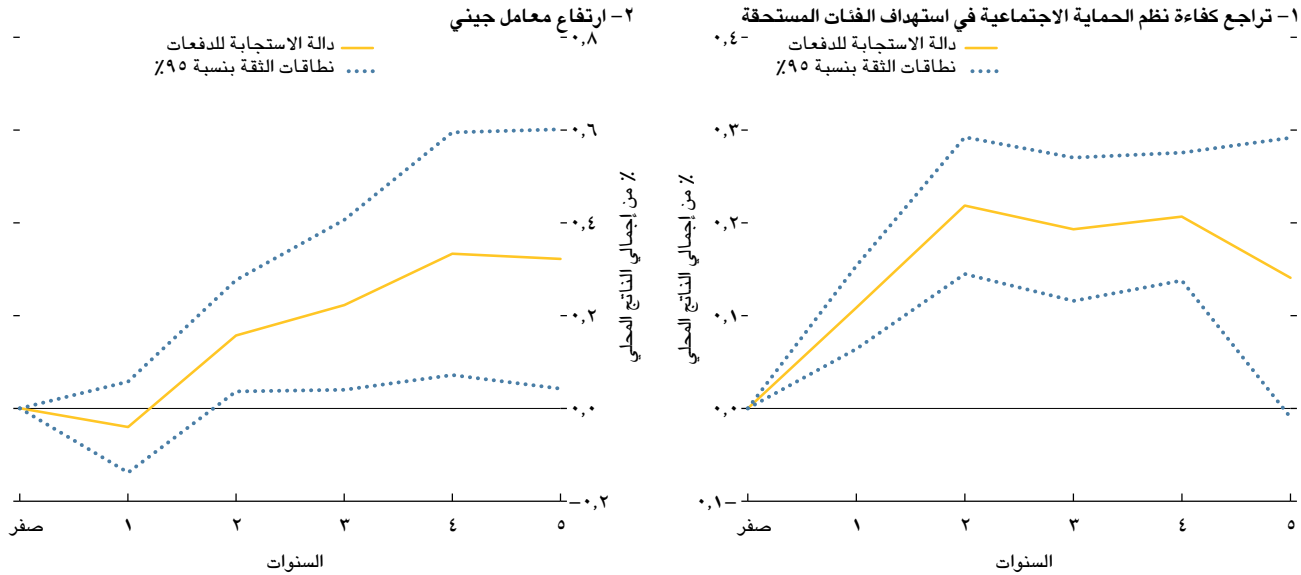
المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

وظلت مرتفعة طوال الأعوام الخمسة التالية رغم اتخاذ بعض الإجراءات التصحيحية. وفي المتوسط، ارتفعت فاتورة الأجور بمقدار نقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي في ذروتها، وبلغ الارتفاع ٤ نقاط مئوية في تونس عام ٢٠١٧ مقارنة بمستويات عام ٢٠١٠. وبالمثل، شهدت الإيرادات الضريبية ترجعا هائلا منذ عام ٢٠١٠، وهو ما لا يعكس حالة الهبوط الدوري فحسب، وإنما يرجع أيضا إلى التخفيضات الضريبية التي جاءت في معظمها استجابة لتزايد أسعار الغذاء والطاقة في مصر والأردن ولبنان (عدد أكتوبر ٢٠١١ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى). وفي البلدان المصدرة للنفط، استمر ارتفاع فاتورة الأجور الذي بدأ عام ٢٠١٠ لأكثر من خمسة أعوام، حيث وصل إلى ١٥,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي في المتوسط في بلدان مجلس التعاون الخليجي والجزائر، و٣٣٪ في الكويت. وتؤكد الزيادة المستمرة في مستوى الأجور والرواتب كنسبة من مجموع الإنفاق منذ عام ٢٠١١ على دور ارتفاع الأجور ومستويات التوظيف بالقطاع العام في تفاقم حالة الجمود المزمنة في ميزانيات المجموعتين (الشكل البياني ٢-٧).

^٦ يعد التأثير على متغيرات المالية العامة استرشاديا فقط نظرا لعدم توافر البيانات عالية التواتر اللازمة لإجراء التحليلات التجريبية. ولا يراعي تطورات الأسعار الأخرى بخلاف أسعار السلع الأولية التي ربما كان لها تأثير أيضا على نتائج المالية العامة.

٢- هل يتكرر الماضي؟ انعكاسات الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية على المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الشكل البياني ٢-٨: تأثير متغيرات اجتماعية مختارة على استجابة الدعم والتحويلات تجاه ارتفاع أسعار النفط (%)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: يعرض الشكل البياني دوال الاستجابة التراكمية للدفعات التي توضح حدود التفاعل بين صدمة موجبة (أعلى من الوسيط) في أسعار النفط و(١) اللوحة ١: متغير صوري يعبر عن تدني كفاءة شبكات الأمان الاجتماعي المحلية في استهداف الفئات المستحقة (دون وسيط الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لحجم المستفيدين في الربع الأول) و(٢) اللوحة ٢: ارتفاع معامل جيني (عن وسيط الشرق الأوسط وشمال إفريقيا). المتغير التابع = الدعم والتحويلات، % من إجمالي الناتج المحلي.

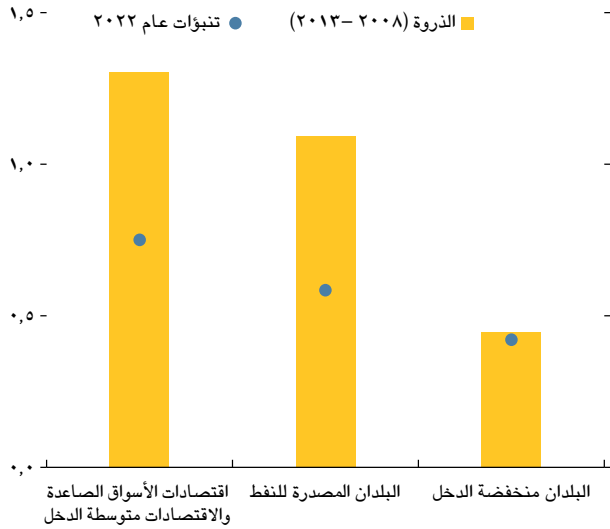
تقلص الحيز المالي المتاح للنفقات ذات الأولوية بسبب عدم كفاءة التصحيحات المالية اللاحقة وتدني جودتها بوجه عام

وأدى انهيار أسعار النفط في منتصف عام ٢٠١٤ إلى إعادة معايرة سياسات المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، واتخاذ تدابير مشددة لضبط أوضاع المالية العامة من خلال إجراء تخفيضات هائلة في الإنفاق الرأسمالي وإصلاح نظام دعم الطاقة عبر جميع بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومنذ عام ٢٠١٨، طبق عدد من بلدان مجلس التعاون الخليجي ضرائب انتقائية (قطر) وضريبة القيمة المضافة (البحرين وعمان والسعودية والإمارات العربية المتحدة). غير أن هذه الجهود لم تفلح في عكس المسار التوسعي السابق، مما ساهم في زيادة صافي الدين العام بحوالي ٣٠ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٨.

كذلك أدت الإعفاءات الضريبية المكلفة وغير الفعالة، وتعميم زيادات الأجور والدعم، وما نشأ عن ذلك من تراجع في الإنفاق على البنية التحتية، إلى تقلص الحيز المالي وتراجع قدرة الحكومات على تقديم خدمات عامة كافية. ومقارنة بالمجموعات النظيرة الأخرى، يتراجع الإنفاق الاجتماعي، بما في ذلك على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، من حيث مستواه وآثاره الاجتماعية-الاقتصادية (راجع IMF 2020).

لم يتسن الحد من توسع الإنفاق الجاري إلا تدريجياً (الشكل البياني ٢-٦، اللوحة ١) نتيجة تراجع أسعار النفط وإصلاحات دعم الطاقة في بعض البلدان - واستغرق تعافي الإيرادات وقتاً أطول - لذلك اعتمد التصحيح المالي اللاحق في البلدان المستوردة للنفط اعتماداً كبيراً على تخفيض النفقات الرأسمالية (الشكل البياني ٢-٦، اللوحة ٤). غير أن هذه التخفيضات لم تكن كافية لموازنة التكلفة الكلية للتوسع المالي السابق. ونتيجة لذلك، سجلت مستويات الدين العام ارتفاعاً ملحوظاً بلغ ١٨ نقطة مئوية في المتوسط من إجمالي الناتج المحلي في الأسواق الصاعدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٥. كذلك أدى تراجع الاستثمارات العامة إلى تداعيات سلبية على النمو الاقتصادي نتيجة اتساع فجوات البنية التحتية، ولا سيما في البلدان المستوردة للنفط (راجع عدد أكتوبر ٢٠١٤ من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى).

الشكل البياني ٢-١٠: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - الدعم والتحويلات (% من إجمالي الناتج المحلي لكل ١٠ دولارات أمريكية من السعر الدولي للنفط)



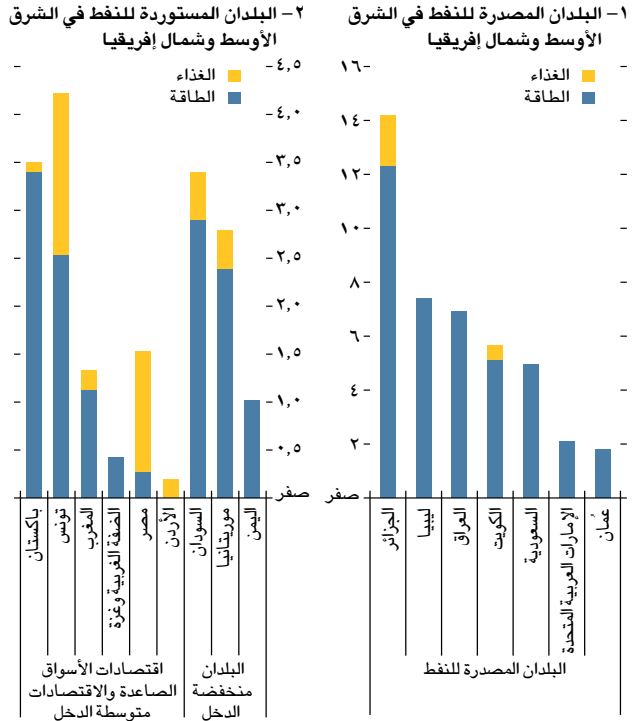
المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

عن الزيادة التلقائية في الدعم الحالي على الطاقة والغذاء - وتوفير إعانات دعم جديدة - قدرها ٠,٨ و ٠,٣ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط على الترتيب. وحسب التوقعات، تتراوح التكلفة المالية الإضافية لدعم الطاقة بين ١,٧٪ و ٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في بعض البلدان (العراق وموريتانيا وتونس)، بينما تبلغ التكلفة الإضافية لدعم الغذاء ١٪ تقريباً من إجمالي الناتج المحلي في العراق وتونس.

غير أنه يُتوقع أن يشهد عام ٢٠٢٢ زيادة أقل في مستويات الدعم مقارنة بالنوات السابقة -٥٠٪ تقريباً من مستويات الذروة المسجلة ما بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٣ في البلدان المصدرة للنفط والأسواق الصاعدة بالمنطقة (الشكل البياني ٢-١٠) - وهو ما يعكس إصلاحات الدعم السابقة والحيز المالي المحدود في بلدان المنطقة في المرحلة الحالية. وسمح عدد من البلدان بالفعل بزيادة أسعار البنزين المحلية (الأردن وموريتانيا والمغرب وباكستان والسعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة) (الشكل البياني ٢-٤). وركزت التخفيضات الضريبية على ضرائب الاستهلاك المرتبطة بالغذاء، مثل ضريبة القيمة المضافة (عمان والصفة الغربية وغزة)، والضرائب الانتقائية على الوقود (باكستان)، والرسوم الجمركية (العراق والمغرب والسعودية والصفة الغربية وغزة).

كذلك طبقت بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عدداً من التدابير الموجهة للتخفيف من تداعيات ارتفاع أسعار

الشكل البياني ٢-٩: الشرق الأوسط وشمال إفريقيا + باكستان: الدعم الحالي على الغذاء والطاقة (% من إجمالي الناتج المحلي، ٢٠٢١)



المصدر: مسح مكتبي من إعداد صندوق النقد الدولي. ملحوظة: في البلدان المصدرة للنفط، يتضمن دعم الغذاء والطاقة العمليات داخل الميزانية وخارجها.

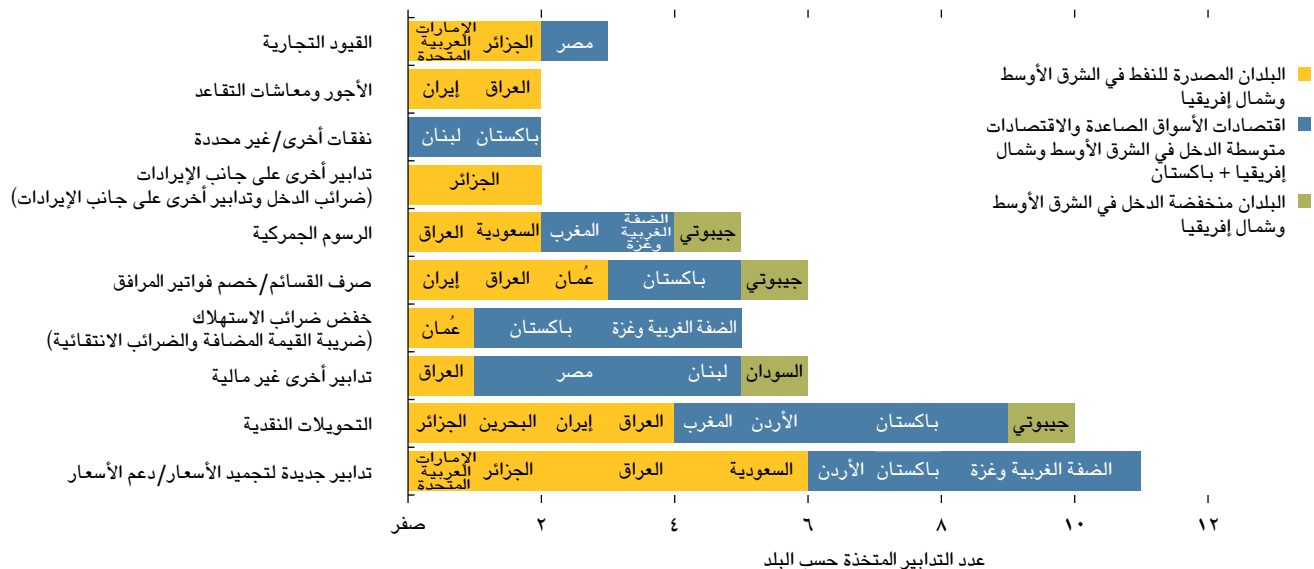
٣-٢: الارتفاع الحالي في أسعار السلع الأولية: الانعكاسات على المالية العامة

٣-١: استجابة السياسات في أعقاب الحرب في أوكرانيا

على غرار النوبات السابقة، تمكنت بلدان المنطقة من الحد من انتقال تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية إلى أسعار التجزئة المحلية من خلال الدعم المعمم للأسعار، الذي اقترن بتخفيض الضرائب في بعض البلدان. وكان خط الدفاع الأول في معظم البلدان هو اللجوء تلقائياً إلى زيادة الدعم الحالي. ففي عام ٢٠٢١، بلغ دعم الطاقة ١,٥٪ و ٥,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط عبر البلدان المستوردة والمصدرة للنفط على الترتيب (الشكل البياني ٢-٩). وكان دعم الغذاء أقل تكلفة، وسجل أعلى مستوياته في الجزائر ومصر وتونس حيث تراوح من ١,٥٪ إلى ٢٪ من إجمالي الناتج المحلي. وفي عام ٢٠٢٢، يُتوقع أن تنشأ تكلفة إضافية

٢- هل يتكرر الماضي؟ انعكاسات الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية على المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الشكل البياني ٢-١١: اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا + باكستان: التدابير المعلنة مؤخرا في مواجهة ارتفاع أسعار الطاقة والغذاء



المصدر: السلطات الوطنية، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تتضمن النفقات الأخرى غير المحددة دعم القمح بسعر الصرف الرسمي (لبنان) وتخفيض أسعار الكهرباء على جميع شرائح الاستخدام السكني والتجاري (دعم شامل لأسعار الكهرباء في باكستان). وتشمل التدابير الأخرى غير المالية جميع التدابير الجديدة ذات الصلة التي قد تؤثر على الأسعار أو الصناعات أو الحكومات أو الأسعار والامدادات، بما في ذلك إعادة توزيع الواردات والصادرات، والتدابير التنظيمية، وغيرها. وتشمل أيضا الحالات التي تعلن فيها الحكومة عن تطبيق ضوابط سعرية على منتجات الطاقة أو الغذاء دون أن تمول هذه الضوابط من خلال تدابير مالية، ولكن من خلال تخفيض هامش شركات الطاقة أو الغذاء أو أرباحها.

الحكومة العامة في البلدان المستوردة للنفط مسؤولية اتخاذ هذه التدابير، فإنها عادة ما تتخذ خارج إطار الميزانية في معظم البلدان المصدرة للنفط، مما يثير مخاوف بشأن الشفافية.

٢-٣-٢: مخاطر هائلة تحيط بآفاق المالية العامة

الأرصدة الأولية تتراجع عموما في عام ٢٠٢٢ مقارنة بتوقعات ما قبل الحرب ...

يُتوقع أن تؤدي الحرب في أوكرانيا وسياسات الاستجابة اللازمة للتخفيف من تداعياتها إلى تدهور الأرصدة الأولية في عام ٢٠٢٢ في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وباكستان مقارنة بتوقعات ما قبل الحرب (الشكل البياني ٢-١٢). وحسب التوقعات، فسوف تتراجع الأرصدة الأولية في الأسواق الصاعدة بالمنطقة وباكستان مقارنة بتوقعات ما قبل الحرب، بينما تظل مساوية لمستواها في عام ٢٠٢١ في المتوسط. ويعكس التدهور ارتفاع الإنفاق الجاري الأولي في باكستان وتونس خصوصا - بسبب زيادة الدعم والتدابير الأخرى - الذي وازنه

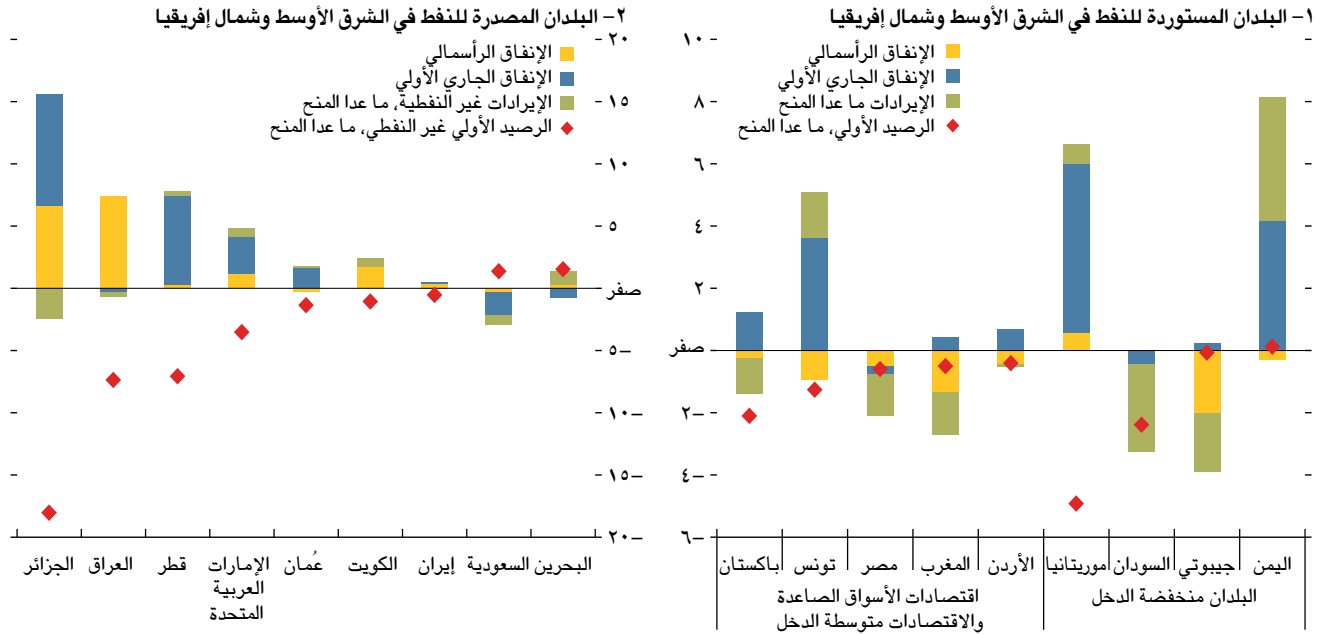
الغذاء والطاقة على الفئات الضعيفة. وتضمنت التدابير الهادفة إلى حماية الأسر منخفضة الدخل تحويلات نقدية مؤقتة إلى الشرائح السكانية الضعيفة، كالعاطلين عن العمل والطلاب والأرامل والأيتام (البحرين وجيبوتي وإيران والعراق والأردن والمغرب)، وقسائم أو تخفيضات على فواتير المرافق (جيبوتي وإيران وعُمان وباكستان) (الشكل البياني ٢-١١).

وأدت المخاوف إزاء أسعار الغذاء المحلية المتزايدة إلى اتخاذ تدابير إضافية. ففي عدد من بلدان المنطقة، تم صرف إعانات جديدة لدعم القمح المنتج محليا (مصر) أو زيادة الدعم الحالي (تونس) وتسهيل توزيع الأسمدة وعلف الماشية (موريتانيا وباكستان). ولجأ بعض البلدان إلى فرض قيود تجارية مؤقتة، بما في ذلك حظر تصدير بعض المنتجات الغذائية (الجزائر ومصر والإمارات العربية المتحدة). كذلك تم رفع الحد الأدنى للأجور في إيران.

وهناك تفاوت كبير في التكلفة المالية الكلية لسياسات الاستجابة عبر البلدان. فحسب التقديرات، يتراوح متوسط التكلفة، بما في ذلك زيادة الدعم (الحالي والجديد) وغيرها من التدابير الجديدة، بين ٠,٨٪ و ١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي. ومعظم هذه التدابير المعلنة مؤقتة. وبينما تتولى

الشكل البياني ٢-١٢: التغير في الأرصدة الأولية لعام ٢٠٢٢

(٪ من إجمالي الناتج المحلي: إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط؛ الفرق بين توقعات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي في العدد الحالي وعدد أكتوبر ٢٠٢١)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي.

... مما يؤدي إلى تأخر وتيرة التصحيح المالي إلى حد ما على المدى المتوسط ...

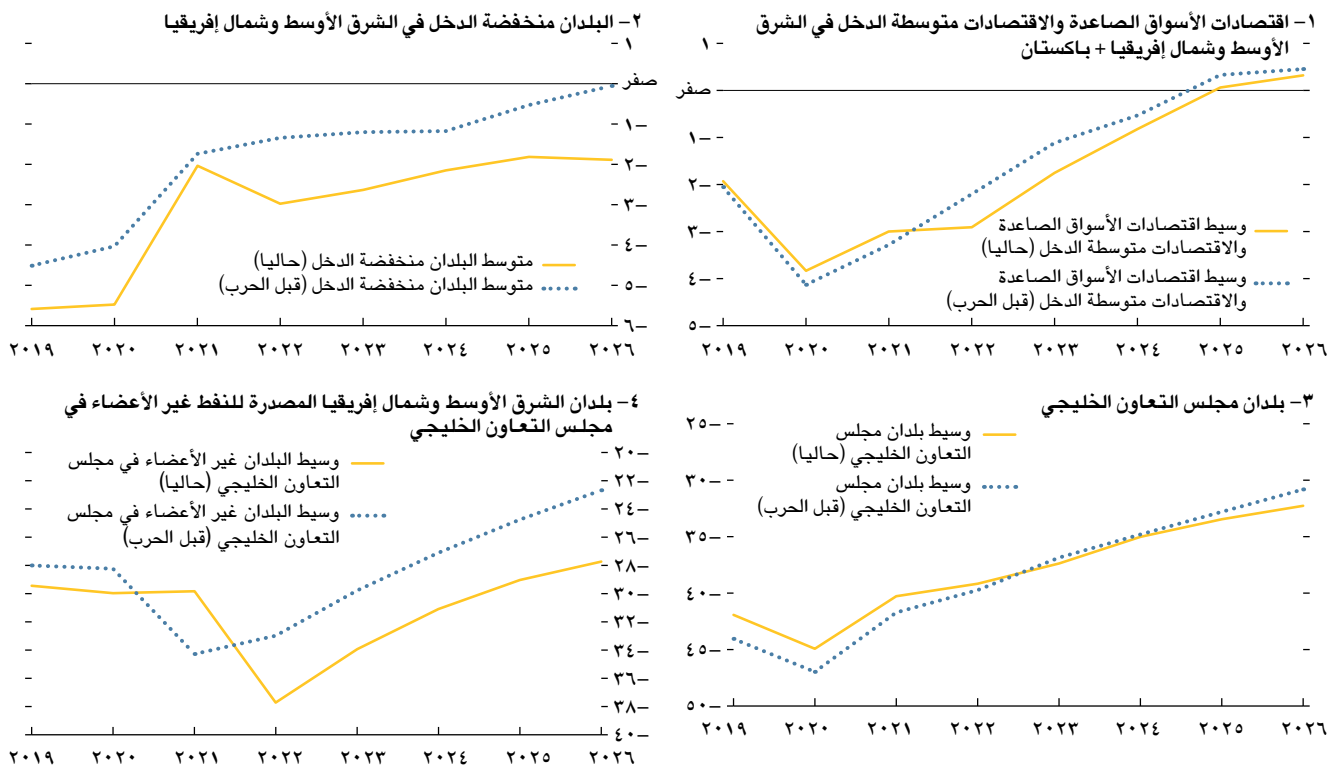
ويُتوقع استمرار التوسع المالي لعام ٢٠٢٢ على المدى المتوسط، مع تراجع الأرصدة الأولية بحلول عام ٢٠٢٦ عن توقعات ما قبل الحرب (الشكل البياني ٢-١٣). ورغم هذا الموقف التيسيري، تشير التوقعات إلى مواصلة جميع الأسواق الصاعدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مسارها التصحيحي (ولكن بوتيرة أكثر تباطؤًا)، مما يعكس الطبيعة المؤقتة المتوقعة لسياسات الاستجابة للحرب في أوكرانيا والانخفاض المتوقع في أسعار السلع الأولية. وفي البلدان المصدرة للنفط، يُتوقع أن تدخر بلدان مجلس التعاون الخليجي حوالي ٢٠٪ من مجموع إيراداتها في المتوسط (أو ٣٣٪ من الإيرادات النفطية) رغم التراجع المتوقع في أسعار النفط على المدى المتوسط - وهو معدل أعلى بكثير مقارنة بالنوبات السابقة عندما بلغت معدلات الادخار مستويات سلبية عقب انخفاض أسعار النفط (الشكل البياني ٢-١٤). وفي البلدان خارج مجلس التعاون الخليجي، يُتوقع أن تشهد حكومة الجزائر تراجعاً حاداً في معدلات الادخار، بينما تشير التوقعات إلى ادخار ربع الإيرادات النفطية تقريباً في العراق.

جزئياً تراجع الإنفاق الرأسمالي. وتمكنت مصر من خفض النفقات الجارية الأخرى لموازنة زيادة الدعم. وفي البلدان منخفضة الدخل، يُتوقع تراخي الأرصدة الأولية في موريتانيا والصومال والسودان مقارنة بتوقعات ما قبل الحرب ومستويات عام ٢٠٢١، وهو ما يعكس زيادة دعم الطاقة والغذاء، وتراجع الإيرادات عن المتوقع عقب التداعيات الاقتصادية لحالة عدم الاستقرار السياسي الحالية في السودان. وفي البلدان المصدرة للنفط، امتنع معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي - على عكس ما حدث في الماضي - عن زيادة الأرصدة الأولية غير النفطية، مع مواصلة جهود الضبط المالي في عام ٢٠٢٢. وفي المقابل، يُتوقع أن تؤدي السياسات المسامية للاتجاهات الدورية في الجزائر والعراق وقطر والإمارات العربية المتحدة إلى تساهل موقف المالية العامة في عام ٢٠٢٢ مقارنة بعام ٢٠٢١ - وهو ما يمثل تحولاً عن مسار الضبط المتوقع قبل الحرب - بسبب زيادة الدعم (الجزائر والعراق والإمارات العربية المتحدة) ورفع الأجور (الجزائر وقطر والإمارات العربية المتحدة). غير أن موقف المالية العامة عبر مجموعات البلدان يعد أقل تساهلاً بكثير عن النوبات السابقة (انظر الشكل البياني ٢-١٥) بسبب الحيز المالي المحدود واعتبارات الحيلة المالية.

٢- هل يتكرر الماضي؟ انعكاسات الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية على المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الشكل البياني ٢-١٣: الأرصدة الأولية - التوقعات الحالية مقابل توقعات ما قبل الحرب

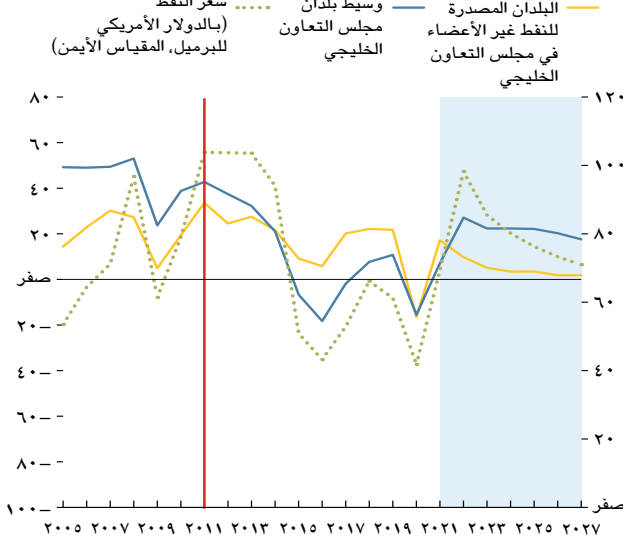
(% من إجمالي الناتج المحلي؛ إجمالي الناتج المحلي غير النفطي بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط: المتوسط البسيط)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

الشكل البياني ٢-١٤: البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - معدلات الادخار الحكومي

(% من مجموع الإيرادات)

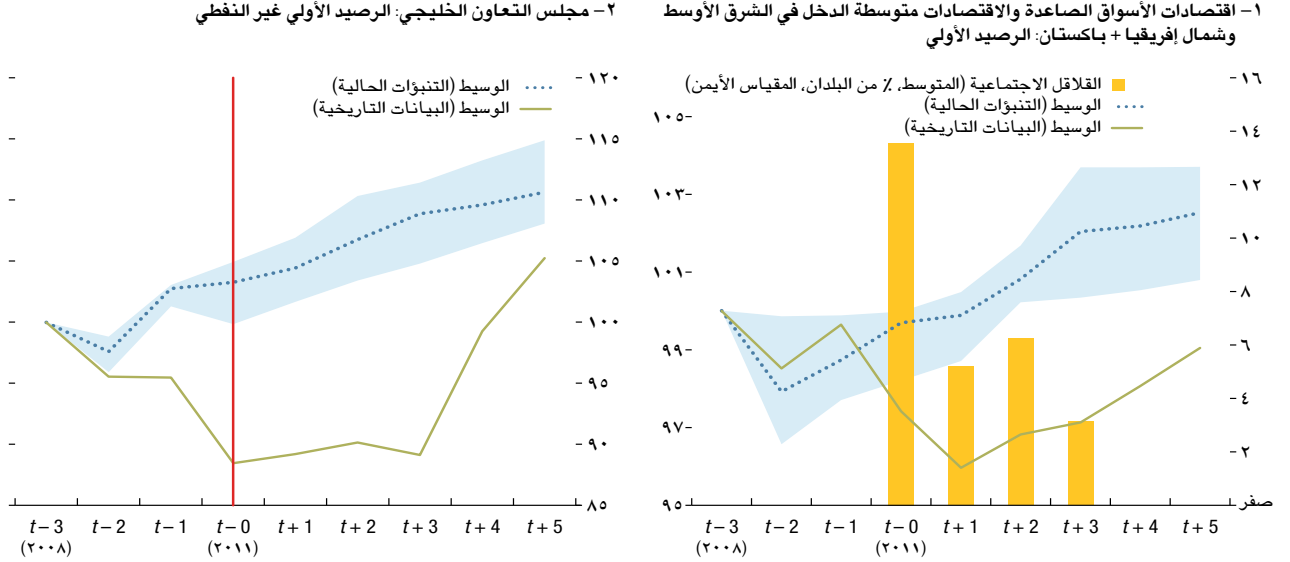


المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط غير الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي تتضمن الجزائر وإيران والعراق.

... في ظل مخاطر هائلة

وتحيط بالآفاق المتوقعة مخاطر هائلة، بما في ذلك استمرار ارتفاع أسعار السلع الأولية لفترة أطول، وزيادة تشديد الأوضاع المالية وتنامي تقلباتها، وتفاقم حالة التباطؤ العالمي. وخلال نوبات ارتفاع أسعار السلع الأولية في الماضي، اتضح مدى هشاشة الاستقرار الاجتماعي في الأسواق الصاعدة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي البلدان المصدرة للنفط، تقتزن الإيرادات النفطية الكبيرة بخطر الإسراف المالي، وإن كان ذلك لم يحدث حتى الآن في معظم البلدان (الشكل البياني ٢-١٥). وقد يؤدي مزيج من هذه التطورات المعاكسة المحتملة إلى ضغوط حادة على الآفاق المالية المتوقعة كما اتضح من النتائج المالية السابقة في أعقاب نوبات ارتفاع أسعار السلع الأولية حينما تحققت مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي والارتفاع المطول في أسعار النفط، مما أدى إلى ضغوط على حسابات المالية العامة تجاوزت التوقعات الأولية (الشكل البياني ٢-١٥). وبالرغم من أن التداعيات الموروثة من الجائحة وتآكل الحيز المالي ربما ساهما في الحد بدرجة كبيرة من إمكانية الاستجابة المالية التوسعية، فإن عدم الاستجابة قد يؤدي

الشكل البياني ٢-١٥: الاستجابة المتوقعة للمالية العامة خلال الفترة ٢٠٢٢-٢٠٢٧، مقارنة بالاستجابة الفعلية للمالية العامة تجاه صدمة أسعار النفط عام ٢٠١١ (المؤشر، ٢٠٠٨ = ١٠٠)



المصدر: قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لدى صندوق النقد الدولي، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: حسب التوقعات الحالية، الفترة الزمنية $t=0$ = ٢٠٢٢. وبالنسبة لسلسلة البيانات التاريخية، الفترة الزمنية $t=0$ = ٢٠٢١. وتعتبر المنطقة المظلمة عن الفرق بين الربع الأول والربع الثالث لاقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات متوسطة الدخل وباكستان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ويعكس الخط التاريخي وسيط الاستجابة خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٦. ولأغراض هذا الرسم البياني، تحسب قيم المؤشر بحيث تفسر التغيرات في مجملات المالية العامة كنقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي. مثال: يشير التغير في قيمة أحد مجملات المالية العامة من ١٠٠ إلى ١٠٢ إلى زيادة هذا المجلع بنقطين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي. ويستدل على وجود اضطرابات اجتماعية من الزيادة الاستثنائية في استخدام المصلحات الرئيسية المتعلقة بالاحتجاجات وأعمال الشغب وغيرها من صور القلاقل المدنية في التغطية الإعلامية لبلد ما.

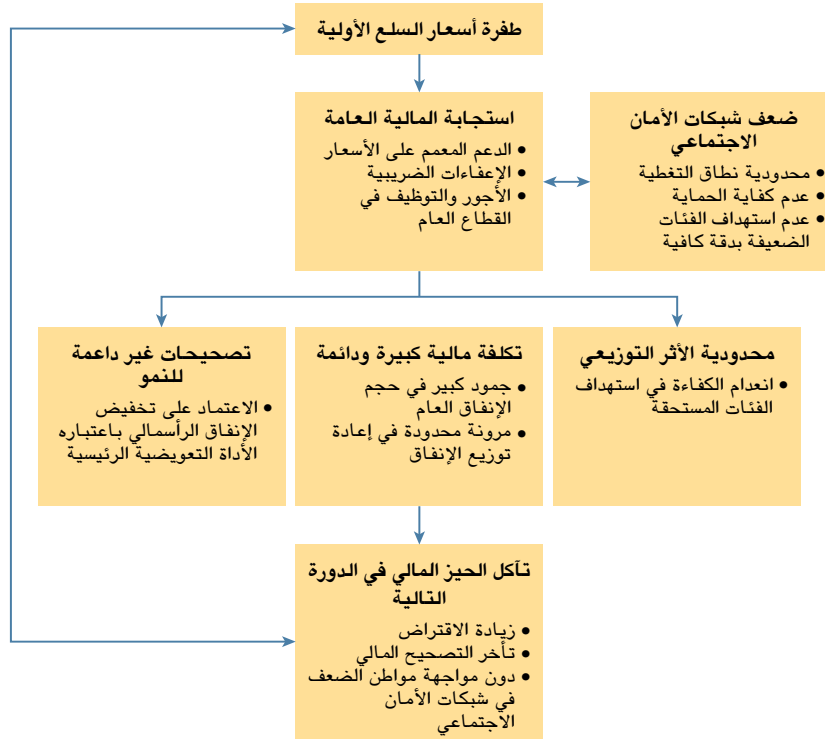
مستقبلاً. وينبغي أن تستهدف البلدان وضع حد لبرامج الحماية الاجتماعية وإعانات الدعم المعمم غير الموجهة للمستحقين التي تفتقر إلى الكفاءة، وبالتالي كسر هذه الحلقة غير المستدامة من خلال تنفيذ تدابير فعالة من حيث تكلفتها لحماية الفئات الأشد احتياجاً مع تعزيز الصلابة في مواجهة الصدمات المستقبلية، بما في ذلك من خلال استكمال إصلاحات دعم الطاقة التي لم يتم إنجازها حتى الآن (الشكل البياني ٢-١٦). وستكون هناك حاجة إلى الدعم الدولي في البلدان منخفضة الدخل التي ينقصها الحيز المالي حيث يلجأ صناع السياسات إلى دعم الأسعار في المقام الأول. وتزداد أهمية هذه الخيارات في ظل احتمالات استمرار ارتفاع أسعار السلع الأولية لفترة أطول. ونظراً لمحدودية الحيز المالي المتاح، فإن اتخاذ أي إجراءات مالية توسعية غير موجهة على المدى القصير سيتطلب إما تنفيذ إجراءات تعويضية فجائية ومرهقة أو زيادة الاقتراض، مما سيؤدي إلى زيادة الاختلالات الاقتصادية الكلية وتفاقم مواطن الضعف في المالية العامة. ونتيجة لذلك، سيتعين على البلدان في أوقات الأزمات تمويل تدابير الدعم في المدى القريب من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق.

إلى تفاقم الندوب في الشرائح الأكثر عرضة لتداعيات الحرب وإشغال فتيل الاضطرابات الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن تتجنب الحكومات العامة في البلدان المصدرة للنفط الاستجابة من خلال الإجراءات المسايمة للاتجاهات الدورية التي اتخذتها في الماضي، غير أنه من المحتمل قيام الهيئات العامة الأخرى، مثل المؤسسات المملوكة للدولة وصناديق الثروة السيادية، بإنفاق الإيرادات النفطية الاستثنائية، مما تزداد معه الحاجة إلى تعزيز الشفافية والرقابة في سياق عمليات هذه الهيئات.

٢-٤: كيف ينبغي أن تستجيب سياسة المالية العامة لارتفاع أسعار السلع الأولية؟

يقتضي الارتفاع الحالي في أسعار السلع الأولية، وما ينشأ عنه من ضغوط على المالية العامة، معايرة السياسات بدقة لتوفير أقصى درجات الحماية للفئات الضعيفة، مع ضمان استدامة القدرة على تحمل الدين، وتجنب إضافة أوجه جمود جديدة إلى الميزانيات نظراً لصعوبة معالجتها

الشكل البياني ٢-١: انعدام كفاءة برامج الحماية الاجتماعية - حلقة غير مستدامة



المصدر: خبراء صندوق النقد الدولي.

الهاتف المحمول في توجيه المساعدات الإنسانية بدقة أكبر من خلال تحديد المستفيدين وصرف التحويلات لهم، بما في ذلك العمالة غير الرسمية (دراسة Aiken and others 2022).

دعم أسعار الغذاء وفق آلية استهداف ذاتي دقيقة في حالة صعوبة تقديم المساعدات الموجهة بالسرعة اللازمة وتفاقم خطر تراجع الأمن الغذائي: يمكن أن يساعد دعم الغذاء في احتواء التأثير السلبي لارتفاع أسعار الغذاء العالمية على الفئات الضعيفة بتكلفة مالية منخفضة نسبياً عادة. وتستفيد جميع الأسر من دعم الغذاء، وإن كان يعد من الإجراءات الموجهة بطبيعة الحال نظراً لأنه يستهدف عادة المنتجات الغذائية الأساسية التي يستهلكها الفقراء في الأساس (دراسة Verme and Araar 2017).

إلغاء الدعم التنافلي المكلف على أسعار الوقود: ينبغي توجيه موارد المالية العامة إلى التدابير الأكثر فعالية من حيث التكلفة التي سبق عرضها آنفاً، بينما ينبغي السماح بانتقال تأثير الأسعار العالمية للطاقة تدريجياً إلى الأسعار المحلية للحفاظ على الحيز المالي، وهو أمر مهم للغاية في البلدان المستوردة للنفط بسبب خطر استمرار ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأولية لفترة أطول. وعلى المدى القصير، إذا

٢-٤-١: سياسات الأجل القريب: التخفيف من تأثير التضخم على الفئات الضعيفة

تنفيذ برامج التحويلات النقدية الموجهة باعتبارها خط الدفاع الأول: في البلدان حيث تتسم شبكات الأمان الاجتماعي بدقة نسبية في استهداف الفئات المستحقة (مثل المغرب وباكستان وتونس)، ينبغي صرف تحويلات نقدية موجهة ومؤقتة باعتبارها من أهم أدوات السياسات المستخدمة في الحد من التداعيات على الفئات الضعيفة. ويمكن عند اللزوم التوسع مؤقتاً في برامج التحويلات الأخرى الأقل كفاءة في استهداف الفئات المستحقة، مثل التحويلات الغذائية العينية، مع ضرورة تصميم هذه البرامج حسب احتياجات الأسر الفقيرة.

تحقيق مكاسب سريعة على صعيد الحماية الاجتماعية: تفتقر معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى وجود السجلات الاجتماعية التقليدية اللازمة لاستهداف الفئات المستحقة من خلال برامج التحويلات النقدية. غير أنه يتضح من الدروس المستفادة من الجائحة إمكانية استخدام بيانات شبكات

٢-٤-٢: سياسات الأجل المتوسط: بناء الصلابة في مواجهة صدمات أسعار السلع الأولية المستقبلية

استكمال إصلاحات دعم الطاقة مع تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي: ينبغي لبلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تطبيق آلية لضبط أسعار الطاقة تلقائياً. ورغم التراجع الهائل في حجم الدعم الصريح على أسعار الطاقة على مدار السنوات الست الماضية، لا تزال مستويات الدعم الحالية مرتفعة (الشكل البياني ٢-١٧). ولن تساهم مواصلة إصلاح الدعم المعمم لأسعار الطاقة في توفير الحيز المالي اللازم لتحسين الخدمات العامة فحسب، بل ستؤدي كذلك إلى تعزيز المساواة (دراسة Coady, Flamini, and Sears 2015) من خلال تجنب الطبيعة التنازلية لهذا الدعم الذي يعود نفعه الأكبر على الأثرياء. لذلك يتعين أن تكون الإصلاحات شاملة لشبكة الأمان الاجتماعي ونظام دعم الطاقة في الوقت نفسه (دراسة Feltenstein 2017).

وسيساهم تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي في توفير تعويضات موجهة في الوقت الذي يسمح فيه إصلاح الدعم بانتقال جانب أكبر من تأثير الأسعار العالمية إلى أسعار الطاقة المحلية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يساعد الحيز المالي الناتج عن إصلاح الدعم في توفير التمويل اللازم لتوسيع نطاق تغطية شبكة الأمان الاجتماعي والإنفاق الرأسمالي الداعم للنمو. وتمضي عدة بلدان قدماً في هذا الاتجاه، بما في ذلك تونس (توسيع نطاق تغطية شبكات الأمان الاجتماعي) والسعودية (تحسين آليات الاستهداف من خلال إنشاء سجل اجتماعي).

تعزيز كفاءة الطاقة: يمكن أن يؤدي استمرار خفض المصطنع في أسعار الطاقة المحلية (بسبب الدعم) إلى تشوهات تشجع على فرط الاستهلاك وإهدار الطاقة، مما يشكل عاملاً مثبطاً للاستثمارات الداعمة لكفاءة الطاقة ويفسح المجال أمام المراجعة والتهريب. وفي هذا الصدد، وإلى جانب الإلغاء التدريجي لدعم الوقود، سيساهم استخدام الطاقة على نحو أكثر خضرة وكفاءة في تراجع الاعتماد على الطاقة والحد بفعالية من الانكشاف لتقلبات أسعار النفط.

تعبئة المزيد من الإيرادات من خلال الإصلاحات الضريبية لزيادة الحيز المالي في البلدان المستوردة للنفط وتنويع الإيرادات للحد من الاعتماد على الهيدروكربونات في البلدان المصدرة للنفط: ينبغي أن تركز الإصلاحات على إلغاء الإعفاءات والحوافز الضريبية غير العادلة، وتعزيز الإدارة الضريبية، وتحسين تصاعدية الضريبة (راجع IMF 2022).

عجزت البلدان عن تنفيذ برامج موجهة بالسرعة المطلوبة، يمكن النظر في اتخاذ عدة تدابير لحماية الأسر الضعيفة، مثل خصم مبلغ موحد من قيمة فواتير المرافق أو تقديم دعم موجه على أنواع الوقود التي يستهلكها الفقراء في الأساس (مثل غاز البروبان). ويمكن النظر أيضاً في فرض تعريفية على استهلاك الاحتياجات الأساسية من الكهرباء بشرط تصميمها على أساس تصاعدي.^٨

الحيلولة دون تطبيق أي تخفيضات ضريبية أو إعفاءات شاملة: يتمثل الغرض من هذه الإجراءات في تخفيض السعر النهائي للسلع والخدمات التي تستهلكها الأسر الضعيفة، ولكنها غالباً ما تفتقر إلى الدقة في استهداف الفئات المستحقة. وعوضاً عن ذلك، ينبغي للبلدان تنفيذ آلية تسمح للأسر منخفضة الدخل باسترداد ضريبة القيمة المضافة مع التحول تدريجياً إلى سعر موحد لضريبة القيمة المضافة (راجع دراسة Barreix and others 2022، وتقرير IDB 2022).^٩

ضمان التطبيق المؤقت للإجراءات من خلال ربطها بشروط تقضي بطلانها تلقائياً حيثما كان ذلك ملائماً: ينبغي لصناع السياسات ربط جميع الإجراءات الجديدة بشروط تضمن بطلانها تلقائياً، بما في ذلك الإجراءات الحالية التي تقرر تطبيقها على نطاق أوسع، وذلك للتأكد من إلغائها فور عودة أسعار السلع الأولية إلى مستوياتها السابقة.

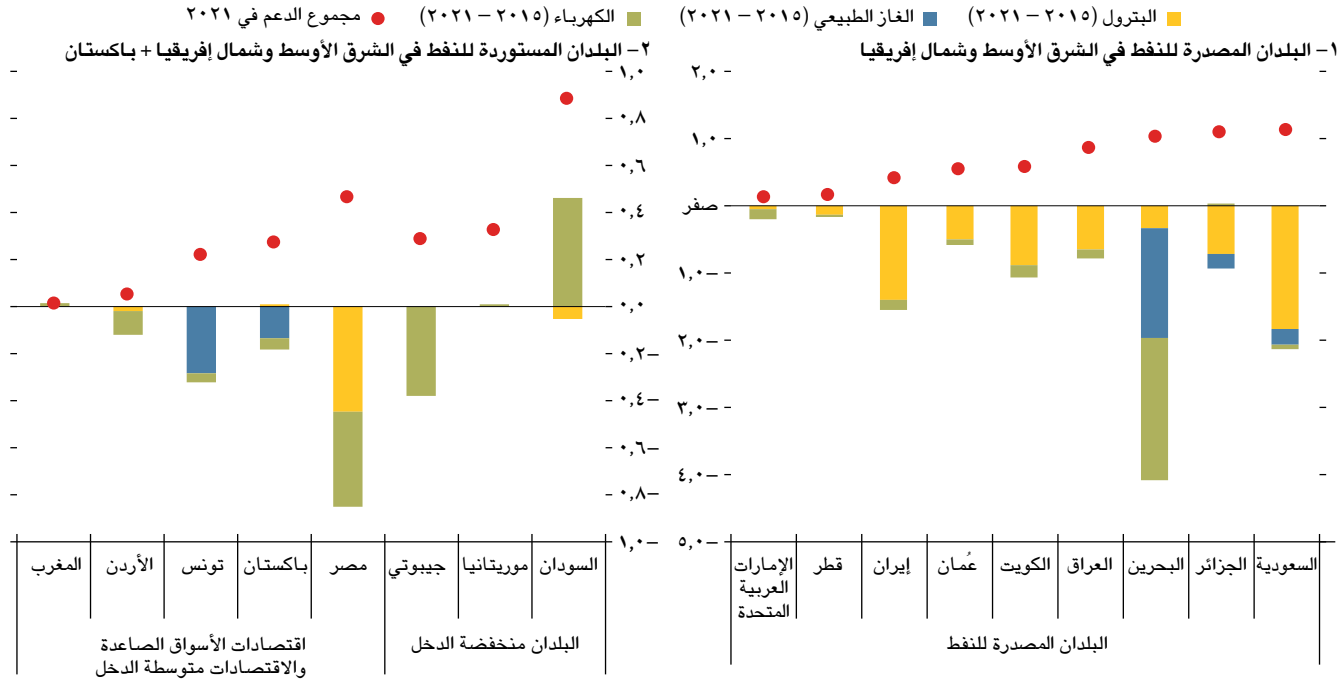
تجنب السياسات المالية التوسعية التي تساهم في تأجيج الضغوط التضخمية المحلية، وتراجع العدالة بين الأجيال، أو زيادة الدين والضغوط التمويلية: بالنسبة للاقتصادات المصدرة للنفط، سيكون من المهم احتواء زيادة النفقات الجارية غير الاجتماعية في ظل ارتفاع الإيرادات النفطية. وعلى جميع البلدان تجنب رفع فاتورة الأجور ومعاشات التقاعد العامة، حيث يساهم ذلك في تقويض الاستدامة المالية والمعاملة التمييزية لشريحة محدودة من السكان في الوقت الذي يقع فيه العبء الأكبر للتضخم على الفقراء، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تراجع الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي المنتج اللازم لحماية الفئات الضعيفة.

^٨ تمثل هذه التعريفية أحد أنواع الدعم الموجه وتعتمد على مستويات استهلاك الأسر – وهي عبارة عن أسعار مخفضة تطبق على الشريحة الأولى من استهلاك الكهرباء التي تكفي لتغطية الاحتياجات الأساسية.
^٩ السماح للأسر منخفضة الدخل باسترداد ضريبة القيمة المضافة بدلاً من إعفاء الغذاء أو المنتجات الغذائية الأساسية سيساهم في تحسين تصاعدية النظام الضريبية، وسيكون بمثابة حافز على الحد من التهريب واللا رسمية. غير أن ذلك لن يكون ممكناً إلا إذا تم إجراء معاملات الشراء بصورة رسمية تنشأ عنها قيود ضريبية. وستشجع إمكانية استرداد الضريبة على بعض المعاملات المستهلكين على طلب الفواتير واستخدام وسائل الدفع الرقمية، مما سيحد من فرص التهريب الضريبي واللا رسمية (راجع تقرير IDB 2022).

٢- هل يتكرر الماضي؟ انعكاسات الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية على المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الشكل البياني ٢-١٧: التغير في دعم الطاقة، ٢٠١٥-٢٠٢١

(٪ من إجمالي الناتج المحلي لكل ١٠ دولارات أمريكية من سعر النفط)



المصدر: قاعدة بيانات الدعم الصريح لدى إدارة شؤون المالية العامة بصندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير البيانات إلى الفرق في (دعم الطاقة ٪ من إجمالي الناتج المحلي)/السعر العالمي للنفط بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢١. وتتضمن منتجات البترول البنزين والديزل والغاز النفطي المسال والكبروسين ومنتجات نفطية أخرى.

المساهمة في تحسين كفاءة الإنفاق (راجع IMF 2021a) واحتواء ما ينشأ عن مؤسسات المنطقة المملوكة للدولة من مخاطر وتكلفة مالية (راجع IMF 2021b). كذلك يمكن أن يساهم تطبيق إطار مالي متوسط الأجل وقواعد مالية في الحد من جمود الميزانية وعزل سياسة المالية العامة عن تقلبات أسعار النفط. وفي البلدان المصدرة للنفط، سيحد ذلك من مساهمة المالية العامة للاتجاهات الدورية، كما سيساعد على تعزيز العدالة بين الأجيال من خلال ادخار جانب من عائدات النفط الاستثنائية الناتجة عن طفرات أسعار النفط. فضلا عن ذلك، يمكن إنشاء صناديق الاستقرار بهدف تطوير الموارد المتاحة لضمان قدر كاف من المرونة في تطبيق سياسات مالية مضادة للاتجاهات الدورية، بما في ذلك زيادة الإنفاق الاجتماعي في مواجهة الصدمات المعاكسة.

المراجع

Aiken, Emily, Suzanne Bellue, Dean Karlan, Chris Udry, and Joshua E. Blumenstock. 2022. "Machine Learning and Phone Data Can Improve Targeting of Humanitarian Aid." *Nature* 603 (7903): 864-70.

تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر: أصبحت دورات أسعار السلع الأولية والتقلبات المحيطة بها واقعا دائما. ومن شأن استراتيجيات إدارة المخاطر المساعدة في التخفيف من هذه التقلبات من خلال الأدوات المالية التحوطية، مثل العقود طويلة الأجل ذات السعر الثابت (دراسة Bacon and Kojima 2008). وتتطلب إدارة المخاطر دراية كبيرة بالأدوات المالية والأطر المؤسسية الملائمة (دراسة Daniel 2001). ويمكن للبلدان التي لديها خبرة محدودة في هذا المجال البدء باستخدام العقود الأقصر أجلا وتمديد أجل العقود تدريجيا لتجنب التقيد بأسعار غير مواتية (عقود الغاز الطبيعي طويلة الأجل في الأردن على سبيل المثال). ويستخدم بعض البلدان المصدرة للنفط خيارات البيع لفرض حد أدنى على أسعار صادرات النفط (خيارات النفط التحوطية في المكسيك على سبيل المثال). ورغم أن هذه العقود قد تكون مكلفة في حالة ارتفاع علاوات الخيارات، فإنها تتيح الاستفادة من التطورات الإيجابية المحتملة، كما ثبتت فعاليتها في الحد من تكلفة الاقتراض السيادي (دراسة Ma and Valencia 2018).

مواصلة العمل على تعزيز الحوكمة والإدارة المالية العامة: من شأن زيادة الشفافية المالية والمساءلة، بما في ذلك على مستوى الكيانات العامة بخلاف الحكومة العامة،

- the Middle East, North Africa, and Central Asia.” IMF Departmental Paper 21/001, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2021b. “State-Owned Enterprises in Middle East, North Africa, and Central Asia: Size, Costs, and Challenges.” IMF Departmental Paper 21/019, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2022. “Revenue Mobilization for a Resilient and Inclusive Recovery in the Middle East and Central Asia.” IMF Departmental Paper 22/013, Washington, DC.
- Jewell, Andrew, Mario Mansour, Pritha Mitra, and Carlo Sdravovich. 2015. “Fair Taxation in the Middle East and North Africa.” IMF Staff Discussion Note 15/16, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Kpodar, Kangni, and Chadi Abdallah. 2016. “Dynamic Fuel Price Pass-through: Evidence from a New Global Retail Fuel Price Database.” *Energy Economics* 66 (C): 303–12.
- Ma, Chang, and Fabian Valencia. 2018. “Welfare Gains from Market Insurance: The Case of Mexican Oil Price Risk.” IMF Working Paper 18/35, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Sdravovich, Carlo, Randa Sab, Younes Zouhar, and Goirgia Albertin. 2014. *Subsidy Reform in the Middle East and North Africa: Recent Progress and Challenges Ahead*. Washington, DC: International Monetary Fund.
- Verme, Paolo, and Abdelkrim Araar. 2017. *The Quest for Subsidies Reforms in the Middle East and North Africa Region: A Microsimulation Approach to Policy Making*. Natural Resource Management and Policy. Cham, Switzerland: Springer.
- Bacon, Robert, and Masami Kojima. 2008. “Coping with Oil Price Volatility. Energy Sector.” Management Assistance Program: Energy Security Special Report 005/08, World Bank, Washington, DC.
- Barreix, Alberto Daniel, Martín Bes, Oscar Fonseca, María Fontañez, Dalmiro Morán, Emilio Pineda, and Jerónimo Roca. 2022. “Revisiting Personalized VAT: A Tool for Fiscal Consolidation with Equity.” Discussion Paper IDB-DP-939, Institutions for Development Sector, Inter-American Development Bank, Washington, DC.
- Coady, David, Valentina Flamini, and Louis Sears. 2015. “The Unequal Benefits of Fuel Subsidies Revisited: Evidence for Developing Countries.” IMF Working Paper 15/250, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Daniel, James A. 2001. “Hedging Oil Price Risk.” IMF Working Paper 01/185, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Feltenstein, Andrew. 2017. “Subsidy Reforms and Implications for Social Protection: An Analysis of IMF Advice on Food and Fuel Subsidies.” IEO Background Paper, Independent Evaluation Office of the International Monetary Fund, Washington, DC.
- Inter-American Development Bank (IDB). 2002. “From Recovery to Renaissance: Turning Crisis into Opportunity.” Latin American and Caribbean Macroeconomic Report, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2020. “Social Spending for Inclusive Growth in the Middle East and Central Asia.” IMF Departmental Paper 20/012, Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF). 2021a. “Economic Governance Reforms to Support Inclusive Growth in

٣- الحرب في أوكرانيا: مخاطر زيادة الفقر وعدم المساواة في القوقاز وآسيا الوسطى

كل مرتفعة من منظور عالمي، حيث كان أكثر من ٤٠٪ من سكان المنطقة يعيشون على أقل من ٥,٥ دولار يوميا في عام ٢٠١٩. وتراجعت عدم المساواة كذلك منذ عام ٢٠٠٠ مقيسة بمعامل جيني، لكنها ظلت مستقرة بوجه عام وبلغت نحو ٣٢,٠ على مدار العقد الماضي.

من المرجح أن يكون هذا التقدم قد توقف منذ الجائحة. وأفضى تراجع الدخل وفقدان الوظائف والاضطرابات في سوق العمل أثناء الجائحة إلى وقوع آثار ضارة بصفة خاصة على الأسر الفقيرة، وكان من بين الفئات الأشد تضررا النساء والشباب وذوي الأجور المنخفضة والعاملين في القطاع غير الرسمي. وتشير التقديرات إلى وقوع حوالي نصف مليون نسمة أخرى في المنطقة في براثن الفقر المدقع خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١.

التحديات المحتملة في الفترة المقبلة

من شأن الحرب والعقوبات المفروضة على روسيا أن تفرض مزيدا من التحديات أمام بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بسبب قرب موقعها الجغرافي من روسيا، وروابطها التجارية والمالية الوثيقة معها، وكثافة اعتماد بعضها على تحويلات العاملين في الخارج الواردة من روسيا. ويشكل تأثير الحرب على التضخم وتحويلات العاملين في الخارج مصدرا للمخاوف ويمكن أن يهدد التقدم نحو الحد من الفقر وعدم المساواة.

مخاطر التضخم والأمن الغذائي: استمر ارتفاع معدلات التضخم في أنحاء المنطقة خلال عام ٢٠٢١، وساهم تأثير الحرب على أسعار الغذاء والطاقة العالمية في تدهور آفاق التضخم بشكل ملحوظ (الشكل البياني ٣-٢). وبرغم استقرار الأسعار العالمية للغذاء والطاقة في الأشهر الأخيرة، فقد ظلت أعلى بكثير من مستوياتها التي كانت سائدة في ٢٠٢١ وسط ارتفاع أجواء عدم اليقين. ومن المتوقع أن تكون طفرة أسعار الغذاء هي الدافع الرئيسي وراء ارتفاع التضخم. ويشكل ذلك مصدرا قلق بصفة خاصة للأسر منخفضة الدخل ذات معدلات الادخار المتدنية والتي تشكل تكاليف الغذاء حصة كبيرة من مجموع نفقاتها الاستهلاكية. ويمكن لارتفاع أسعار الغذاء أن يفضي إلى تفاقم معدلات عدم المساواة والفقر بين الفئات الضعيفة، مما يؤثر تأثيرا سلبيا على القدرة على تحمل تكاليف الغذاء على الأمن الغذائي، ويسفر عن زيادة خطر القلاقل الاجتماعية.

تؤثر الحرب الروسية في أوكرانيا على البلدان في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى من خلال قنوات متعددة. وينظر هذا الفصل في التأثير المحتمل على الفقر وعدم المساواة نتيجة لتفاقم الضغوط التضخمية والمخاطر المحتملة من انخفاض تدفقات تحويلات العاملين في الخارج في أعقاب الحرب. وبناء على عمليات محاكاة أجريت باستخدام بيانات جزئية من مسح ميزانية الأسرة، من المحتمل أن تفضي الحرب في أوكرانيا إلى زيادة الفقر بنحو نقطة مئوية واحدة وعدم المساواة بنحو ١٪، وانخفاض استهلاك الأسر الحقيقي بنحو نقطتين مئويتين في المتوسط. ومن المتوقع أن تتحمل أفقر بلدان المنطقة العبء الأكبر من التأثير على الفقر والذي من شأنه أن يزداد بما يقرب من ضعف المتوسط على مستوى المنطقة ويضيف إلى التحديات الصعبة بالفعل على مستوى السياسات. وبالمثل، فإن الأسر الأفقر على مستوى المنطقة هي الأشد تعرضا للمخاطر من ارتفاع أسعار الغذاء والتراجع المحتمل في تحويلات العاملين في الخارج. وسوف يكون تخفيف التأثير المحتمل من الحرب على الضعفاء ضمن أهم أولويات صناع السياسات وسيفتضي توفير شبكات أمان اجتماعي أقوى. وفهم آثار الحرب المتباينة بين الأسر والبلدان من شأنه أن يساعد على تصميم برامج لدعم السياسات وتوجيهها بشكل أفضل إلى أولئك الأشد احتياجا.

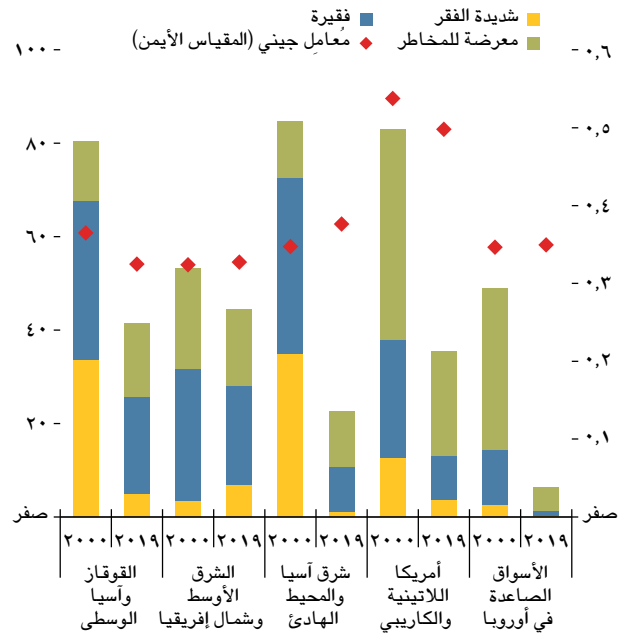
٣-١ مخاطر في الأفق من انعكاس مسار التقدم نحو الحد من الفقر وعدم المساواة

أخذت المنطقة تحقق تقدما جيدا نحو الحد من الفقر وعدم المساواة قبل جائحة كوفيد-١٩. وانخفض متوسط نسبة السكان الذي يعيشون في فقر مدقع (أي على دخل دون مستوى خط الفقر الذي حدده البنك الدولي وهو ١,٩ دولار يوميا) من نحو ٣٣٪ في عام ٢٠٠٠ إلى أقل من ٥٪ في ٢٠١٩، اتساقا مع الاتجاهات العامة على مستوى اقتصادات الأسواق الصاعدة الأخرى (الشكل البياني ٣-١). ومع هذا، برغم هذه النتائج الإيجابية، ظلت معدلات الفقر

إعداد نور الدين عبيدي، ومهدي أخباري، وبشار حليجل، وتروي ماثيسون (رئيسا)، وزهرا سخا، بمساهمات من روز مونغاغي، وويليام سبتز، وسلمان زيدي (البنك الدولي).

الشكل البياني ٣-١: الفقر وعدم المساواة

(% من مجموع السكان)

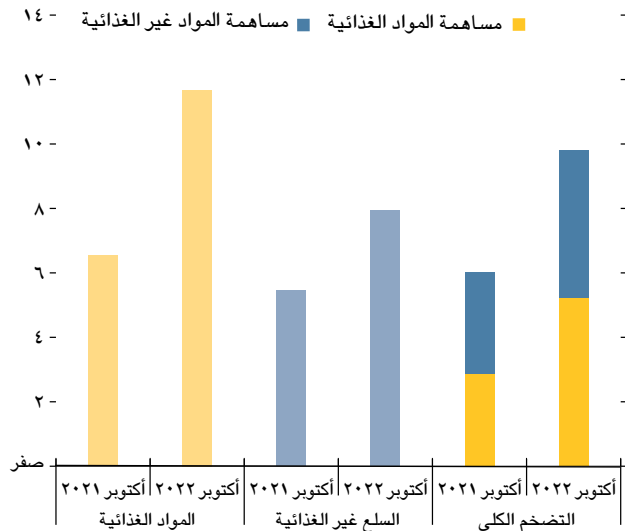


المصادر: قاعدة بيانات Povcal Net؛ والبنك الدولي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: يُعبر عن خطوط الفقر على أساس تعادل القوى الشرائية بالدولار الأمريكي ٢٠١١؛ والمقصود بالفقر المدقع هو استهلاك أقل من ١,٩ دولار يومياً، والمقصود بالفقر هو استهلاك أقل من ٣,٢ دولار يومياً، والمقصود بمعرضة للمخاطر هو استهلاك أقل من ٥,٥ دولار يومياً.

الشكل البياني ٣-٢: التضخم المتوقع في مؤشر أسعار

المستهلكين (٢٠٢٢-٢٠٢٣)

(%، متوسط)



المصادر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظات: تستق بيانات تضخم أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية من نموذج اقتصادي كلي بسيط، راجع المرفق على شبكة الإنترنت، معدلات التضخم هي متوسطات جمالي الناتج المحلي المرجح بتبادل القوى الشرائية على مستوى بلدان القوقاز وآسيا الوسطى ما عدا تركمانستان.

العاملين في الخارج من روسيا إلى بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى بما يتراوح بين ٤٪ و ١٠٪ بحلول عام ٢٠٢٣ وبين ٥٪ و ١٣٪ بحلول عام ٢٠٢٦، مقارنة بالتقديرات قبل الحرب (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ٢). وتراجع تدفقات تحويلات العاملين في الخارج من روسيا بهذا الحجم يمكن أن يسفر عن تفاقم الفقر وعدم المساواة وأن يؤثر بعمق على الأسر التي تعتمد عليها بشدة كمصدر للدخل والاستهلاك.

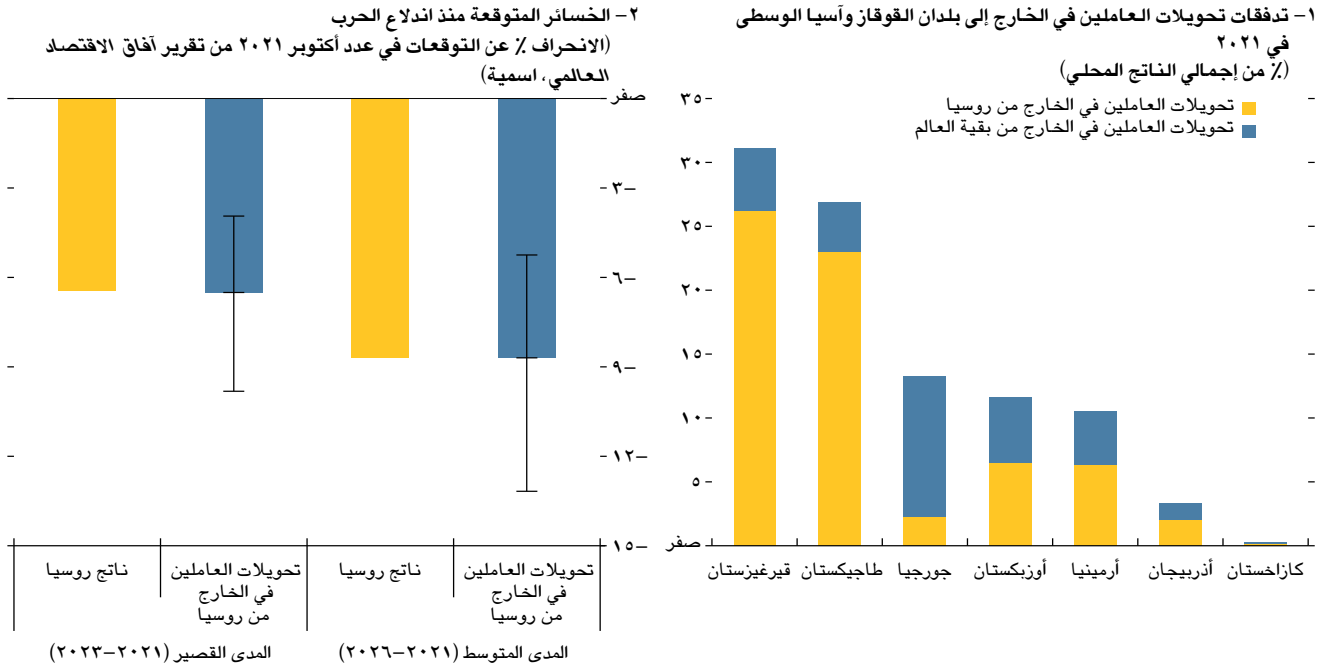
٣-٢ كيف يؤثر التضخم وتحويلات العاملين في الخارج على الفقر وعدم المساواة؟

يستخدم هذا القسم البيانات المستمدة من مسح ميزانية الأسرة لتقييم كيفية تأثير التضخم وتحويلات العاملين في الخارج على الفقر وعدم المساواة عبر المنطقة¹ وبدءاً من هذا القسم، يشتق التحليل كل إحصاءات الفقر وعدم

¹ برغم أن البيانات المتوفرة تحد من تغطية العمليات التجريبية المرتبطة بتحويلات العاملين في الخارج إلى ثلاثة من الثمانية بلدان في المنطقة (أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان)، تتضمن عمليات المحاكاة كل البلدان ما عدا أذربيجان وتركمانستان.

اضطراب تدفقات تحويلات العاملين في الخارج: بينما تدل المؤشرات عالية التواتر على أن تحويلات العاملين في الخارج إلى المنطقة احتفظت بصلابتها منذ اندلاع الحرب، فإن انخفاض النمو في روسيا، والضغط على الروبل، والقيود على نظم مدفوعاتها وتباطؤ النشاط الاقتصادي العالمي، كلها عوامل من شأنها أن تعوق هذه التحويلات في المستقبل. وتشكل تحويلات العاملين في الخارج في الوقت الراهن نسبة تتراوح بين ١٠٪ و ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في أرمينيا وجورجيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان، بينما روسيا هي أهم مصدر للتحويلات إلى معظم البلدان، ولا سيما جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان (الشكل البياني ٣-٣، اللوحة ١). وعلى مر التاريخ، ظلت هناك علاقة ارتباط قوية بين تحويلات العاملين في الخارج الواردة من روسيا وإجمالي الناتج المحلي الروسي. ويمكن لاحتمالات استمرار العقوبات أن تلحق الضرر بالطاقة الإنتاجية لروسيا على المدى المتوسط وتفضي إلى تغيرات دائمة في أنماط الهجرة وانخفاض تدفقات تحويلات العاملين في الخارج. وبناء على الضائير المتوقعة في إجمالي الناتج المحلي في روسيا منذ اندلاع الحرب (مقارنة بما ورد في عدد أكتوبر ٢٠٢٢ وعدد أكتوبر ٢٠٢١ من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي)، تشير التقديرات إلى انكماش تدفق تحويلات

الشكل البياني ٣-٣: أهمية تحويلات العاملين في الخارج والخسائر المتوقعة منذ اندلاع الحرب



ملحوظة: توضع تقديرات خسائر تحويلات العاملين في الخارج الواردة من روسيا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للمتغيرات ثلاثي المتغيرات لكل بلد على حدة متضمنا تحويلات المغتربين الاسمية من روسيا، وإجمالي الناتج المحلي الاسمي لكل بلد، وإجمالي الناتج المحلي الاسمي لروسيا (كلها مقيسة بالدولار الأمريكي) وباستخدام بيانات الفترة من ٢٠١٠-٢٠٢١. وتعكس الخسائر المبنية الآثار التقديرية للصدمات الهيكلية التي لحقت بإجمالي الناتج المحلي الاسمي لروسيا وتحويلات العاملين في الخارج الاسمية الواردة من روسيا إلى البلد المعني. وتعكس أعمدة تحويلات العاملين في الخارج وسيط الاستجابات على مستوى جميع بلدان المنطقة ما عدا تركمانستان. وتمثل الخطوط الحد الأقصى والحد الأدنى للاستجابات على مستوى بلدان منطقة القوقاز وآسيا الوسطى.

للسلع والخدمات (منتجو الغذاء في السياق الحالي) سوف تستفيد من زيادة الدخل (والأرباح) عندما ترتفع الأسعار، بينما يشهد المستهلك الصافي تراجعاً في قوته الشرائية (دراسة Deaton 1989).

زيادة الفقر وعدم المساواة من جراء ارتفاع تضخم أسعار الغذاء: تعرض اللوحة ٢ في الشكل البياني ٣-٤ متوسط تأثير التغيرات في الأسعار النسبية على الفقر وعدم المساواة، عندما يبلغ التضخم الكلي ١٠٪، ويُفترض تكيف دخل الأسرة الاسمي مع التضخم الكلي، ويتراوح تضخم أسعار المواد الغذائية وغير الغذائية بين صفر٪ و ٢٠٪. وتتدهور معدلات الفقر وعدم المساواة مع ارتفاع معدلات تضخم أسعار الغذاء مقارنة بتضخم أسعار السلع

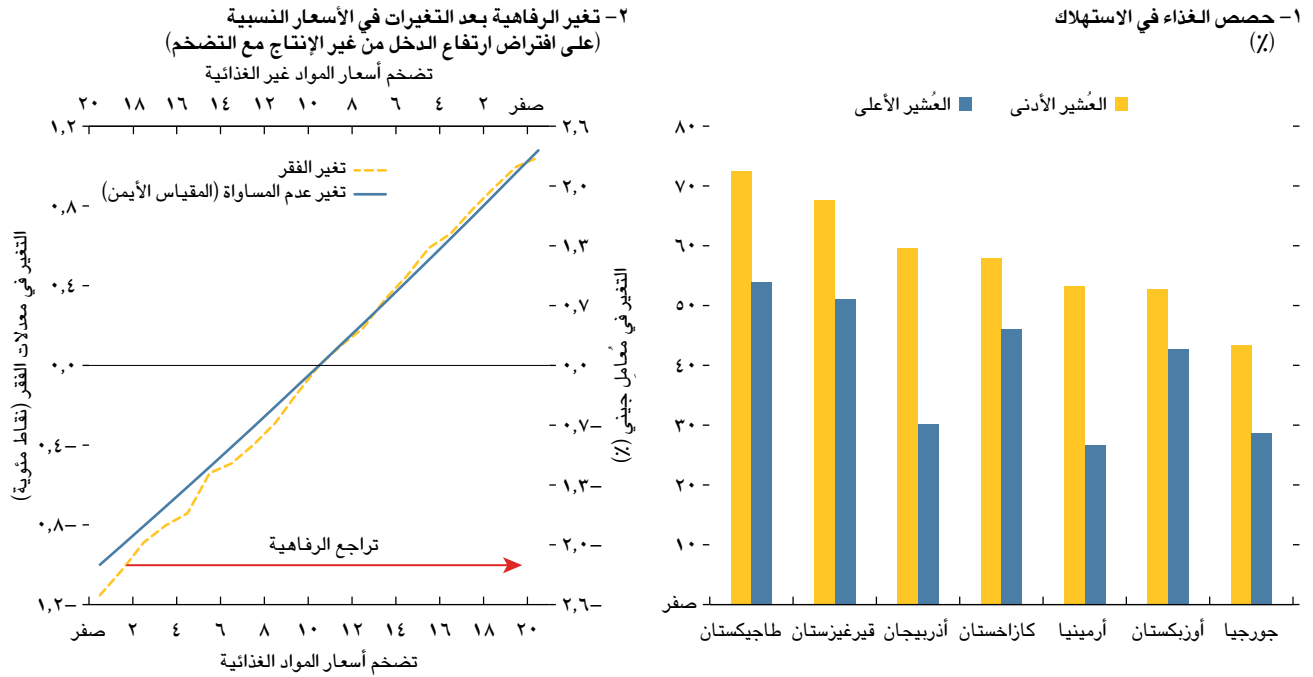
المساواة من توزيعات بيانات الاستهلاك في سجل الوحدات المأخوذة من مسح ميزانية الأسرة. وتستند معدلات الفقر إلى خط الفقر الجديد الذي حدده البنك الدولي للبلدان في الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط وهو العيش على ٣,٦٥ دولارات يومياً باستخدام أسعار ٢٠١٧، ويُقاس عدم المساواة باستخدام معامل جيني.

الفقراء معرضون لمخاطر ارتفاع أسعار الغذاء

غالباً ما تنفق الأسر منخفضة الدخل حصة أكبر من دخلها على الغذاء. وتتراوح حصص الغذاء على مستوى أدنى عُشر في نطاق توزيع الدخل بين ٧٠٪ في طاجيكستان ونحو ٤٠٪ في جورجيا (الشكل البياني ٣-٤، اللوحة ١). ولأسباب مماثلة، وُجد أن الأسر مرتفعة الدخل معرضة بشكل أكبر لارتفاع أسعار سلع وخدمات أخرى، منها الطاقة. ومع هذا، لا تمثل حصص الاستهلاك سوى واحد من بين عوامل كثيرة تؤثر على الإنفاق الاستهلاكي عندما تتغير الأسعار. فعلى سبيل المثال، الأسر المنتجة الصافية

^٢ تحدد دراسة Deaton (1989) طريقة لتقييم التغيرات في رفاهية المستهلك بعد التغيرات في أسعار الغذاء. وتستند عمليات المحاكاة المصغرة التي يعرضها هذا الفصل إلى هذا الإطار (راجع المرفق على شبكة الإنترنت). وتتشابه عمليات المحاكاة من حيث نوعيتها على الرغم من اختلاف معدلات التضخم الكلي. فعلى سبيل المثال، تثبت التضخم الكلي عند نسبة ٢٠٪ بدلاً من ١٠٪ يؤدي إلى انتقال الخطوط في الشكل البياني بحيث تصبح قيمة التغيرات في الفقر وعدم المساواة صفراً عندما يبلغ تضخم المواد الغذائية وغير الغذائية ٢٠٪.

الشكل البياني ٣-٤: آثار التغيرات في الأسعار النسبية على حصص الغذاء والرفاهية



المصادر: أجهزة الإحصاء التابعة للسلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

مستوى البلدان، وُجِدَ أن الفقر في جمهورية قيرغيزستان هو الأشد حساسية للتغيرات في الأسعار النسبية،^٤ وعدم المساواة أشد حساسية في أرمينيا. ويبلغ الفقر وعدم المساواة في كازاخستان أقل درجات الحساسية للتغيرات في الأسعار النسبية.

تحويلات العاملين في الخارج "شريان حياة" الفقراء

ساعدت تحويلات العاملين في الخارج على موازنة تأثير طفرات أسعار الغذاء في الماضي على الأسر الضعيفة. وتشير التقديرات إلى أن ارتفاع أسعار الغذاء المحلية بنسبة ١٪ أدى إلى زيادة قدرها ٠,٨٪ في تحويلات العاملين في الخارج إلى الأسر ضمن الشريحة الخمسية الدنيا في توزيع الدخل وزيادة تبلغ نحو ٠,٦٪ في حالة الأسر في النصف الأسفل من التوزيع.

^٤ كما يوضح المرفق على شبكة الإنترنت بالتفصيل، يُفترض أن مستويات دخل الأسر، غير المنتجة للمواد الغذائية وغير الغذائية بصفة أساسية، مربوطة بمؤشر التضخم الكلي. واستبعاد هذه الفرضية يزيد انحدار خط عدم المساواة في اللوحة ٢ من الشكل البياني ٣-٤، وينقل خط الفقر إلى أعلى بحيث يتدهور الفقر في جميع مجموعات الأسعار النسبية (راجع المرفق على شبكة الإنترنت، والشكل البياني ٣-١ في المرفق).

غير الغذائية. والآثار المعاكسة على الفقر وعدم المساواة الناتجة عن ارتفاع الأسعار النسبية للأغذية ترجع أساساً إلى الارتفاع النسبي في (صافي) حصص استهلاك الغذاء عند الطرف الأدنى من منحنى توزيع الاستهلاك. ويزداد الفقر بسبب تراجع القوة الشرائية للأسر الأفقر نتيجة لعدم تمكن دخلها الاسمي من تلبية احتياجاتها من النفقات الاستهلاكية (تراجع الاستهلاك)، وترجع زيادة عدم المساواة إلى زيادة درجة حساسية استهلاك الأسر الأفقر تجاه أسعار الغذاء مقارنة بالأسر الأيسر حالاً (اتساع توزيع الاستهلاك).^٣ والأهم من ذلك، إذا لم تُعَدَل مستويات الدخل لمواجهة التضخم الكلي (إذ يرجح أن يكون الحال كذلك على المدى القصير)، فإن معدلات الفقر تتدهور، وتزداد تفاقمًا عندما يكون معدل تضخم أسعار الغذاء مرتفعاً نسبياً، بينما تتسم عدم المساواة بأنها أكثر حساسية للتغيرات في الأسعار النسبية. وبالنظر على

^٣ يفسر المنطق المماثل لماذا يؤدي ارتفاع السعر النسبي للاستهلاك غير الغذائي إلى الحد من الفقر وعدم المساواة. وتشهد الأسر في الطرف الأدنى من منحنى توزيع الاستهلاك ارتفاعاً في قوتها الشرائية لأن مستويات الدخل الاسمي (التي ترتفع مع التضخم الكلي) تتجاوز نفقاتها الاستهلاكية (ارتفاع في الاستهلاك) نتيجة للانخفاض النسبي في (صافي) حصص استهلاكها للمواد غير الغذائية، كما أن مستويات عدم المساواة تتراجع لأن الأسر الأيسر حالاً أشد حساسية لأسعار المواد غير الغذائية مقارنة بالأسر الأفقر (ضيق في التوزيع).

من العاملين في الخارج أعلى في جمهورية قيرغيزستان مقارنة بأرمينيا وجورجيا، فتتراوح بين حوالي ١٥٪ في جمهورية قيرغيزستان و٥٪ في جورجيا في الثلث الأدنى من توزيع الدخل. وغالبا ما تشكل تحويلات العاملين في الخارج كذلك حصة أكبر من دخل الأسر الأفقر المتلقية لها، فتتراوح بين ٧١٪ في طاجيكستان و٢٨٪ في جمهورية قيرغيزستان (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ١).

- استبعاد تحويلات العاملين في الخارج من دخل الأسر يزيد عدم المساواة بنحو ٣,٤٪ ومعدلات الفقر بنحو ٥,٧ نقطة مئوية في المتوسط (الشكل البياني ٣-٦، اللوحة ٢)، مع وقوع تأثير أكبر على جمهورية قيرغيزستان مقارنة بأرمينيا وجورجيا.^٨ وفي هذا السيناريو، يتراجع نصيب الفرد من مجموع الاستهلاك بنحو ١١٪ في المتوسط. ويلاحظ أن الآثار على الرفاهية الناتجة عن استبعاد تحويلات العاملين في الخارج من الدخل تمثل الحدود العليا للآثار المحتملة من تراجع هذه التحويلات، وذلك لأن تحويلات العاملين في الخارج بديل عن الدخل الذي كان من شأن المهاجرين كسبه إذا لم يكونوا قد قرروا العمل في الخارج. ومن أجل المساعدة في التغلب على هذه التحيز، توضع تقديرات لمستويات دخل منافية للواقع بدون هجرة أفراد الأسر المتلقية لتحويلات العاملين في الخارج باتباع طريقة المطابقة بين درجات الميل (راجع المرفق على شبكة الإنترنت).^٩

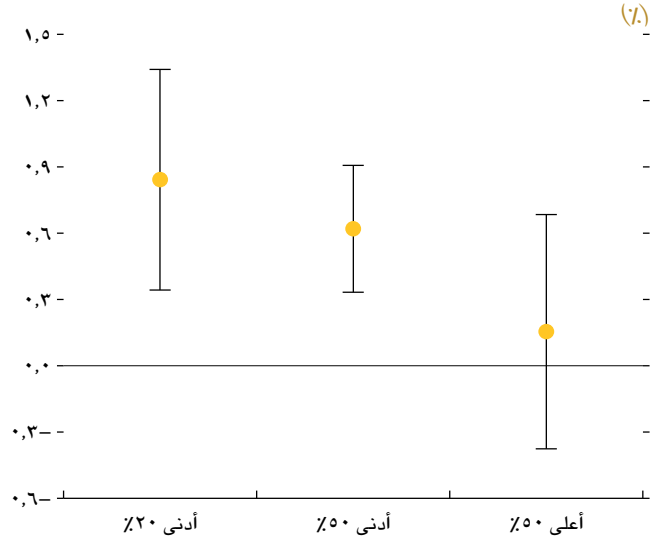
- ويتضح من النتائج باستخدام مستويات دخل تقديرية منافية للواقع أن الهجرة وتحويلات العاملين في الخارج تؤدي إلى تحسين مستوى الرفاهية في جميع البلدان. ومع استبعاد الهجرة وإدراج مستويات دخل منافية للواقع بدلا من تحويلات العاملين في الخارج، يزداد عدم المساواة بنحو ٢٪، وترتفع معدلات الفقر بما

^٧ تختلف الخصائص الديمغرافية للأسر المهاجرة وغير المهاجرة من بلد إلى آخر. ففي جورجيا، على سبيل المثال، الأسر التي يهاجر أفرادها هي تلك التي بلغت مستويات أعلى من التعليم والثراء في متوسط الحالات مقارنة بأرمينيا وجمهورية قيرغيزستان. ويتبين من الآثار التقديرية لتحويلات العاملين في الخارج على التوزيع بعد هبوط النشاط الاقتصادي في روسيا في الفترة من ٢٠١٤-٢٠١٥ أن هذه التحويلات كانت بمثابة أداة لامتصاص الصدمات بالنسبة للفقراء بعد تلك الصدمة في بعض البلدان دون غيرها (راجع المرفق على شبكة الإنترنت).

^٨ تتسم النتائج بالثبات إلى حد كبير عند استخدام الدخل بدلا من الاستهلاك في حساب الفقر وعدم المساواة وعلى امتداد مختلف فترات العينة (راجع المرفق على شبكة الإنترنت).

^٩ تفترض طريقة المطابقة بين درجات الميل في الأساس إمكانية المقارنة بين الدخل بدون هجرة ودخل الأسر التي لا تتلقى تحويلات من عاملين في الخارج وتتسم بخصائص مشابهة (على سبيل المثال، الخصائص الديمغرافية والموقع الجغرافي).

الشكل البياني ٣-٥: استجابة تحويلات العاملين في الخارج لارتفاع أسعار الغذاء أكبر في حالة الأسر الأفقر



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.
ملحوظة: تعكس الأرقام نزوة الاستجابات بعد صدمات أسعار الغذاء. وتشير الخطوط الرأسية إلى فترة الثقة البالغة ٩٠٪. ويمثل المحور السيني المجموعات المختلفة على امتداد توزيع الاستهلاك.

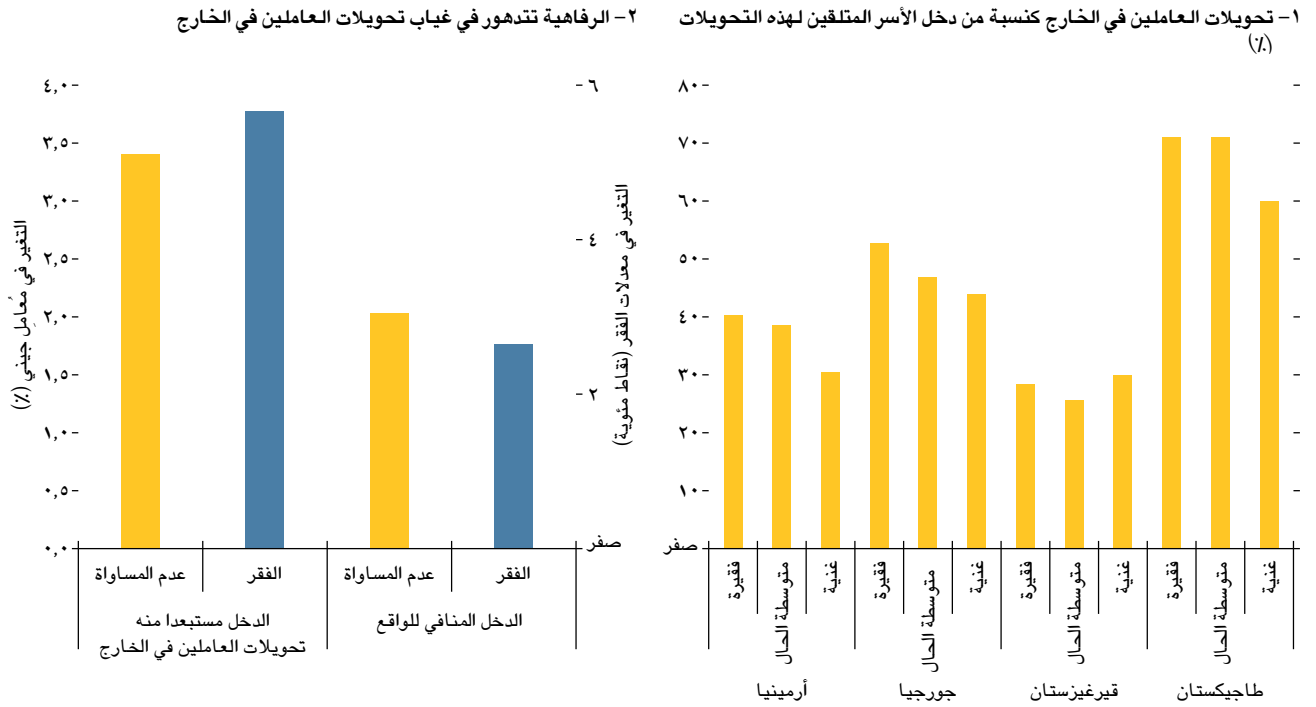
أما تأثير تحويلات العاملين في الخارج على الأسر الأسر حالا فهو ضئيل وليست له دلالة إحصائية (الشكل البياني ٣-٥).^{١٠} وتشير هذه النتيجة إلى أن المهاجرين من الأسر الأفقر كانوا قادرين على التصدي للصدمات في الداخل وعمدوا إلى زيادة التحويلات إلى أسرهم بعد ارتفاع أسعار الغذاء، مما ساعد على الحد من تراجع استهلاك المواد الغذائية عندما ارتفعت أسعارها.^{١١} وبالنظر إلى المستقبل، هذه القدرة على الاستجابة في مواجهة الصدمات في الداخل يمكن أن تتقلص بصورة حادة إذا طال أمد العقوبات على الاقتصاد الروسي وتراجعت الأوضاع في أسواق العمل أمام المهاجرين من منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، مما يفرض بالتالي إلى تفاقم تأثير ارتفاع أسعار الأغذية على الأسر الضعيفة.

وتشكل تحويلات العاملين في الخارج كذلك حصة كبيرة من دخل كثير من الأسر وتساعد على تخفيف حدة الفقر وعدم المساواة. ونسبة الأسر الفقيرة التي تتلقى تحويلات

^{١٠} يستند هذا التحليل إلى طرق وضع التوقعات المحلية باستخدام بيانات ربع سنوية (راجع المرفق على شبكة الإنترنت). وفي الطرف الأدنى من منحني توزيع الدخل، ترتفع تحويلات العاملين في الخارج على مدار ربعي سنة بعد صدمة أسعار الغذاء ثم تتلاشى بعد مضي حوالي عام واحد.

^{١١} لا يخلص التحليل المماثل إلى صدور استجابة قوية ذات دلالة إحصائية مما تقدمه الحكومات من تحويلات اجتماعية للأسر الضعيفة بعد ارتفاع أسعار الغذاء.

الشكل البياني ٣-٦: أهمية تحويلات العاملين في الخارج وتأثيرها على الرفاهية



المصادر: الأجهزة الإحصائية التابعة للسلطات الوطنية؛ وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تستبعد التحويلات الاجتماعية ومعاشات التقاعد من الدخل. فقيرة = في الثلث الأدنى من توزيع الدخل؛ غنية = في الثلث الأعلى من توزيع الدخل.

٣-٣ كيف كان الوضع في المنطقة في الأشهر الأولى من الحرب؟^{١١}

تستند المناقشة التالية إلى المسوح الشهرية التي أجراها البنك الدولي عبر الهاتف لتقييم تأثير الحرب على الأسر. وتغطي هذه المسوح كازاخستان وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان من الفترة السابقة على كوفيد-١٩ وحتى يوليو/تموز ٢٠٢٢.

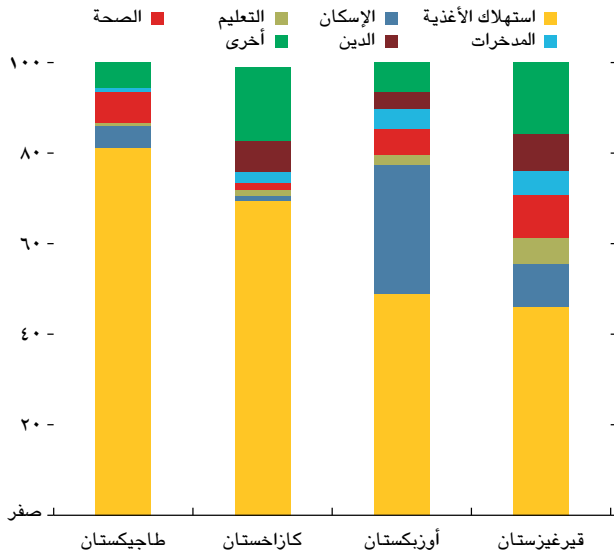
أعربت الأسر عن مخاوفها بشأن تأثير الحرب على التضخم وإمكانية تحمل تكلفة الغذاء. وفي شهر يوليو/تموز، ذكرت ٨٦٪ من الأسر التي شملها المسح في كازاخستان أن ارتفاع الأسعار هو أحد أخطر التحديات التي تواجه البلاد. وأشار أكثر من ٩٠٪ إلى أن أسعار السلع التي عادة ما يشترونها أخذت في الارتفاع بسرعة. وأشار إلى مخاوف مماثلة على مستوى المنطقة. وكانت المقاييس وثيقة الصلة ببسر تكلفة المواد الغذائية، مثل قياس ما إذا كان المجيئون على المسح قادرين على شراء ما يكفي من الأغذية لجميع أفراد العائلة، قد تراجعت بشدة على مستوى المنطقة في ٢٠٢٢.

يقرب من ٢,٧ نقطة مئوية^{١٠} وفي ظل هذا السيناريو، يتراجع نصيب الفرد من مجموع الاستهلاك بنحو ٤٪ في المتوسط. ويشير تراجع الآثار على الرفاهية في هذا السيناريو إلى احتمال مواجهة الأسر لتراجع الدخل من تحويلات العاملين في الخارج بالعمل لساعات أطول أو إيجاد فرص عمل بديلة. ومع هذا، لا تعوض هذه الجهود سوى جزءاً من الدخل الذي كانت تدره تحويلات العاملين في الخارج من قبل. ويلاحظ كذلك أن معدلات تراجع الدخل التقديري ستكون أكبر إذا واجه المهاجرون العائدون فترات تأخر في الحصول على وظائف أو إذا كانت أجورهم أقل بسبب زيادة عرض العمالة مع عودة المهاجرين. وفي هذه الحالة، ستكون الآثار التقديرية على الرفاهية في حدود السيناريوهين الموضحين في اللوحة ٢ من الشكل البياني ٣-٦.

^{١٠} يبلغ متوسط معدل الفقر ١٨٪ ومعدل جيني هو ٠,٣٤ على مستوى البلدان الثلاثة المدرجة في التحليل.

^{١١} أعد هذا القسم بالتعاون مع البنك الدولي.

الشكل البياني ٣-٧: الاستخدام الأساسي لتحويلات العاملين في الخارج (%)



المصدر: World Bank Listening Survey.

وحتى الآن، تشير التقارير إلى أن تأثير المخاوف بشأن يُسر التكلفة على انخفاض استهلاك الأغذية قد اقتصر على طاجيكستان.

ويرتبط الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بتحويلات العاملين في الخارج. وظلت الأسر المتلقية لتحويلات من العاملين في الخارج تستخدم جزءاً كبيراً من دخلها من هذه التحويلات في شراء المواد الغذائية في عام ٢٠٢٢، فتراجعت نسبتها بين حوالي النصف في جمهورية قيرغيزستان وأوزبكستان و٨٠٪ في طاجيكستان (الشكل البياني ٣-٧). وبالتالي فإن لتحويلات العاملين في الخارج تأثيراً هائلاً على الأمن الغذائي في المنطقة. ووفق ما ورد في تقرير (World Bank 2022)، إرسال مهاجر إلى الخارج غالباً ما يضع حداً لانعدام الأمن الغذائي في أنحاء البلدان الرئيسية المرسله للمهاجرين (جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان).

تحويلات العاملين في الخارج ظلت متقلبة:

- سجل العديد من بلدان القوقاز وآسيا الوسطى ارتفاعاً كبيراً في التحويلات النقدية خلال الأشهر الأخيرة وتلقى مساهمات أكبر من المعتاد من روسيا مقارنة بمتوسطات العام الماضي (أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وأوزبكستان) لا يمكن عزوها إلى التدفقات المنتظمة من تحويلات العاملين في الخارج (الفصل ١). وأشار المقيمون على المسوح إلى انكماش التحويلات الشخصية (بالحقن الحقيقية للعملة المحلية) خلال الأشهر الأولى من الحرب، لكنها ارتفعت بعد ذلك، وهو ما يرجع في جانب منه إلى القوة الكبيرة التي اكتسبها الروبل أمام عملات آسيا الوسطى. وأدى ارتفاع القوى الشرائية للأسر بفضل هذه التحويلات إلى تخفيف وطأة تأثير الحرب على المنطقة حتى الآن.

- يتضح من المسوح أن اضطراب الهجرة عقب اندلاع الحرب استمر لفترة قصيرة، وظل صافي الهجرة قوياً حتى الآن. وخلال الفترة بين شهري مارس/آذار ويوليو/تموز، ارتفعت نسبة الأسر التي هاجر أحد أعضائها في كل من جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان. وفي نفس الوقت، تراجعت نسبة الأسر التي يفكر أحد أعضائها في الهجرة منذ بداية السنة في جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان. ويتوقع عدد قليل للغاية من المقيمين على المسح في أوزبكستان سفر أي من أعضاء الأسرة إلى الخارج في أي وقت قريب.

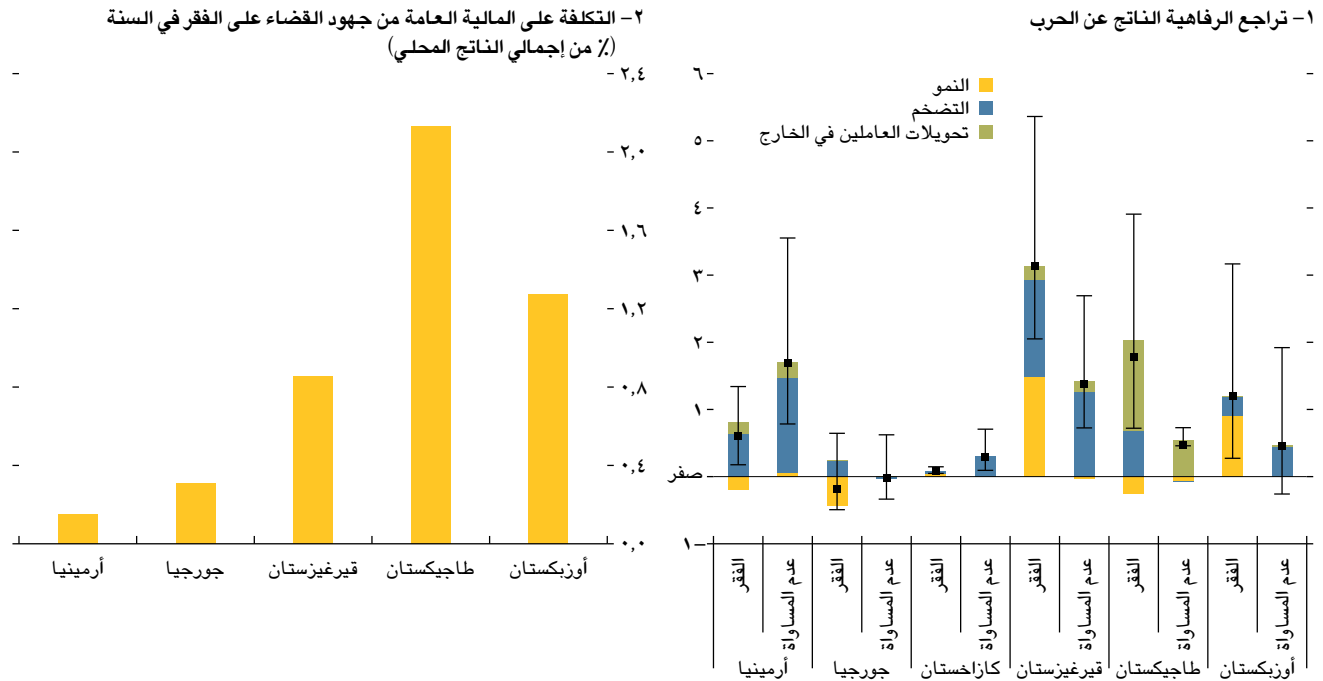
٣-٤ استشراف المستقبل: مخاطر زيادة الفقر وعدم المساواة

يعرض هذا القسم نتائج عمليات محاكاة الآثار المباشرة المحتملة من الحرب على مؤشرات الرفاهية بناءً على التغيرات في توقعات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" في الفترة بين أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١ (سيناريو ما قبل الحرب) وأكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢٢ لجميع بلدان المنطقة ما عدا أذربيجان وتركمانستان^{١٢} وتستخدم عمليات المحاكاة توقعات كل بلد للنمو والتضخم في تقدير التغيرات التي تطرأ على الفقر وعدم المساواة في ٢٠٢٣. وبالنسبة لكل بلد، تتم معايرة التراجع المحتمل في تحويلات العاملين في الخارج الواردة من روسيا بناءً على حصة كل بلد من هذه التحويلات وتأثير التراجع المتوقع في إجمالي الناتج المحلي الاسمي لروسيا منذ الحرب، حسب التقديرات (راجع الشكل البياني ٣-٣).

وتثير الحرب مخاطر من ارتفاع معدلات الفقر وزيادة عدم المساواة. ومقارنة بالتقديرات قبل الحرب، أشارت

^{١٢} راجع المرفق على شبكة الإنترنت للاطلاع على تفاصيل النموذج والافتراضات التي تقوم عليها السيناريوهات. فلا تأخذ السيناريوهات في حسابها أي آثار للتوازن العام. ووضعت التقديرات بشأن كازاخستان وأوزبكستان بالتعاون مع البنك الدولي.

الشكل البياني ٣-٨: تقديرات تراجع الرفاهية الناتج عن الحرب وتكاليف القضاء على الفقر (٢٠٢٣)



المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: في اللوحة ١، تقاس التغيرات في الفقر بالنقاط المئوية للتغير وتقاس التغيرات في عدم المساواة بالنسبة المئوية للتغير. ويقاس الفقر على أساس تعادل القوى الشرائية بالدولار الأمريكي وهو ٣,٦٥ دولار أمريكي في اليوم. ويمثل الطرف الأدنى (الأعلى) للخط الرأسى سيناريو موجب (سالب) حيث يفترض أن إجمالي الناتج المحلي الحقيقي أعلى (أقل) بنسبة ١٪ ويفترض أن أسعار الأغذية النسبة أقل (أعلى) بنسبة ٥٪ مقارنة بتوقعات السيناريو الأساسى في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمى. وتُستبعد كازاخستان من اللوحة ٢ لأن معدلات الفقر التي تعرضها والمبنية على خط الفقر هي فعليا صفر. وربما كان تقدير قناة انتقال تحويلات العاملين في الخارج أقل من قيمتها الحقيقية نتيجة للإقرار بقيمة أقل من الواقع في مسوح ميزانية الأسرة، وخاصة في أوزبكستان.

تحويلات العاملين في الخارج لكل من أرمينيا وجمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان.

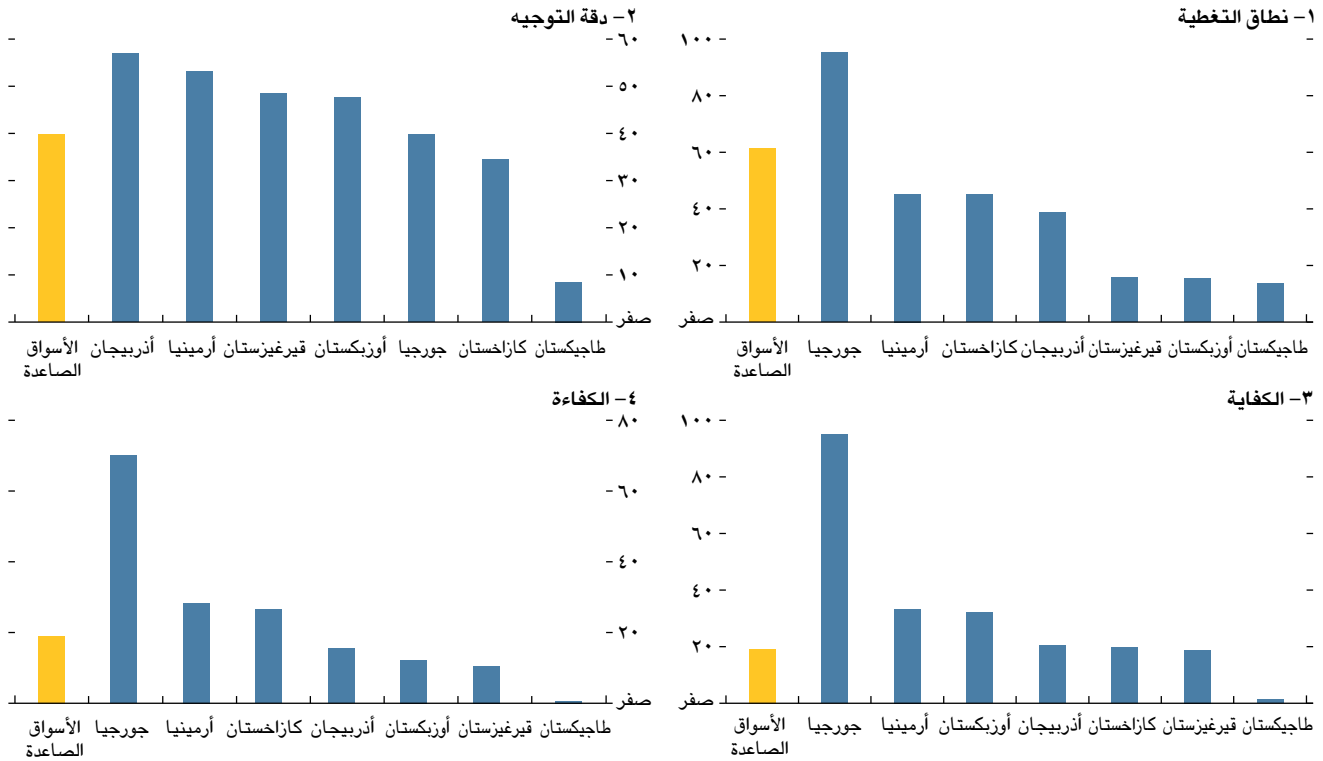
عدم المساواة: يُتوقع أن تكون كل من أرمينيا وجمهورية قيرغيزستان قد شهدتا أكبر الآثار على عدم المساواة في المنطقة (نتيجة بصفة أساسية لارتفاع معدلات تضخم أسعار الغذاء نسبيا) وطاجيكستان (ويرجع السبب الأساسى إلى تراجع تحويلات العاملين في الخارج).

الاستهلاك: يبلغ تأثير الحرب مداه على أضعف الأسر في أكثر البلدان تعرضا للمخاطر، غير أن تأثيرها سيقع على كل الأسر في المنطقة. ويُتوقع أن تسفر الحرب عن انخفاض استهلاك الأسر الحقيقي في المنطقة بنحو نقطتين مئويتين في المتوسط مقارنة بالتوقعات قبل الحرب، وشهدت أكبر نسب التراجع جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وسجلت أقلها أرمينيا وجورجيا.

التقديرات إلى ارتفاع معدلات الفقر بنحو ١,١ نقطة مئوية وعدم المساواة ٠,٧٪ في المتوسط في ٢٠٢٣، ليلبلغ معدل الفقر ١٧٪ ومعامل جيني ٠,٣٣ (اللوحة ١ في الشكل البياني ٣-٨). وتشير التقديرات إلى أن تأثير الحرب أكبر بكثير على الرفاهية في البلدان الأفقر التي تصل معدلات الفقر فيها إلى مستويات مرتفعة بالفعل. وتحديدًا:

- الفقر: يبلغ الارتفاع المتوقع في معدلات الفقر أعلى مستوياته في جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان، حيث يبلغ ارتفاع معدل الفقر نحو ضعف المتوسط على مستوى المنطقة. وعلى العكس من ذلك، فإن التأثير على الفقر أقل بكثير في البلدان الأكثر ثراء (جورجيا وكازاخستان، وبقدراً أقل، في أرمينيا). ويمثل الارتفاع النسبي في تضخم أسعار الغذاء أكبر العوامل المساهمة في الفقر على مستوى جميع البلدان، ما عدا أوزبكستان (حيث خُفّضت توقعات النمو بشكل كبير نسبياً منذ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١)، مع وقوع تأثير كبير نسبياً من تراجع تقديرات تدفقات

الشكل البياني ٣-٩: التحويلات الاجتماعية عبر منطقة القوقاز وآسيا الوسطى (%)



المصدر: مجموعة أدوات تقييم الحماية الاجتماعية وسوق العمل لدى إدارة شؤون المالية العامة في صندوق النقد الدولي. ملحوظة: تعكس البيانات آخر ما أتت من معلومات عن كل بلد. ويعكس نطاق التغطية نسبة السكان في خمس العينة الأدنى التي تحصل على تحويلات اجتماعية، وتوجيه الدعم بدقة يعني النسبة المئوية للتحويلات في خمس الأدنى مقارنة بمجموع التحويلات إلى السكان. والمقصود بالكفاية هو مقدار التحويلات الإجمالي التي يتلقاها المستفيدون في خمس العينة الأدنى كنسبة من دخل المستفيدين قبل التحويلات أو نفقاتهم؛ والكفاءة تعني الانخفاض (النسبة المئوية للتغير) في أعداد الفقراء نتيجة للتحويلات.

٣-٥ كيف يمكن تخفيف المخاطر؟

تداعيات الحرب في أوكرانيا يمكن أن تعرض تقدم المنطقة نحو الحد من الفقر وعدم المساواة للخطر. وتبلغ هذه المخاطر مداها عندما تواجه أضعف الفئات في البلدان الأفقر بالمنطقة. ومع هذا، فارتفاع أسعار الغذاء يهدد رفاهية كثير من الأسر ويزيد المخاوف بشأن الأمن الغذائي ويضيف إلى المخاطر المرتبطة بالقليل الاجتماعية. وفي نفس الوقت، الاعتماد على روسيا كوجهة للهجرة وكمصدر لتحويلات العاملين في الخارج قد يفرض تحديات أمام الأسر الأشد اعتماداً على هذه التحويلات في تحقيق روائها الاقتصادي، وخاصة إذا كانت هذه التحويلات تواجه عوائق من طول أمد العقوبات واحتمال تراجع نمو الناتج في روسيا في الأجل المتوسط.

وتبلغ التكاليف على المالية العامة للقضاء على الفقر مستويات منخفضة في المتوسط لكنها أعلى في البلدان منخفضة الدخل الأكثر عرضة للمخاطر الناتجة عن الحرب. وتعرض اللوحة ٢ في الشكل البياني ٣-٨ تكاليف انتقال جميع الأسر التي تعيش في مستوى دون خط الفقر وهو ٣,٦٥ دولارات يومياً إلى مستوى خط الفقر، مع بلوغ التكاليف ٢,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في تاجيكستان و١,٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في أوزبكستان. وبينما تكاليف القضاء على الفقر عبر المنطقة منخفضة بوجه عام، فتحقيق هذا الهدف سيقضي تحسينات كبيرة في كل من نطاق تغطية شبكات الأمان الاجتماعي الحالية وتوجيهها بدقة لمستحقيها (الشكل البياني ٣-٩).

ولمنع زيادة عدم المساواة والفقر، يتعين توفير الحماية بطريقة موجهة بدقة للفقراء والشرائح السكانية محدودة الدخل. وحيث أمكن، ينبغي أن تسمح البلدان بحرية تصحيح الأسعار لأن ارتفاع الأسعار إشارة مهمة على أن الموارد أصبحت نادرة ويساعد على تحفيز زيادة الإمدادات وكبح الطلب. أما الدعم المعمم على أسعار الغذاء والطاقة والذي يهدف إلى احتواء تأثير ارتفاع الأسعار على الجميع – بصرف النظر عن قدرتهم على الدفع – فهو مكلف، ولا سيما عندما يكون الحيز المالي محدوداً. وتشير التقديرات إلى أن تكلفة دعم المواد الغذائية الذي يوازن ارتفاع أسعار الغذاء في عمليات المحاكاة التي تضمنها القسم السابق تبلغ ١,٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط، بينما التكلفة التي تتحملها المالية العامة من رفع جميع الأسر الفقيرة إلى مستوى خط الفقر وهو العيش على ٣,٦٥ دولارات يومياً سيكلف ٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في المتوسط عبر البلدان. وفي السياق الحالي:

وكشفت الجائحة عن ثغرات في شبكات الأمان الاجتماعي الحالية والتي يتعين معالجتها لدعم أضعف الفئات. حتى وإن كانت التكاليف التي تتحملها المالية العامة نتيجة لجهود القضاء على الفقر منخفضة عموماً على مستوى المنطقة، لا يتسنى تطبيق هذه السياسة إلا إذا أمكن توجيه قدر كاف من الدعم في الوقت المناسب إلى الأسر محدودة الدخل. وتبدو الحماية الاجتماعية في وضع أفضل مقارنة بالاقتصادات الصاعدة الأخرى في معظم بلدان المنطقة، ولا سيما في جورجيا وكذلك، بقدر أقل، في أرمينيا. غير أن المجال متاح لتحسين نطاق تغطية شبكات الأمان الاجتماعي وتوجيهها لمستحقيها ورفع مستويات كفايتها وكفاءتها في جميع البلدان (الشكل البياني ٣-٩). وتحديدًا:

- وينبغي تكثيف الجهود الحالية لقياس السعة المالية للبرامج، كما ينبغي للبلدان التي لديها شبكات أمان اجتماعي غير موجهة لمستحقيها بقدر كاف من الدقة أن تعيد النظر في تصميم برامجها ومعايير الأهلية للاستفادة منها وإلغاء الدعم غير الموجه بدقة.

- ولا بد من بناء نظم أقوى لتحديد أولئك المستوفين لشروط الحصول على الإعانات الاجتماعية. ومن شأن ضم البرامج الاجتماعية المختلفة معاً في سجل اجتماعي واحد أن يزيد الكفاءة ويقلل التكاليف الإدارية. وينبغي تحديث المعلومات عن أضعف الفئات بصفة مستمرة لتقديم الدعم لها في الوقت المناسب وبطريقة أكثر فعالية. وتعميق الشمول المالي للتوسع في تقديم خدمات المدفوعات الإلكترونية بحيث تغطي المناطق

بالنسبة للبلدان التي لديها شبكات أمان اجتماعي أقوى، ستكون أكثر الوسائل فعالية هي تعويض تأثير ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة على مستويات المعيشة من خلال التحويلات النقدية الموجهة إلى أضعف الفئات أو تلك التي تواجه مخاطر بصفة خاصة من أضرار نقصها. أما البلدان التي لديها حيز محدود للإنفاق من المالية العامة فيمكنها إعادة ترتيب أولويات الإنفاق أو السعي للحصول على تمويل بشروط ميسرة أو على منح لضمان استدامة القدرة على تحمل الدين.

- وفي حالة البلدان التي لديها شبكات أمان غير متطورة ولا مجال لديها لتوسيع نطاق تغطيتها، لا يسعها تعديل الأسعار إلا بالتدريج لتكون انعكاساً لتطورات الأسعار الدولية. وإضافة إلى ذلك، يمكنها توسيع أكثر برامجها فعالية والاستفادة من الطرق الرقمية التي يمكنها المساعدة على تحديد الأسر المستوفاة لشروط الاستفادة من هذه البرامج وتوفير آليات لتقديمها مثل البطاقات الذكية أو النقود المتداولة عبر الأجهزة المحمولة (تقرير IMF 2020).

- وفي الحالات التي يمثل الأمن الغذائي فيها مصدراً للقلق وتم استنفاد كل الخيارات الأخرى، يمكن للحكومات أن تنظر اتخاذ إجراءات مؤقتة لإعادة تخصيص النفقات لدعم أسعار الغذاء أو التوزيع المباشر للمواد الغذائية الأساسية مع الحفاظ على حياد الميزانية. ويمكن كذلك تطبيق سياسات لدعم إمدادات الغذاء، بما فيها توفير التمويل لاستيراد الحبوب والأسمدة وزيادة طاقة التخزين.

النائية مسألة حيوية كذلك في تحسين كفاءة التحويلات وتعزيز شفافيتها. وينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى تحديد المواطنين المستوفين لشروط الأهلية الذين لا يحصلون على إعانات اجتماعية. ولا بد من التنسيق بين الهيئات الحكومية لتبسيط إجراءات طلب الإعانات.

المراجع

- Abdih, Yasser, Adolfo Barajas, Ralph Chami, and Christian Ebeke. 2012. "Remittances Channel and Fiscal Impact in the Middle East, North Africa, and Central Asia." IMF Working Paper 12/104, International Monetary Fund, Washington, DC.
- Deaton, Angus. 1989. "Rice Prices and Income Distribution in Thailand: A Non-Parametric Analysis." *The Economic Journal* 99 (395): 1-37.
- International Monetary Fund (IMF). 2020. "Digital Solutions for Direct Cash Transfers in Emergencies." IMF COVID-19 Special Series, Washington, DC.
- World Bank. 2022. "Listening to Central Asia: Update on Social and Economic Well-Being for August 2022." Memo, Washington, DC.

منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٣-٢٠٠٠
(% من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسط			
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨-٢٠٠٠
منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى^{٢٠١}					
٣,٦	٥,٠	٤,٥	٢,٧-	١,٧	٤,٦
٣,٥	٤,٢	٥,١	٢,٦-	٢,٨	٥,٦
٥,٧	٧,٢	٢,٤	٢,٥-	٠,٤	٦,٣
٠,٧-	٠,٢	٣,٢-	٧,٨-	٣,٢-	١,٧
١٣,١	١٣,٨	١٢,٩	١٠,٥	٧,٧	٧,١
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى					
٣,٥	٤,٩	٤,٥	٣,٨-	٠,٥	٤,٦
٣,٤	٣,٦	٥,٥	٣,٤-	٢,٤	٥,٩
٧,٨	٩,٦	٤,٣	٢,٢-	٢,٥	٩,٤
٠,٥	١,٩	٢,٤-	٨,٢-	٢,٠-	٣,٧
١١,٤	١٢,٦	١١,١	٨,٧	٦,١	٦,٧
بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى^{٢٠١}					
٣,٧	٥,٤	٤,٥	٠,٩-	٣,٧	٤,٤
٤,٢-	٤,٦-	٣,٣-	٣,٢-	٥,٣-	٣,٤-
٥,٨-	٦,٤-	٦,٥-	٧,٣-	٦,٧-	٥,٢-
١٣,٩	١١,٢	٧,٨	٨,٢	٨,٣	٦,٨
البلدان النامية منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى^٢					
٣,٨	٣,٢	٤,٣	١,٤-	٢,٩	٤,٤
٦,٢-	٦,٣-	٦,٦-	٤,٨-	٥,٦-	١,٨
٢,٧-	٣,١-	٣,٠-	٣,٨-	٤,٤-	١,٧-
٢٥,٩	٤٢,٦	٦٩,٥	٣٩,٣	١٩,٥	١٢,٩

المصادر: السلطات الوطنية، وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢١ مارس / ٢٠ مارس) حتى عام ٢٠١١، و٢١ ديسمبر / ٢٠ ديسمبر لما بعده، وإيران (٢١ مارس / ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/يونيو).

تتضمن منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ٣٢ بلدا وإقليما مقسمة إلى ثلاث مجموعات (غير متداخلة) على أساس عائدات التصدير ومستوى التنمية: (١) البلدان المصدرة للنفط، و(٢) بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل، و(٣) البلدان النامية منخفضة الدخل.

وبلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى المصدرة للنفط تضم الجزائر وأذربيجان والبحرين وإيران والعراق وكازاخستان والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتركمانستان والإمارات العربية المتحدة.

وتتألف بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى من أرمينيا ومصر وجورجيا والأردن ولبنان والمغرب وباكستان والجمهورية العربية السورية وتونس والضفة الغربية وغزة.

وتتضمن البلدان منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى أفغانستان وجيبوتي وجمهورية فيرغيزستان وموريتانيا والصومال والسودان وطاجيكستان وأوزباكستان واليمن.

^١ بيانات ٢٠١١-٢٠٢٣ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

^٢ بيانات ٢٠٢١-٢٠٢٣ لا تتضمن أفغانستان.

^٣ تستند توقعات باكستان للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إلى المعلومات المتاحة في نهاية أغسطس ٢٠٢٢ ولا تتضمن أثر الفيضانات الأخيرة.

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٠٠-٢٠٢٣

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات	متوسط				
	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩-٢٠١٨
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١					
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٤,٤	١,٠	٣,١-	٤,١	٥,٠
منه: النمو غير النفطي	٥,٥	٢,٦	٢,٨-	٤,٩	٣,٩
رصيد الحساب الجاري	٧,٣	١,١	٢,٦-	٣,٠	٥,٩
رصيد المالية العامة الكلي	١,٩	٣,١-	٨,٢-	٠,٧	٠,٦-
التضخم (المتوسط السنوي، ٪)	٦,٩	٨,١	١٠,٩	١٤,٢	١٢,٤
البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا					
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٤,٤	٠,١	٤,٠-	٤,٥	٥,٢
منه: النمو غير النفطي	٥,٨	٢,٣	٣,٦-	٥,٥	٣,٦
رصيد الحساب الجاري	١٠,١	٢,٨	٢,١-	٤,٦	٩,٧
رصيد المالية العامة الكلي	٣,٨	٢,٣-	٨,٤-	٢,٤-	١,٨
التضخم (المتوسط السنوي، ٪)	٦,٦	٦,٣	٩,١	١١,٤	١٢,٤
بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا^١					
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٤,٤	٣,٩	٠,٥-	٣,٦	٤,٩
رصيد الحساب الجاري	٣,٨-	٥,٩-	٣,٧-	٤,٤-	٤,٥-
رصيد المالية العامة الكلي	٥,٦-	٦,٥-	٧,٤-	٦,٨-	٦,٠-
التضخم (المتوسط السنوي، ٪)	٦,٥	٩,٦	٦,٩	٧,١	١٠,٦
البلدان النامية منخفضة الدخل في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا					
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٢,٤	٠,٦-	٤,١-	٠,٦	٠,٨
رصيد الحساب الجاري	٣,٠-	٩,٦-	١١,٢-	٧,٧-	٩,٣-
رصيد المالية العامة الكلي	٢,٧-	٦,٤-	٣,٨-	٠,٦-	٢,١-
التضخم (المتوسط السنوي، ٪)	١٤,٥	٣٣,٤	٩٣,٢	١٨٤,٠	٩٥,٧
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما عدا البلدان المتأثرة بالصراعات					
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٤,٤	١,٣	٢,٦-	٣,٧	٥,٣
منه: النمو غير النفطي	٥,٦	٢,٩	٢,٥-	٤,٩	٤,٠
رصيد الحساب الجاري	٧,٣	١,٠	٢,٥-	٢,٩	٧,٥
رصيد المالية العامة الكلي	٢,٠	٣,٤-	٨,٠-	٣,٢-	٠,٦
التضخم (المتوسط السنوي، ٪)	٦,٨	٨,٣	١١,٠	١٤,٢	١٤,١
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما عدا الدول الهشة والبلدان المتأثرة بالصراعات					
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٤,١	١,٢	١,٦-	٣,٧	٥,٣
منه: النمو غير النفطي	٥,٤	٢,٨	١,١-	٤,٢	٤,٢
رصيد الحساب الجاري	٨,١	١,٧	١,٨-	٢,٨	٧,٢
رصيد المالية العامة الكلي	٢,٤	٣,٥-	٧,٨-	٣,٣-	٠,٠
التضخم (المتوسط السنوي، ٪)	٦,٦	٧,٩	٨,٤	٩,٧	١١,٥
منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان^{٢,٣}					
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٤,٤	١,٣	٢,٨-	٤,٣	٥,١
منه: النمو غير النفطي	٥,٥	٢,٧	٢,٥-	٥,٠	٤,٢
رصيد الحساب الجاري	٦,٨	٠,٧	٢,٤-	٢,٧	٧,٥
رصيد المالية العامة الكلي	١,٦	٣,٥-	٨,٠-	٣,٢-	٠,٢
التضخم (المتوسط السنوي، ٪)	٦,٩	٧,٨	١٠,٩	١٣,٤	١٣,٩
مجلس التعاون الخليجي					
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٤,٣	١,٠	٤,٥-	٣,١	٦,٥
منه: النمو غير النفطي	٦,٢	٢,٥	٣,٦-	٤,٥	٤,٠
رصيد الحساب الجاري	١٣,٥	٥,٥	١,٢-	٨,٢	١٦,٧
رصيد المالية العامة الكلي	٦,٨	١,٧-	٨,٩-	٠,٦-	٧,٣
التضخم (المتوسط السنوي، ٪)	٢,٦	١,٥-	١,٢	٢,٢	٣,٦
العالم العربي^١					
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)	٤,٦	١,٨	٤,٤-	٤,٠	٥,٤
منه: النمو غير النفطي	٥,٨	٢,٩	٤,٠-	٥,٠	٤,١
رصيد الحساب الجاري	٨,٠	١,٤	٣,٦-	٤,٢	١٠,٩
رصيد المالية العامة الكلي	٢,٧	٢,٨-	٩,١-	٢,٣-	٣,٦
التضخم (المتوسط السنوي، ٪)	٤,٧	٣,٥	٦,٢	٩,٣	٩,٤

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: تشير البيانات إلى السنوات المالية لكل من البلدان التالية: أفغانستان (٢٠ مارس) حتى عام ٢٠١١، ٢٠١٠، ديسمبر/ ٢٠ ديسمبر/ ٢٠١٠، وإيران (٢١ مارس/ ٢٠ مارس)، ومصر وباكستان (يوليو/ يونيو). وتضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر وإيران والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والصفة الغربية وغزة واليمن.

وتضم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المصدرة للنفط للجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وتتألف بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من مصر والأردن ولبنان والمغرب والجمهورية العربية السورية وتونس والصفة الغربية وغزة.

وتتألف البلدان النامية منخفضة الدخل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جيبوتي وموريتانيا والصومال والسودان واليمن.

وبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ما عدا الدول الهشة والبلدان المتأثرة بالصراعات تضم الجزائر والبحرين ومصر وإيران والأردن والكويت وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية وتونس والإمارات العربية المتحدة.

وتتألف منطقة MENAP من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي البحرين وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

ويتألف العالم العربي من الجزائر والبحرين وجيبوتي ومصر والعراق والأردن والكويت ولبنان وليبيا وموريتانيا والمغرب وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والصومال والسودان والجمهورية العربية السورية وتونس والإمارات العربية المتحدة والصفة الغربية وغزة واليمن.

^١ بيانات ٢٠١١-٢٠٢٢ لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.

^٢ بيانات ٢٠٢١-٢٠٢٢ لا تتضمن أفغانستان.

^٣ تستند توقعات باكستان للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ إلى المعلومات المتاحة في نهاية أغسطس ٢٠٢٢ ولا تتضمن أثر الفيضانات الأخيرة.

منطقة القوقاز وآسيا الوسطى: مؤشرات اقتصادية مختارة، ٢٠٢٣-٢٠٠٠

(٪ من إجمالي الناتج المحلي، ما لم يُذكر خلاف ذلك)

توقعات		متوسط			
٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨-٢٠٠٠
منطقة القوقاز وآسيا الوسطى					
٤,٠	٣,٨	٥,٦	٢,١-	٤,١	٦,٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٨	٤,٨	١,٠-	٣,٦-	٢,٠-	٠,٠-
رصيد الحساب الجاري					
١,٠	٠,٦	٣,١-	٥,٤-	٠,١	٢,٢
رصيد المالية العامة الكلية					
١٠,٥	١٢,٩	٩,٢	٧,٥	٦,٦	٩,١
التضخم (المتوسط السنوي، ٪)					
البلدان المصدرة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى					
٣,٨	٢,٦	٤,٥	٣,٠-	٣,٠	٧,٣
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٣,٢	٣,٥	٥,٣	٢,١-	٣,٩	٧,٤
منه: النمو غير النفطي					
٧,٣	٨,٣	٠,٩	٣,٢-	٠,٥-	٠,١
رصيد الحساب الجاري					
٢,٦	٢,١	٢,٣-	٥,٦-	١,١	٢,٨
رصيد المالية العامة الكلية					
١١,١	١٤,١	٨,٦	٦,١	٤,٧	٨,٠
التضخم (المتوسط السنوي، ٪)					
بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى					
٣,٨	٨,٢	٨,٤	٧,٠-	٦,١	٥,٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٦,١-	٦,٥-	٧,٣-	٨,٦-	٦,٥-	٩,٣-
رصيد الحساب الجاري					
١,٩-	١,٨-	٤,٦-	٦,٩-	١,١-	١,٧-
رصيد المالية العامة الكلية					
٦,٤	١٠,٤	٨,٦	٣,٥	٣,٤	٤,٥
التضخم (المتوسط السنوي، ٪)					
البلدان النامية منخفضة الدخل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى					
٤,٥	٥,١	٧,٣	١,١	٥,٨	٦,٤
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (النمو السنوي)					
٤,٣-	٣,٥-	٥,٦-	٣,٠-	٦,٠-	١,٩
رصيد الحساب الجاري					
٣,٥-	٤,٠-	٥,١-	٤,٣-	٣,٢-	٠,٨
رصيد المالية العامة الكلية					
١٠,٦	١١,٠	١٠,٧	١١,٧	١٢,٣	١٢,٩
التضخم (المتوسط السنوي، ٪)					

المصادر: السلطات الوطنية، وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: البلدان المصدرة للنفط والغاز في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى تتألف من أذربيجان وكازاخستان وتركمانستان.

وبلدان الأسواق الصاعدة والبلدان متوسطة الدخل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى تتألف من أرمينيا وجورجيا.

والبلدان النامية منخفضة الدخل في منطقة القوقاز وآسيا الوسطى تتألف من جمهورية قيرغيزستان وطاجيكستان وأوزبكستان.

في هذا العدد:

الفصل الأول

التطورات والآفاق الاقتصادية الإقليمية: تحديات متصاعدة وأوقات حاسمة

الفصل الثاني

هل يتكرر الماضي؟ انعكاسات الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأولية على المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الفصل الثالث

الحرب في أوكرانيا: مخاطر زيادة الفقر وعدم المساواة في القوقاز وآسيا الوسطى

مطبوعات الصندوق



ISBN 979-8-4002-2066-1



9 798400 220661

REGIONAL ECONOMIC OUTLOOK

MIDDLE EAST AND CENTRAL ASIA - OCTOBER 2022 (ARABIC)